



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: اقتصاديات العمل



أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على
النقود
دراسة حالة الجزائر 2016/1990

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: اقتصاديات العمل

الأستاذ المشرف:
د. عقي لخضر

إعداد الطالبين:
بوسكين عبد الحق جيلالي
بن الحاج جلول عبد اللطيف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/...

السنة الجامعية: 2017-2018



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: اقتصاديات العمل



أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على
النقود
دراسة حالة الجزائر 2016/1990

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: اقتصاديات العمل

الأستاذ المشرف:
د. عقي لخضر

إعداد الطالبين:
بوسكين عبد الحق جيلالي
بن الحاج جلول عبد اللطيف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/...

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ مَرَّ بِهَذَا
مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ
الْحَقِيقَةِ
وَمَنْ مَرَّ بِهَذَا
مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ
الْحَقِيقَةِ
وَمَنْ مَرَّ بِهَذَا
مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ
الْحَقِيقَةِ

شكر و عرفان

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ

عَذَابِي لَشَدِيدٌ) سورة إبراهيم الآية 7

نشكر الله تعالى على التوفيق

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الفاضل المشرف عقبي لخضر

ونتقدم بالشكر والعرفان الى لجنة المناقشة

وكل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

ونسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.



إِهْدَاء

أتممت عملي هذا والذي

الحمد لله الذي بفضله
أهديه إلى

من فتح أبواب مستقبلي وأنار لي الطرقات لمواصلة الدرب

وتحدي الصعوبات، إلى من أحاطني بحنانهم الولدين

أدامهما الله وحفظهما،

إلى إخوتي وإلى جميع الأسرة،

إلى كل من شاركني هذا العمل، إلى كل زملاء الدراسة.

بوسكين عبد الحق الجيلالي



إِهْدَاء

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه،
والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا وحبينا محمد
- عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم -

أما بعد:

أهدي ثمرة علمي إلى نبع الحياة ومصدر الحنان، إلى "أمي"
الحببية الغالية، والتي لم تبخل عليا بدعواتها، أطال الله في عمرها،
وأدامها تاج فوق رؤوسنا. إلى "والدي" العزيز،
وإلى جميع الأسرة وزملاء الدراسة
وأحمد الله على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل،
و أصلي وأسلم على سيدنا محمد
- عليه الصلاة والسلام - وعلى اله وصحبه أجمعين.

بن الحاج جلول عبد اللطيف



A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring leaves and swirling lines in black and white.

فهرس المحتويات

1 مقدمة

الفصل الأول :الطلب على النقود

11 تمهيد :

12 المبحث الأول : عموميات حول النقود

12 المطلب الأول: مفهوم النقود و خصائصها

12 أولا: تعريف النقود

13 ثانيا :خصائص النقود

16 ثالثا:وظائف النقود

18 المطلب الثاني:الإصدار النقدي

18 أولا:الأطراف الرئيسية المحددة للنقود

21 ثانيا: طرق الإصدار النقدي

24 المبحث الثاني :الطلب على النقود

24 المطلب الأول:النظرية الكمية للنقود

24 أولا:معادلة فيشر

26 ثانيا :تطوير معادلة التبادل

28 ثالثا:صيغة سرعة دوران الدخل

30	المطلب الثاني: الطلب على النقود وفق النظرية الكينزية
30	أولاً: دافع المبادلات
31	ثانياً: دافع الحيططة و الحذر
32	ثالثاً: دافع المضاربة
33	المطلب الثالث: نظرية الطلب على النقود عند فريدمان
34	أولاً: العوامل التي يتوقف عليها الطلب على النقود عند فريدمان
37	ثانياً: دالة الطلب على النقود
39	المبحث الثالث: المجمعات النقدية
40	المطلب الأول: أنواع المجمعات النقدية
40	أولاً: القاعدة النقدية
40	ثانياً: المجمع النقدي M1
41	ثالثاً: المجمع النقدي M2
41	رابعاً: المجمع النقدي M3
42	المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية
42	أولاً: الذهب و العملات الأجنبية
42	ثانياً: القروض و التسبيقات المقدمة للخرينة
42	ثالثاً: القروض المقدمة للإقتصاد
44	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : عموميات حول بعض المتغيرات الاقتصادية

46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية التضخم
47	المطلب الأول: مفهوم التضخم
47	أولاً: التضخم في الأسعار
47	ثانياً التضخم في الدخل أو الجزئ في الدخل القومي
47	ثالثاً: التضخم في الرصيد النقدي
47	رابعاً: التضخم في التكاليف
47	خامساً : تضخماً لإئتمان المصرفي
49	المطلب الثاني: أنواع التضخم
49	أولاً: معيار تحكم الدولة في جهاز الاسعار
50	ثانياً: معيار حدة الضغط التضخمي
50	ثالثاً : معيار طبيعة القطاعات الإقتصادية
51	رابعاً: معيار العلاقات الإقتصادية الدولية
51	المطلب الثالث : أسباب التضخم
52	أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الإرتفاع

54	ثانيا:العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض
55	المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتضخم
المبحث الثاني : ماهية سعر الفائدة	
56	المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة و أنواعها
57	أولا:أسعار فائدة السوق
57	ثانيا:أسعار فائدة البنوك
58	ثالثا:أسعار الفائدة المحددة إداريا
58	المطلب الثاني :خصائص سعر الفائدة
59	المطلب الثالث نظريات سعر الفائدة
59	أولا:النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة
60	ثانيا : نظرية الأرصدة المعدة للإقراض
61	ثالثا:النظرية الكينزية
المبحث الثالث : ماهية البطالة	
64	المطلب الأول: تعريف البطالة و أنواعها
64	أولا:تعريف البطالة
64	المطلب الثاني :أنواع البطالة
66	أولا :أنواع أخرى للبطالة

68	المطلب الثالث : أسباب البطالة و آثارها
68	أولاً: الأسباب الإقتصادية في الدول المتقدمة
69	ثانياً: الأسباب الإجتماعية
70	ثالثاً: الأسباب السياسية
70	رابعاً: آثار البطالة
70	خامساً: الآثار الإقتصادية

المطلب الرابع : تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي

72	أولاً: تفسير الكلاسيك للبطالة
74	ثانياً: النظرية الكينزية
75	ثالثاً: النظرية الحديثة
78	خلاصة الفصل

الفصل الثالث : دراسة أثر المتغيرات الإقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال

الفترة 1990-2016

80	تمهيد
81	المبحث الأول: دراسة تحليلية لبعض متغيرات الدراسة
81	المطلب الأول: التضخم في الجزائر 1990-2016
81	أولاً: تغير التضخم في الجزائر 1990-2016

81	ثانيا: تحليل تغير معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016
84	المطلب الثاني: البطالة في الجزائر 1990-2016
84	أولا: معدل البطالة في الجزائر 1990-200
85	ثانيا: معدل البطالة في الجزائر 201-2016
88	المطلب الثالث: سعر الفائدة في الجزائر 1990-2016
88	أولا: تطور الفائدة الإسمية في الجزائر 1990-2016
89	ثانيا: تطور الفائدة الحقيقية في الجزائر 1990-2016
		المبحث الثاني: الإرتباط المتعدد
93	المطلب الأول: عموميات حول الإرتباط المتعدد
93	أولا: تعريف الإرتباط
94	ثانيا: القوة الإرتباطية
95	ثالثا: خصائص الإرتباط
102	المطلب الثاني: إختبار المعنوية
102	أولا: إختبار معنوية النموذج
103	ثانيا: إختبار دلالة الم معاملات
104	ثالثا: إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس بعض المتغيرات الإقتصادية على النقود في الجزائر

خلال الفترة 1990-2016

المطلب الأول : تحديث متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية 107

أولا:تحديد المتغيرات 107

ثانيا:دراسة الإستقرارية 107

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسلة التضخم و سلسلة سعر الفائدة الحقيقيي

أولا:دراسة إستقرارية سلسلة التضخم 118

ثانيا :دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي 122

المطلب الثالث : تقدير النموذج

أولا :النموذج العام للدراسة 124

ثانيا :التحليل الإقتصادي 129

خلاصة الفصل 130

الخاتمة 132

قائمة المراجع

الملحق

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, framing the central text.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
81	تغير التضخم في الجزائر 1990-2016 .	(3-1)
84	معدل البطالة في الجزائر 1990-2000 (المرحلة الأولى)	(3-2)
85	معدل البطالة في الجزائر 2001-2016 (المرحلة الثانية)	(3-3)
88	تطور الفائدة الاسمية في الجزائر 1990-2016	(3-4)
90	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	(3-5)
109	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DM "	(3-6)
111	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDM "	(3-7)
113	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDDM "	(3-8)
115	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " CH "	(3-9)
117	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DCH "	(3-10)
119	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " INF "	(3-11)
121	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DINF "	(3-12)
123	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TIR "	(3-13)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
83	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	(01-03)
84	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	(02-03)
86	تطور معدل البطالة في الجزائر 1990-2016	(03-03)
87	تطور معدل البطالة في الجزائر 1990-2016	(04-03)
89	تطور معدل سعر الفائدة الاسمي خلال فترة 1990-2016	(05-03)
92	تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي خلال فترة 1990-2016	(06-03)
108	تغيرات سلسلة " DM "	(07-03)
110	تغيرات سلسلة " DDM "	(08-03)
106	تغيرات سلسلة " DDDM "	(09-03)
114	تغيرات سلسلة البطالة " CH "	(10-3)
116	تغيرات سلسلة " DCH "	(11-3)
119	إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " INF "	(12-3)
120	تغيرات سلسلة " DINF "	(13-3)
122	تغيرات سلسلة " TIR "	(14-3)

مقدمة

لو عدنا إلى الأحداث الإقتصادية خلال العقود الماضية لوجدنا أن سلوك النقود له أهمية حيوية للإقتصاد الوطني و العالمي، ففي سنة 1930 م سادت فترة الكساد و الانكماش الإقتصادي و صاحبها حالة انخفاض في الناتج الوطني و كذلك في فرص التوظيف و انكماش في الطلب النقدي، كما عجز الكثير من المدنيين عن الوفاء ب التزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم و انخفاض القيمة النقدية لأصولهم، و من هنا بدأت كثير من الدول تتساءل على وضع عملتها دوليا حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتمتع بمركز عالمي ممتاز للدولار، بدأ مركزها يحتل من جراء العجز الز في ميزان المدفوعات.

سنقوم بعرض النظريات الإقتصادية حسب تسلسلها التاريخي وهذا يتطلب أن نبدأ بنظرية كمية النقود للإقتصاديين التقليديين (الكلاسيكيين) والتي تم تطويرها في بداية القرن الحالي (القرن العشرين) على أيدي الكلاسيكيين أمثال فيشر ، مارشال ، بيجو. و سيتبع ذلك أيضاً دراسة نظرية الطلب على النقود للإقتصادي البريطاني كينز ثم دراسة الصيغة الحديثة لنظرية كمية النقود للإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان.

تعكس أسواق الأصول الجانب النقدي من الاقتصاد، ويعتبر سوق النقد من أهمها وفيه يتحدد عدة متغيرات منها متغير سعر الفائدة و البطالة و التضخم بواسطة تفاعل قوى الطلب وقوى العرض من النقود.

و من أجل قياس بعض العوامل المؤثرة على الطلب على النقود في الجزائر إرتأينا دراسة أثر البطالة و التضخم و سعر الفائدة على الطلب على النقود و ذلك في صيغة دراسة قياسية للخروج بنموذج يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات خلال الفترة 1990-2016 . وذلك من خلال الإستعانة بنموذج الارتباط المتعدد.

و للتوغل أكثر في هذا المجال الحساس و ذو الأهمية البالغة في تحقيق التنمية المستدامة يقودنا الفضول إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على الطلب على النقود؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح بعض الأسئلة الفرعية :

- ماذا نعي بالطلب على النقود؟ وكيف يتشكل الطلب على النقود؟
- ما هي البطالة؟ ما هو سعر الفائدة؟ ما هو التضخم؟ ماهي الآثار التي تخلفها على الإقتصاد؟
- ما علاقة تأثير البطالة و التضخم و سعر الفائدة مع الطلب على النقود؟

الفرضيات:

- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات.
- لسعر الفائدة و البطالة و التضخم تأثير كبير في النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية على المستوى المحلي.
- توجد علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و أسعار الفائدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في حيوية الموضوع وربطه بين بعض المتغيرات الاقتصادية (سعر الفائدة والبطالة و التضخم) والطلب على النقود وترجمة هذه العلاقة إلى علاقة اقتصادية قياسية تبين الأثر بين المتغيرات في صيغة رياضية.

مبررات الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود لمبررات شخصية و أخرى موضوعية:

شخصية:

- التمرن على تقنيات البحث العلمي من خلال إنجاز مذكرة.

- العلاقة بين الموضوع و طبيعة التخصص " اقتصاد العمل "

موضوعية:

- اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل للطلب على النقود في الجزائر.
- الأهمية البالغة لدالة الطلب على النقود في تحديد السياسة المنتهجة من طرف السلطات النقدية سواء إيجابية أو سلبية.

- الربط بين فروع الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي.
- إتجاه الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إيجاد حلول للسير باقتصادها نحو التقدم.

أهداف الدراسة:

- دراسة أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-

2016

- كيفية إنشاء الطلب على النقود في الإقتصاد.
- معرفة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية و الطلب على النقود.

الإطار المنهجي للدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الطلب على النقود و البطالة و التضخم و سعر الفائدة و المنهج التاريخي في عرض تطور البطالة و التضخم و سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2016، وكما اعتمدنا على المنهج القياسي من أجل قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل النتائج المتوصل إليها.

الأدوات المستخدمة في البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث، من كتب، مذكرات، وبعض الرسائل الجامعية بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية، والاستعانة ببرنامج **Eviews 8**

دراسات سابقة:

- مصيطفى عبد اللطيف، أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير مدير الدراسات بجامعة غرداية الجزائرية، عبد القادر مراد، أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائرية، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر 1970-2010، تم في هذه الورقة البحثية استعمال الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية منها اختبارات جذر الوحدة لتعرف على درجة تكامل متغيرات الدراسة، و منهجية جوهانسن للتكامل المشترك وذلك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل للطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1972 إلى غاية 2009.
- دراسة لـ بوبكر بن العائب حول دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر " منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي **VAR** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002-2003، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ✓ أن السياسة الاقتصادية المتبناة لا تعكس الجهد الكبير والرغبة الحقيقية في امتصاص البطالة لأنها لا تقوم على أسس مدروسة تسمح بالتطلع إلى النتائج المستقبلية لهذه السياسة.
- ✓ توجد عدة عوامل تؤثر سلباً وإيجاباً حسب استغلالها في تحديد مستوى التشغيل والبطالة، كالتضخم بشتى أنواعه عن طريق الطلب، الأسعار، التكاليف.

صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

- ندرة الأرقام و الإحصائيات و تضاربها خاصة في الجانب التطبيقي.
- ضيق الوقت الممنوح لنا من أجل الانتهاء من الموضوع الذي يتسم بالاتساع.

خطة البحث:

لقد قمنا بوضع ثلاث فصول في تحضير هذه المذكرة و هي كالتالي:

• الفصل الأول: الطلب على النقود

✓ المبحث الأول: عموميات حول النقود

✓ المبحث الثاني: الطلب على النقود

✓ المبحث الثالث: المجمعات النقدية

• الفصل الثاني: المتغيرات الاقتصادية.

✓ المبحث الأول: ماهية التضخم.

✓ المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة.

✓ المبحث الثالث: ماهية البطالة.

• الفصل الثالث:

✓ . المبحث الأول: دراسة تحليلية لبعض متغيرات الدراسة

✓ . المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

✓ . المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على

النقود في جزائري خلال الفترة 1990 – 2016.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring leaves and swirling lines in black and white.

الفصل الأول

تمهيد :

يهتم الاقتصاديون المعاصرون اهتماما كبيرا بالنقود لما لها من دور هام في الاقتصاد ولقد أصبح هذا الدور معترفا به على نطاق واسع في كل المدارس الفكرية والاقتصادية ولا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل المستوى العام للأسعار والإنتاج، ميزان المدفوعات.

وترجع دوافع الطلب على النقود لدى كينز إلى ثلاثة أغراض وهي دفع المعاملات ويقصد بها رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات و دفع الاحتياط يقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير متوقعة كالمرض و البطالة و دفع المضاربة و يعني احتفاظ الأفراد بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا .

وفي هذا السياق قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول: عموميات حول النقود .

المبحث الثاني: الطلب على النقود.

المبحث الثالث: المجمعات النقدية.

المبحث الأول: عموميات حول النقود

قبل ظهور النقود عرف الإنسان ما يسمى بالمقايضة التي تقوم على أساس مبادلة سلعة بسلعة أخرى لها نفس القيمة وبمرور الزمن ظهرت العديد من العقبات التي حدت من تطور المبادلات فكان لابد من اختراع النقود التي أصبحت وسيلة الأداء التي تسهل تبادل المنتجات والخدمات ، حيث مرت النقود بمراحل تطور عديدة وذلك باختلاف أنواعها وظائفها .

المطلب الأول : مفهوم النقود وخصائصها .

تعد النقود في الوقت الحاضر أداة اقتصادية واجتماعية مهمة وحيوية يصعب الاستغناء عنها في تسير شؤون الحياة والقيام بالمعاملات اليومية .

1- تعريف النقود :

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود بل اختلفت تعريفاتهم باختلاف نظرهم للنقود ووظائفها¹.

فمثلا عرفها (steinershapiri and solomon) بأنها شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات.

وعرف (johengranlet) على أنها أي شيء قابل للإنفاق ويستخدم كوحدة للحساب ويمكن تعريف النقود على أنها² أي شيء يلقي قبولا عاما ، ويمكن استخدامه كأداة لسداد أثمان السلع والخدمات ، وكأداة لتسديد الديون والالتزامات.

¹ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصاريف ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 2008 ، ص 20 .

² محمد سعيد السموي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 50 .

وهناك من يعرفها على أنها " هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الأداة التي تسمح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع حاجاته ورغباته كما أنها من الناحية القانونية تمثل الأداة التي تمكنه من تسديد التزاماته¹.

أما المدخل المادي الملموس للنقود أو مدخل السيولة فيعتبر النقد شيئاً مادياً ملموساً يعبر عن المعنى الضيق للنقود (النقود القانونية) و يهمل النقود الائتمانية أخرى (كتايبية وأشباه النقود).. ورغم أن الأخيرة غير ملموس، فإن قيمتها ملموسة وبالتالي عرفوا النقود بأنها "كيان مادي ملموس فقط"²

2- خصائص النقود:

من أجل أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة في الاقتصاد ينبغي بأن تتوفر فيها بعض الخصائص³:

أ- القبول العام:

أي أن يقبل المجتمع النقود قبولاً عاماً وقد يتم هذا القبول العام إسناداً إلى التقاليد والأعراف والعادات السائدة في المجتمع وأن هذا القبول العام يتم إسناداً فيه إلى القيمة الذاتية للنقود كسلعة وأن القبول العام للنقود يتم على أساس العطاء الذي يتم الإسناد إليه في إصدار النقود أو إلى القبول العام المفروض بقوة القانون الذي يلزم بقبول النقود قبولاً عاماً كما هو الحال في النقود القانونية أو نتيجة الثقة بالجهات التي تولد هذه النقود وهي المصاريف التجارية في حالة النقود الائتمانية أي نقود الودائع (وودائع الطلب).

ب- الندرة النسبية :

حتى يتم قبول النقود قبولاً عاماً وطلبها ينبغي أن تتسم بالندرة النسبية أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها لأن توفر النقود المطلق أي وجود عرض لأنها لها في حالة وفرتها المطلقة يجلب عرضها

¹ حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الاردن 2003 ،ص 15 .

² مجدي مُجد شهاب، الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،لبنان 1997،ص 38 .

³ فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،ص 29- 30

يفوق الطلب عليها بدرجة كبيرة وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بحيث تصل إلى الصفر بحيث تصبح النقود لا قيمة لها بسبب العرض التام المرونة لها افتراضاً، ولذلك ينبغي للنقود حتى تكون مرغوبة ومطلوبة ولها قيمة ينبغ بان يتسم عرضها بالندرة النسبية أي أن عرضها يكون أقل بالنسبة للطلب عليها.

ج- الثبات النسبي في القيمة :

أي أن لا تتغير قيمتها بشكل سريع وحاد بحيث يقود إلى فقدان الثقة عند التعامل بها ، وبالشكل الذي تعجز فيه عن أداء وظائفها الأساسية في الاقتصاد وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تنظيم عرض النقد بالشكل الذي يناسب مع الطلب على النقود وهذا يرتبط بضرورة تنظيم عرض السلع والخدمات مع الطلب على السلع والخدمات. وهو ما يعني ضرورة الحفاظ على التناسب بين عرض النقود والطلب عليها ، وبين عرض السلع والخدمات والطلب عليها حتى يتم حصول تغيرات حادة وسريعة في الأسعار أي تمنع حصول تغيرات حادة وسريعة في قيمة النقود ، لان قيمة النقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار.

د- التجانس :

أي ضرورة تجانس الوحدات النقدية للفئات المختلفة ، أي أن وحدات كل فئة من الفئات النقدية ينبغي أن تكون متجانسة تماماً حتى يتم قبولها بدلا من قبول بعضها ورفض بعضها الآخر في حالة عدم تجانس وحداتها .

هـ- سهولة النقل والحمل وانخفاض التكاليف :

ولذلك حلت النقود القانونية محل النقود السلعية لأنها في نقلها وحملها وتنخفض معها تكاليف النقل والحمل في حالة النقود القانونية قياسا بالنقود السلعية وهو الأمر الذي ينطبق على النقود الائتمانية أي نقود الودائع ، حيث أنها أكثر سهولة في التعامل قياسا بالنقود القانونية ، إذ أن الشيك

الواحد الذي يستخدم في نقود الودائع يمكن أن يتم بموجبه دفع ملايين الوحدات النقدية بل المليارات منها أي أن الشيك يمكن استخدامه لدفع أي مبلغ نقدي تتطلبه عملية التعامل.

و- استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة :

أي أن لا تتعرض الوحدة النقدية للتلف خلال فترة قصيرة حتى توفر استمرارية التعامل بها طلبا عليها ، وانخفاض في التكاليف ، لأن الإصدار المتكرر للعملة التي تتعرض للتلف السريع يتضمن ارتفاع في كلفة الإصدار هذه وهو الأمر الذي يرتبط بالنقود القانونية أساسا سواء أوراق نقدية أو مسكوكات معدنية مساعدة .

ث- صعوبة التزوير:

أي يجب أن تتضمن طريقة صنع النقود ما يحقق منع تزويرها أو على الأقل تقليل إمكانية حصول مثل هذا التزوير، ومن خلال رموز وعلامات يتم إخفاؤها ويصعب تقليدها وهو ما يوفر ضمانه لقبولها ، والتعامل بها وقد تطورت طرق منع النقود هذه بدرجة كبيرة من خلال التطور الفني في الوسائل المستخدمة في ذلك ، وبالشكل الذي أدى إلى صعوبة كبيرة في حصول التزوير فيها .

3- وظائف النقود :

أي كانت النقود عملية المستعملة: نقود سلعية ، قانونية أو كتابية فإنها تؤدي أربعة وظائف أساسية وهي وسيط للتبادل مقياس للقيمة مستودع للقيمة وأداة للدفع المؤجل¹:

أ- وسيط للتبادل : النقود هي أداة يمكن بواسطتها مبادلة السلع والخدمات المختلفة أدى استخدام والنقود إلى تقسيم عملية المقايضة إلى مرحلتين منفصلتين تماما،أولا التنازل عن السلع والخدمات مقابل النقود (عملية البيع) ثم ثانيا التنازل عن النقود مقابل السلع والخدمات (عملية شراء) بهذا التقسيم استطاع الإنسان توفير الكثير من الوقت والجهد (تخفيض النفقات) وبالتالي زيادة الفعالية الاقتصادية .

¹ بزواوية محمد ، الطلب على النقود في الجزائر : أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان الجزائر، 2010 ، دراسة قياسية، ص-ص 15- 16 .

إن النقود هي في آن واحد أداة للتبادل وقدرة شرائية فالنقود كأداة يمكن أن تكون أي شيء فهي تقبل ليس لأنها شيء معين وإنما لأنها تمثل قوة شرائية إن الشخص عندما يتنازل عن منتجاته أو أصوله مقابل النقود فإنه يقوم بذلك لأنه لديه ثقة بأنه يمكن استخدامها في الوقت القريب أو البعيد في الحصول على السلع والخدمات التي يريدها من الأشخاص الآخرين .

ب- مقياس للقيم :

مثل باقي وسائل القياس الأخرى كالتر والترز والكيلوغرام تستعمل النقود في قياس قيم السلع والخدمات المختلفة أي هي عبارة عن معيار ترد إليه قيم باقي السلع والخدمات في ظل نظام المقايضة إذا كان عدد السلع والخدمات المتداولة هو (n) فإن عدد الأسعار النسبية المطلوب معرفتها يكون يساوي إلى $n(n-1)/2$ (معادلة حساب الأزواج) بإدخال النقود في عملية التبادل يتم تخفيض عدد الأسعار النسبية إلى (n) أو $(n-1)$.

إن تقليص عدد الأسعار النسبية وكذلك تمكين البائعين والمشتريين من تحديد اختياراتهم نتيجة استعمال النقود يؤدي إلى زيادة الفعالية الاقتصادية.

ج - مستودع القيمة :

تستعمل النقود لادخار القوة الشرائية أي تأجيل الاستهلاك وذلك ما نلاحظه الحصول على الدخل إلى تاريخ إنفاقه تعتبر هذه الوظيفة مهمة جدا إذ كان غالبية الأشخاص لا تريد إنفاق على دخلها وإنما تفضل إبقاء جزء منه يتم إنفاقه لاحقا في الاقتصاديات المعاصرة تنافس أصول كثيرة النقود في تأدية هذه الوظيفة فهناك المعادن النفيسة ، العقارات الودائع لدى المصارف والأصول المالية المختلفة كالأسهم والسندات معظم هذه الأصول تعود على أصحابها بمرود وبالتالي فهي من هذه الناحية أفضل من النقود ، تنفرد النقود عن باقي الأصول الأخرى بأنها تمثل سيولة جاهزة، تستخدم في حد ذاتها للحصول على السلع والخدمات وإنما يجب تحويلها أول إلى نقود تنطوي عملية التحويل هذه على تكلفة تتمثل في المصاريف التي تترتب عن عملية البيع زائد الوقت اللازم لإتمام التحويل و نقول أن الأصل يتمتع بسيولة أكبر كلما قل مجموع هذه التكاليف. إن فعالية النقود كمستودع للقيمة

ويتوقف على مدى ثبات مستوى الأسعار في المجتمعات التي تعرف زيادة عالية ومستمرة للأسعار ، تفقد النقود قدرتها على أن تكون وسيلة فعالة لحزن القدرة الشرائية وتصبح الأصول الأخرى بديلا أحسن.

معيار المدفوعات الآجلة :

إن النقود تصبح ذات أهمية كبيرة في المبادلات التي تضمن وعد بالتسديد في المستقبل، إذ أن ذلك يكون أكثر قبولا من الوعد بدفع قدر معين من سلعة ما التي قد لا تكون موجودة، أو متوفرة لحظة التعاقد، أدى التوسع في الإنتاج بسبب زيادة التخصص، وتقسيم العمل إلى تكديس الإنتاج وللتخلص من هذا قامت المؤسسات ببيع منتجاتها بالعقود التي تتضمن البيع بأثمان معينة في الوقت الحاضر على أن يتم التسديد في وقت لاحق ونتيجة ذلك كان لا بد من معيار يتم على أساسه تحديد تلك الأثمان وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

المطلب الثاني : الإصدار النقدي:

1- الأطراف الرئيسة المحددة للنقود.

تتم عملية خلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية وكذا الخزينة العامة :

أ- **البنك المركزي:** إن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي تتمثل في رقابته على الائتمان المصرفي ، وأما باقي الوظائف الأخرى التي يقوم بها سوى وظائف تكميلية لهذه الوظيفة وحتى يستطيع البنك المركزي ومن ممارسته لمهمته في الرقابة على الائتمان المصرفي لا بد من توفير وسائل محددة لقيامه بهذه المهمة، بمعنى آخر لا بد للبنك المركزي من استخدام أدوات أو وسائل معينة تؤثر في كمية ونوعية الائتمان الذي تقدمه المصاريف بهدف تحقيق أغراضه من هذه الرقابة¹.

يقوم البنك المركزي بإصدار نقود مقابل قروض أو أصول غير نقدية، حيث انه إذا كان أحد الأشخاص الاقتصاديين يملك ذهب أو عملات أجنبية فإنه يتفاوض مع البنك المركزي في سبيل

¹ محمود خلة توفيق الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الإسكندرية ، 2001 ، ص 66 .

التنازل عن هذا الأصل لصالح البنك المركزي مقابل وحدات نقدية بقدر قيمة هذا الأصل فيقيد البنك المركزي الأصل في جانب الأصول ويلتزم بتقيد وحدات النقد القانونية المقدمة للشخص في جانب الخصوم.

يقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة وهما عملة حرة وعملة ائتمان وهو تقسيم غير معمول به ، ولكنه يستخدم لتوضيح فكرة خلق النقود والعملة الحرة هي العملة التي يصدرها البنك المركزي بصفة نهائية لقاء حصوله على موجودات مالية بعملات أجنبية

عملة الائتمان يصدرها البنك المركزي في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة ولذلك فإن الإصدار النقدي الذي يمارسه البنك المركزي يتعلق بثلاثة نماذج وهي القروض المقدمة للإقتصاد وقروض مقدمة للخزينة وقروض مترتبة على الخارج¹.

ب- البنوك التجارية :

تختلف عملية خلق النقود عن طريق البنك التجاري².

تتم عملية خلق النقود من طرق البنك المركزي، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع و القروض وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة وحسب الاقتصادي الفرنسي برجر فإن العملية تركز على نقدية الديون ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول القروض للإقتصاد، الديون على الخارج الديون على الخزينة.

ج- الأفراد أو منظمات الأعمال :

حيث يلعب تقدم الوعي للادخار وانتشار العادات المصرفية دور بالغ التأثير على مكونات العرض النقدي وهي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع التجارية وتحت الطلب

¹ بن قفل كمال،دراسة قياسية تأثير أسعار الودعات ومستوى عرض النقود على التصميم في الجزائر مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2011 ص،ص 40-41 .

² صالح مفتاح،النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة، 2005 ،ص ص 71-72 .

لأجل والثابتة الإدخارية فكلما كانت عادات الأفراد المصرفية متقدمة كما زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد وكلما كان الوعي الإدخاري متقدما لدي الأفراد كلما زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات الودائع وإجمالي مكونات عرض النقدية في الوقت ذاته.

إذ أن زيادة الأهمية النسبية للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي يعني في الوقت نفسه زيادة نسبة التسرب النقدي إلى الودائع الجارية وهذا يعني انخفاض قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان ومن ثم انخفاض القدرة على زيادة عرض النقد ، لأن العلاقة عكسية بين التسرب النقدي من جهة وعرض النقد ومن جهة أخرى¹.

د-الديون على الخارج أو العملات الأجنبية :

توظف البنوك التجارية جزء من مواردها في بيع وشراء العملات الأجنبية ، فالبنك التجاري مرخص له التعامل بالنقد الأجنبي بغرض توفير القدر الكافي منها لمواجهة طلبات حاجات العملاء يوما بعد يوم لأجل الحصول على ربح في ما إذا كانت أسعار الشراء اقل من أسعار البيع².

و-الديون على الخزينة :

يمكن للبنك التجاري أن ينشأ النقد عندما يكتب في سندات الخزينة العمومية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية الخصم فعندما يقوم حاملوا السندات بخصمها لدى البنك التجاري مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية³.

¹ مُجّد خلة توفيق ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق الذكر،ص 67 .

² رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد سيولة في البنوك الإسلامية ، للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، مصر 2009 ، ص 91 .

³ إكن لونيس ، السياسة النقدية، ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ، 2011 ، ص 102 .

2- خلق النقود بواسطة الخزينة العامة:

يمكن للخزينة العامة أن تخلق النقود¹.

تتدخل الخزينة العامة مباشرة في خلق النقود مثل البنوك التجارية وذلك لسببين من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة و هو أسلوب مباشر، ومن خلال أيضا الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة و هو أسلوب غير مباشر .

عندما يتوجب على الخزينة تسديد مبلغ معين فيأمكنها اللجوء إلى نقد البنك المركزي أو نقد البنوك التجارية بعد قيامها بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، عندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل فيقوم البنك المركزي بقيد التحويل على حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك من جانب آخر هذا الأخير يعمل على قيد التحويل على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح الدائن العميل من جهة أخرى لذلك فان تسديد الإنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحوالة المصرفية ينعكس على انخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.

2- طرق الإصدار النقدي :

اختلفت الآراء في شأن إصدار الأوراق النقدية، فرأى البعض أن تتولى الحكومة مماثلة بالبنك المركزي إصدار الكمية إلى تراها مناسبة من الأوراق النقدية وذلك حسب حاجيات التعامل وبناءا على متطلبات الأسواق النقدية ورأى البعض أن تقيّد سلطة الإصدار النقود من قبل البنك المركزي².

¹ إكن لونيس : مرجع سبق ذكره ،ص 111 .

² رشاد الصار، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،عمان ، 2010 ، ص ص 45-47

أ- أنصار حرية الإصدار:

يرى البعض أن تقوم البنوك المركزية بتلبية طلبات الجمهور من الأوراق النقدية على أساس الموازنة بين العرض وطلب ويدعمون آرائهم بناء على الأسباب التالية :

- أن كمية البنكنوت إلي يصدرها البنك تتوقف على درجة النشاط الاقتصادي فإذا كان هناك رواج زاد الطلب على الاقتراض وهذا يعني زيادة الطلب على أوراق النقد و لمواجهة هذا الموقف يتعين على البنك المركزي أن يزيد الإصدار والعكس صحيح في حالة الكساد، إذا يقل الطلب على الاقتراض وبالتالي يقل الطلب على أوراق النقد وهنا يتعين على البنك المركزي أن يسحب جزءا من أوراق النقد المتداول.
- إذا كان النظام النقدي قائم على أساس الذهب فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يتجاوز الحدود التي تعرض الإحتياط الذهبي للنفاذ وهذا يعني أن الإصدار يجب أن يكون غي حدود حاجة المجتمع لأوراق النقد تبعا للنشاط الاقتصادي.

ب- أنصار تقييد الإصدار:

يرى أنصار الفريق الثاني ضرورة وضع قيود على حق البنك المركزي في الإصدار وذلك للأسباب التالية¹ :

- يستطيع البنك المركزي عن طريق سعر إعادة الخصم وزيادة أو تقليل حجم القروض فإذا خفض سعر إعادة الخصم زادت الأوراق المقدمة للخصم والعكس في حالة رفع سعر إعادة الخصم ومن ذلك يرى أنصار الرأي أن المسألة ليست مسألة توازن بين كمية أوراق النقود وبين حاجة الجمهور ،لأن البنك يمكنه إذا أراد أن يزيد من الأوراق المقبولة للخصم وإنما هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب عليها بما يحقق الاستقرار في النشاط الاقتصادي .

¹إسماعيل مجد شاهين ، مذكرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، بيروت ، 1996 ، ص 207 .

● البنك المركزي ليست مهمته إصدار النقد فحسب، وإنما له وظيفة أخرى أهم وهي المعاونة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للحكومة ، لذلك كان من الضروري أن يكون هنا ارتباط بين البنك والحكومة يتمثل في إشراف الحكومة على عمليات البنك لتحقيق الأهداف المرسومة .

● في ظل نظام الذهب لا بد من تدخل الحكومة للإشراف على سياسة البنك المركزي حتى لا تتعرض قيمة العملة للانخفاض بزيادة الأوراق المصدرة ، ويرجع السبب في التركيز على الإصدار في البنك المركزي إلى :

أ- تركيز الإصدار في بنك واحد يزيد من ثقة الجمهور في النقد الصادر.

ب- يستطيع البنك المركزي عن طريق حق الإصدار مراقبة حجم الائتمان في البنوك الأخرى وخاصة في حالة زيادة الإصدار.

ج- تفضل الدولة إعطاء البنك المركزي حق إصدار البنكنوت حتى لا يحدث إفراط في الإصدار نتيجة إتباع سياسة حزب معين ، كما تقيد الحكومة نفسها عن طريق القانون فيما ينبغي أن تقتضيه من البنك المركزي منعا لحدوث التضخم.

المبحث الثاني: الطلب على النقود .

المطلب الأول : النظرية الكمية للنقود .

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن إرتفاع الأسعار في الاقتصاد يرجع أساسا إلى إن كمية النقود المطروحة للتداول تزيد كما تحتاجه عمليات التبادل.

من هنا ظهرت نظرية الكمية للنقود (quantitativetheory of money) التي تنص على أن كمية النقود المطروحة للتداول لا تؤثر على كمية الطلب على السلع والخدمات ولا على كمية العرض من السلع والخدمات وإنما تؤثر فقط على مستوى الأسعار النقدية لتلك السلع والخدمات ، فإذا كانت كمية النقود المطروحة للتداول أكبر مما ينبغي إرتفعت الأسعار وإذا كانت كمية النقود المطروحة أقل مما ينبغي انخفضت الأسعار ،أي أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار علاقة طردية¹

1-معادلة فيشر:

تصاغ النظرية الكمية للنقود بأشكال متعددة ومن أقدمها مما يسمى معادلة فيشر (fisher I) وتسمى أيضا معادلة التبادل (equation of exchange) وتكتب كما يلي:

$$MV=PT.....(1)$$

حيث أن:

M: كمية النقود المطروحة للتداول أو العرض النقدي .

V: سرعة تداول النقود .

p: مستوى السعر الوسيط لجميع المبادلات .

¹-احمد الأشقر: الاقتصاد الكلي -الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان -الطبعة الأولى -2002-ص243
ص244

T: الحجم الطبيعي للمبادلات .

يشير الرمز V إلى عدد مرات استخدام النقود وسطيا في معاملات البيع والشراء خلال عام واحد .
وتحسب V بقسمة القيمة النقدية لكل المبادلات خلال عام على متوسط كمية النقود المطروحة للتداول في ذلك العام.

أما p فهو الوسط الحسابي لأسعار السلع المتبادلة وذلك بعد ترجيح كل سعر بكمية السلعة التي جرى تبادلها خلال العام أي أن p هو حاصل قسمة القيمة النقدية للمبادلات في مجموع الأحجام الطبيعية لهذه المبادلات (أي على مجموع ما اعتبرناه أوزان الترجيح) .

ويرى الكلاسيكيون أن الشخص العاقل يستخدم ثروته استخداما رشيدا.

لهذا فهو لا يحتفظ بنقود تزيد عما يلزمه من أجل قضاء حاجاته المختلفة ،من هنا فإن الكلاسيكيين يفترضون أن V ثابتة كذلك هم يرون أن مستوى الأسعار p مرن ،لهذا فإن T يجب أن تكون ثابتة عند أعلى مستوى تسمح به الظروف الفنية ورغبات أبناء المجتمع ،من هنا فإن المتغير في الطرف الأيسر من المعادلة (1) وهو كمية النقود M يحدد قيمة المتغير في الطرف الأيمن من المعادلة وهو مستوى الأسعار P ، والواقع أن سرعة تداول النقود ليست ثابتة أبدا حتى على المدى القريب بل هي تتغير تحت تأثير مجموعة من العوامل ،من ذلك تغيرات حجم الناتج وتغيرات أسعار الفائدة ، فعندما يهبط مستوى الدخل الكلي الحقيقي (أو الناتج الحقيقي) ،مثلا فإن سرعة تداول النقود تهبط أيضا ، وعندما ترتفع أسعار الفائدة ترتفع سرعة التداول أيضا، أما أسباب التغيرات في حجم الناتج أو في أسعار الفائدة فعديدة ،منها تغير الكتلة النقدية ، ومنها التغيرات في الطلب على النقود ، الناجمة على تغير النظام المالي ، لكن العامل الأهم وراء تغيرات سرعة تداول النقود ، هو الابتكارات المالية . فعندما تقوم هذه الابتكارات وسائل دفع جديدة مثلا فإن الطلب على النقود ينخفض وبالتالي فإن سرعة تداول النقود تزداد وعلى العكس من ذلك عندما تقدم هذه الابتكارات أساليب جديدة للحصول على عوائد من الإدخار، فإننا نتوقع هبوط سرعة التداول ، لكنه وبالرغم

من كل هذه العوامل التي تؤثر على سرعة تداول النقود فإن الرأي غالب أن تعتبر تلك السرعة قريبة من الثبات على المدى البعيد.

2- تطوير معادلة التبادل :

جرت تطورات متعاقبة على النظرية الكمية للنقود كما تمثلها المعادلة (1) من ذلك ما أشار إليه البعض من أن الأفراد يحتفظون بجزء من دخولها على صورة نقود ليس لأداء المعاملات الجارية وتسديد المطالبات المتوقعة وحسب بل أيضا لتسديد التزامات غير متوقعة ، وأشار آخرون إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية (أو القيمة الشرائية) للنقود مما يفرض على الأفراد زيادة الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها ، أي أن الطلب على النقود يظهر بمثابة دالة في المستوى العام للأسعار. ويقترح بيغو (bigo A-C) ومارشال من مدرسة كامبريدج صياغة جديدة للنظرية الكمية للنقود بصورة دالة للطلب على النقود وتسمى هذه المعادلة معادلة كامبرج¹ cambridyequation وهي كما يلي :

$$Md=kpy \dots\dots(2)$$

حيث أن :

Md: تمثل الطلب على النقود .

k: نسبة ثابتة من الدخل النقدي (Py) التي يرغب أفراد المجتمع (مستهلكون ورجال أعمال) الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية .

إذا أبقينا الرمز M ليشير إلى عرض النقود فإن شرط التوازن في النظرية الكمية سيكون: $M=Md$

وإذ استعضنا عن Md بقيمتها من العلاقة (2) فإننا نكتب شرط التوازن.

هذا كما يلي :

¹ - احمد الاشقر :الاقتصاد الكلي -مرجع سابق -ص246-248.

$$M=KPY \dots\dots\dots 3$$

وبما أن النسبة K ثابتة فإنه إذا جعلنا M ثابتة أيضا فإن هذه المعادلة تظهر لنا Y في علاقة عكسية مع مستوى الأسعار P ل نرمز إلى هذه الدالة بالرمز

$$Y=y(p) \dots\dots\dots(4)$$

إذا أخذنا القيمة السابقة y_0 للنتاج العيني فإنها ستقابل الآن المستوى p للأسعار، هذا يعني أنه إذا ازداد عرض النقود مع بقاء الناتج العيني ثابتا فإن مستوى الأسعار يزداد، أي أن مستوى الأسعار p هو دالة في عرض النقود (M) ويمكن أن نكتب هذه الدالة كما يلي:

$$M) P = P) \dots\dots\dots 5$$

حيث أن مشتق هذه الدالة موجب : $(M)'P) > 0$

لنفرض الآن أن السلطات النقدية أبقت عرض النقود ثابتا عند المستوى n_0 مثلا في هذه الحالة تشير العلاقة (4) إلى أن أي تغير في الناتج للعيني (y) سيقابله تغير معاكسا في مستوى الأسعار (p)، فإذا ازداد الناتج العيني من القيمة y_0 إلى القيمة y_1 مثلا فإن المستوى العام للأسعار ينخفض من القيمة p_0 إلى القيمة p_2 وعلى العكس من ذلك إذا أنخفض حجم الناتج العيني فإن المستوى العام للأسعار ينخفض .

لنفرض الآن أن السلطات النقدية اتبعت في عرض النقود سياسة من شأنها ان تظل النسبة بين الكتلة النقدية (M) و الناتج العيني (y) ثابتة في هذه الحالة يظل المستوى العام للأسعار (p) ثابتا على المدى القريب.

أما على المدى البعيد وقد تتغير سرعة تداول النقود V (نتيجة تغير سلوك الأفراد ورغباتهم) مما يؤدي إلى تغير قيمة K في المعادلة (3) ويؤدي التالي إلى تغير المستوى العام للأسعار (p) أي أن المستوى العام للأسعار (p) قد يتغير المدى البعيد حتى لو ظلت النسبة بين عرض النقود (M) و الناتج العيني (y) ثابتة .

3- صيغة سرعة دوران الدخل :

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين أساسيتين عند التطبيق ، تتعلق الأولى بحجم المعاملات، وتتضمن جميع المعاملات سواء الناجمة عن الإنتاج الجاري، أو المتعلقة بالمنتجات المتولدة في فترات سابقة أو تلك الناجمة عن بيع الأوراق المالية وتحويل ملكيتها وكذلك المعاملات الناجمة عن تحويل ملكية الأصول الرأسمالية .

ونظرا لكبر حجم مثل هذه المبادلات والتحويلات في ملكية الأوراق المالية والأصول الرأسمالية جعل من الصعب الأخذ بافتراض ثبات \bar{A} حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام وتعلق المشكلة الثانية بمستوى الأسعار P حيث تم تعريفه أنه عبارة عن متوسط كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة، ومن الملاحظ أن P لا تعبر عن المستوى العام للأسعار وبالمعنى المألوف لهذه الكلمة.

و نتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل القومي فقد خلقت الضرورة لإيجاد حل لها بين المشكلتين، قيده من التركيز على حجم المعاملات .

أخذ الاقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي بدلا من النقد إلى كافة المعاملات، وبذلك حل الدخل القومي Y محل المعاملات، كما أخذ بالمستوى العام للأسعار P بدلا من معدل سعر المعاملات، وهكذا تم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ الشكل التالي¹:

$$MV=Py \dots\dots\dots(6)$$

من الملاحظات الواردة حول المعادلة (5) هو أنه لم يطرأ تغير على تعريف M إلا أن V بموجب هذا التغير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشعراء الناتج السنوي من السلع والخدمات، وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الدخيلة) أي أن سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات .

¹ - ضياء مجيد :اقتصاديات النقود والبنوك الناشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005 - ص 84-86

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقود لابد من أن تتساوي الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي :

$$M^d = \frac{1}{v} P y \dots\dots\dots(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (6) على P نحصل على:

$$M^d = \frac{1}{v} y \dots\dots\dots(8)$$

المعادلة (7) هي معادلة فيشر لطلب الدخل inconnedemand

على النقود الحقيقية .

وبالرغم من أن صيغة الدخل هذه قلت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية معينة. فالمشكلة في صيغة فيشر للمبادلات هو أنه تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة الدوران الدخل هو أنها لا تضمن جميع المعاملات وعلى سبيل المثال أن المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية والأوراق المالية غير داخلة في احتساب الدخل . طالما أن مثل هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها . إضافة إلى ذلك إن المعادلة (2) تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة (5) تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي وعلى ذلك فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل وتزداد حتى هذا الاختلاف في صيغة كامبرج للأرصدة النقدية.

المطلب الثاني: الطلب على النقود وفق النظرية الكينزية.

يرى كينز keynes أن هناك ثلاثة دوافع تدفع الأفراد إلى إظهار طلب على النقود دون أشكال الثروة الأخرى . و هذه الدوافع هي المبادلات exchanges و الاحتياط أي الحيلة والحذر précaution و المضاربة spéculation و فيما يلي فكرى سريعة عن كل منها .

1-دافع المبادلات :

يتوقف الطلب الفردي على النقود بدافع المبادلات على أربعة عوامل هي¹:

- الفترة الفاصلة بين تدفقات الدخل .
- نمط الإنفاق .
- كمية الدخل الإجمالي .
- مستوى الأسعار .

فالفترة الفاصلة بين تدفقات الدخل هي الفترة الفاصلة بين الحصول على دخلين متتاليتين . و قد تكون هذه الفترة شهرا أو نصف شهر أو أسبوعا أو يوما .

و من الواضح أنه إذا كان لدى الشخص دخل شهري معين يخصصه للمبادلات فإنه كلما كانت الفترة الفاصلة بين التدفقات الدخل قصيرة كان المبلغ الوسيطى من النقود المحتفظ بها من أجل المبادلات اقل .

أما نمط الإنفاق فيعبر عن الأسلوب الذي يعقده الفرد لإنفاق الدخل المخصص للمبادلات خلال الفترة الفاصلة بين تدفق دخلين متتالين . فقد ينفق الشخص مبالغ متساوية يوميا طوال الشهر .

وقد ينفق في النصف الأول من الشهر دون النصف الثاني ، و قد ينفق في نهاية الأسبوع دون بدايته و هكذا . و من الواضح أنه إذا تغير نمط الإنفاق يتغير المبلغ الوسيطى من النقود الذي ينبغي الاحتفاظ به يوميا للمبادلات . أما كمية الدخل الإجمالي فتؤثر إيجابا على الأرصدة المحتفظ بها سائلة بسبب انعكاس الزيادة في الدخل إيجابا على الرغبة في تحسين مستوى المعيشة و على المبادلات . و ذلك فإن إرتفاع مستوى الأسعار في عمليات التبادل يزيد الحاجة إلى النقود لإنجاز تلك المبادلات . وعلى الصعيد الكلي إذا رمزنا ب L_1 لدالة الطلب على النقود و بدافع المبادلات فستكون دالة في جداء الدخل أو الناتج (y) و المستوى العام للأسعار (p) من الشكل :

¹-احمد الأشقر :الاقتصاد الكلي مرجع سابق الذكر ص، ص 249 252

$$L=kpy.....(2)$$

حيث أن K هو عدد ثابت . و نلاحظ أن هذا التحليل الكينزي لدالة الطلب على النقود بدافع المبادلات يتوافق مع التحليل الكلاسيكي .

2-دافع الحيلة و الحذر :

من الملاحظ أن الإحتفاظ بالنقود لا يكون فقط بدافع المبادلات و إنما أيضا لمواجهة النفقات الطارئة أو الغير متوقعة . و يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط تعبيرا عن تفضيل السيولة بحيث يمكن المرء استخدام النقود في التبادل بصورة أسهل من إستخدام أشكال أخرى .

وكما هو الحال المعاملات فإن الطلب على النقود للإحتياط لا يرتبط إيجابيا بحجم الدخل النقدي (Ly) نظرا لأن النفقات الظاهرية تزداد مع تطور الإقتصاد ومع ارتفاع الأسعار كما أنه يرتبط سلبا مع معدل الفائدة (أ) نظرا لأن إرتفاع معدل الفائدة يدفع الوحدات الإقتصادية إلى تحمل المخاطر في تخفيض الأرصدة السائلة من أجل توظيف الأموال في شراء أسهم وسندات بغية تحقيق أرباح أكبر وكثيرا ما يجمع الطلبات على النقود من أجل الاحتياط ومن أجل المعاملات في دالة واحدة مثل الدالة(6).

3- دافع المضاربة :

ينجم الإحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة من ضرورة أن تنوع الوحدات الإقتصادية (سواء كانت من المستهلكين أو من أصحاب العمل) أشكال الثروة أيها تفاديا للأخطار التي يمكن أن تصيب هذا الشكل أو ذلك ، فبعض الأشكال الثروة كالأوراق المالية طويلة الأجل تعطي إيرادا كبيرا نسبيا لكنها تكون عرضة أخطار كبيرة أما الودائع المصرفية تحت الطلب فإيرادها قليل نسبيا لكنها لا تنطوي إلى درجة ضعيفة من المخاطرة ويعتمد صاحب الثروة إلى تنوع أشكالها بحيث لا يفقد الإيرادات المرتفع ولا يجازف كلية بضياح أمواله وتعتبر النقود السائلة أقل أشكال الثروة مخاطرة ولو أن الإيراد منها يكون

معدوما بل يكون سالبا مع وجود التضخم ويعتبر الإحتفاظ بالنقود السائلة إلى جانب أشكال الثروة الأخرى ناجما عن دافع تقليل درجة المخاطرة ويسمى هذا الدافع المضاربة .

ومن الوضع أن ارتفاع معدل الفائدة يدفع الأفراد إلى تحقيق المبالغ النقدية التي يحتفظون بها بدافع المضاربة وفي هذه الحالة يقدم الأفراد إلى زيادة المبالغ التي يحتفظون بها بدافع المضاربة أي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على نقود المضاربة لهذا يمكن أنيعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة (L₂) دالة متناقصة في معدل الفائدة (i):

$$L_2=L_2(i)$$

حيث أن مشتق دورة هذه الدالة سالب :

$$\frac{dL}{di} \leq 0$$

ويلاحظ أنه عندما ينخفض معدل الفائدة إنخفاض كثيرا يصبح الطلب على نقود المضاربة كبيرا جدا، ويقال عن الاقتصاد في هذه الحالة أنه يقع في مصيدة السيولة. *liquidity Trap* وتعني مصيدة السيولة إن الأفراد بسبب إنخفاض معدل الفائدة يفضلون إبقاء أموالهم في شكل نقود سائلة على توظيفها في شراء أوراق مالية تجلب لهم فوائد ضئيلة .

والطلب على النقود بدافع المضاربة لا يتأثر بمعدل الفائدة فقط، بل يتأثر بالمستوى العام للأسعار (p)، و هذا الأثر طردي أو إيجابي يمكن أنه كلما إرتفع مستوى الأسعار إزداد الطلب على نقود المضاربة ، لهذا يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة دالة في كل مستوى الأسعار ومعدل الفائدة فإذا إعتبرنا (L₂) دالة خطية في (p) فيمكننا أن نكتب العلاقة كما يلي:

$$L_2=PL(i).....(11)$$

حيث أن L(i) دالة متناقصة في معدل الفائدة ، أي أن مشتقاتها سالبة . (L'(i) ≤ 0)

وإذا جمعنا الدالة L_1 من العلاقة (9) مع الدالة L_2 من العلاقة (11) نحصل على الدالة الطلب الكلي على النقود كما يلي : (12) $M_d = kPy + PL(i)$

وهي دالة في كل من المتغيرات الآتية : الأسعار والدخل (أو الناتج) ومعدل الفائدة.

المطلب الثالث : نظرية الطلب على النقود عند فريدمان :

تعد نظرية الطلب على النقود عند فريدمان بالنظرية الكمية فهي نظرية تربط كمية النقود بالأسعار والدخل وإنما هي مجموعة من الفروض تتعلق بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب العناصر الإقتصادية ، الثروة هي فقط التي يمكنها تفسير الطلب على النقود نظرا لأن النقود تعد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة إلى جانب غيرها من الأشكال الأخرى الأصول الطبيعية والموارد البشرية¹.

1 العوامل التي يتوقف عليها الطلب على النقود عند فريدمان :

طبقا لفريدمان فان النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقة أو سلع استهلاكية الخ، وبذلك فان الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) فيتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وأما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرص البديلة².

أ- الثروة الكلية :

مقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ومن ثم تجدد هذا القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها والثروة الكلية يعرفها فريدمان بشكل عام وموسع

¹ www.ouargla.org/t1147-topic

² احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة ، 2000 ص 145 .

بأنها مجموع مصادر الدخل أو الخدمات الإستهلاكية التي تحوزها العائلات أو الأفراد وتتكون الثروة من¹ :

- الثروة الغير بشرية: وتتكون من الأصول التي يمكن الاحتفاظ بالثروة فيها وهي :
- الأصول العينية غير بشرية كالسلع والرأسمالية الدائمة، (المباني ، الأراضي الخ
- الأصول المالية (الأسهم والسندات)
- الأصول النقدية (نقود قانونية ، ودائع تحت الطلب ، ودائع الأجل).
- الثروة البشرية :

و تتمثل في القدرة الشرائية للأفراد أو مقدرة الأفراد الحصول على الدخل في شكل أجر وهو ما يسمى برأس المال البشري .

وكون إن تقدير مستوى الثروة نادرا ما تكون متاحة لذلك يستعمل متغير الدخل الدائم كمؤشر للثروة والدخل الدائم عند فريدمان هو متوسط الدخول الجارية التي تعطى عناصر الثروة الكلية عبر الزمن، و الثروة بوضعها رصيد ترتبط بالدخل الدائم الذي هو متغير تدفق عن طريق سعر الفائدة حيث :

$$W = y_b / i \dots \dots \dots (13)$$

W : الثروة الكلية

y_b: الدخل الدائم

i : معدل الفائدة

وبالرغم من عدم إمكانية الإحلال بين عناصر الثروة البشرية وغير البشرية بسبب عدم وجود سوق لرأس المال البشري، إلا ان فريدمان يرى إمكانية الإحلال بينهما كأن نتصور قيام فرد باستخدام مقدرته على اكتساب دخل والذي يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية (سكن ، سيارة) فهنا تم تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية.

¹www.elbassair.net

لذ أخذ فريدمان بمتغير الثروة الكلية والذي هو نسبة الدخل من رأس المال غير البشري الى الدخل من رأس المال البشري.

ب- الائتمان والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للإحتفاظ بالثروة :

➤ بالنسبة للنقود:

هي وسيط التبادل و في تسوية الديون ولها قيمة إسمية يمكن أن تحقق عائد في حالة وإيداعها والمتمثل في سعر الفائدة بينما العائد الحقيقي لها يكمن في القدرة الشرائية لها والمعبر عنها في دالة الطلب بالرقم القياسي للأسعار¹.

➤ بالنسبة للأسهم :

هي أصل مالي يمثل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الأفراد ويعطي مالكة عائدا يتمثل في الأرباح التي توزعها الشركات التي أصدرت هذه الأسهم بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية التي يمكن أن يحققها السهم والمترتب في الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر إصداره.

➤ بالنسبة للسندات :

هي أصل مالي بشكل نوعا من أنواع الثروة التي يحتفظ بها الأفراد والسندات تحقق لمالكيها عائد يتمثل في سعر الفائدة الاسمي.

وقد يتحقق عائد أيضا من هذه السندات نتيجة ما يحدث من تغير في استعارها نظرا لتغير قيمتها عبر الزمن ولكن يفترض ثبات مستوى العام للأسعار بحيث يقتصر العائد على السندات على سعر الفائدة المقرر بالنسبة لها².

ويحسب مردود كل أصل كما يلي³:

¹www.ouargla.org/t1147-topic

²www.ouargla.org/t1147-topic

³www.elbassair.net

مردود السند : معدل الفائدة (r_e) - معدل تغير سعر السند

مردود السهم : معدل الفائدة (r_b) - معدل تغير السعر الأصل + معدل تغير في المستوى العام للأسعار

حيث أن التغير في أسعار السندات والأسهم ينجر عن تغيرات معدل الفائدة السوقي عن كل أصل لذلك يمكن قياسها بمعدل تغير سعر الفائدة السوقي:

$$(1/r_B)^*(dr_B/dt)$$

$$(1/r_e)^*(dr_e/dt)$$

(dr_B/dt) تغير في معدل الفائدة السوقي (dr) بالنسبة للزمن (t) .

ج- العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة:

ويرمز لهذه المجموعة من العوامل بالرمز u حيث أن التغيرات في أذواق الأفراد ومدى تفضيلهم للإحتفاظ بالنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العوامل والشروط الإقتصادية وغير الإقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد للنقود السائلة¹.

2- دالة الطلب على النقود :

أكد فريدمان مثل نظيره كينز أن الأشخاص يهتمون بالإحتفاظ بأرصدة نقدية حقيقة ثم بعد ذلك قسم الأصول المختلفة التي استعمالها للإحتفاظ بالثروة إلى النقود، السندات ، الأسهم، وباقي السلع المختلفة ، إعتبر كينز في المقابل أن هناك نوعين من الأصول وهي النقود والسندات.

¹ ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران النشر ، الاردن ، 1999 ، ص 380 .

بعد ذلك وضع فريدمان معادلة الطلب¹.

$$f(y_p r_p - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m) \dots (14) \frac{m}{p} =$$

حيث أن:

M^d/p : تمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية .

Y_p : تمثل الدخل الدائم

على خلاف الكلاسيكيون الأمثال Marshall و Pigou و كذلك Keynes الذين يتخذون الدخل الجاري أو المطلق كقيود للميزانية إعتبر Friedman فريدمان أن ما يحدد الطلب على السلع والخدمات أو على النقود والأصول الأخرى هو مجموع الثروة. r_m : العائد على النقود. على خلاف كيز الذي إعتبر أن العائد على النقود يساوي الصفر ، أكد فريدمان أن العائد عليها يتمثل في جزأين :

➤ الجزء الأول : يمثل في سعر الفائدة تدره بعض الأشكال النقود التي تدخل في مقياس النقود.

➤ الجزء الثاني : يمثل في الخدمات التي يمكن أن تؤديها لحاملها.

r_b : العائد على السندات

r_e : العائد على الأسهم

π^e : معدل التضخم المتوقع .

الإشارة السالبة أسفل الحد تعني أن الطلب على النقود مرتبط عكسا بالحد الذي فوق الإشارة أما الإشارة الموجبة فتعني أن الطلب على النقود مرتبط ايجابيا بالحد، أكد فريدمان كسابقيه أن الطلب على أن النقود يكون مرتبطا طردا بالدخل حيث عند مستويات أعلى من الدخل يطلب

¹ بزواوية مُجَّد : الطلب على النقود في الجزائر مرجع السابق ، ص ص ، 38 - 39 .

الأشخاص نقوداً أكثر و العكس الصحيح، يختلف تعريف فريدمان للدخل عن تعريف سابقه مثال الكلاسيكيين و Keynes ، فبينما يعرفه هؤلاء على أنه عبارة عن الدخل الجاري أو المطلق فإن فريدمان عرفه بأنه يتمثل في الدخل الدائم أو طويل الأجل¹.

وأخيراً يجمل فريدمان العوامل المؤثرة في تفضيل وأذواق المحتفظين بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى يفسر التغيرات في الطلب على النقود التي لا تفسرها المتغيرات الكمية الأخرى ويرى فريدمان كما تؤكد الدراسات التطبيقية أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويلة وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقود واستغلال عرض النقود عن الطلب عليها يخلص فريدمان إلى أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود وإذ أخذنا في الاعتبار التغير في الناتج القومي يعتبر التغير في كمية النقود متغيراً إستراتيجياً. و على حساب التكرار نخلص من هذا العرض الموجز للمعالم الرئيسة للنظرية المعاصرة لكمية النقود أن مصدر الإرتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وإن المعدل الأمثل للتغير في كمية هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الإيجابي في كامن الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.²

المبحث الثالث: المجمعات النقدية :

المجمعات النقدية أو كتلة النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تستعمل لقياس القدرة الاتفاقية للقطاع الغير مالي داخل الاقتصاد بتاريخ حسابه (عند نهاية السنة).تظم المجمعات النقدية وسائل الدفع التي يملكها القطاع الغير مالي وكذلك وسائل التوظيف التي بحوزته والتي يمكن استعمالها في إتمام المبادلات بعد تحويلها بشكل سهل وسريع و دون خسارة كبيرة في رأس المال إلى وسائل دفع.

¹ بزواية مجّد: الطلب على النقود، مرجع سابق ذكره، ص 39 .

² صبحي تادريس فريضة ، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع 1984 ، لبنان ، ص 249 .

المطلب الأول : أنواع المجمعات النقدية :

إن المجمعات النقدية الأكثر شيوعا و الأكثر استخداما في التحليل الاقتصادي هي ذلك التي تصدرها السلطة النقدية وتمثل عادة في ¹ :

1. القاعدة النقدية :

يرمز لها بـ B وتضم كل النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة التي تصدرها الخزانة أو البنك المركزي .

يتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة حيث يلزم القانون الوحدات الاقتصادية بقبول النقود القانونية في إتمام المبادلات وإطفاء الديون.

يتميز هذا المجمع كذلك بأن البنك المركزي يستطيع تحديد ومراقبة حجمه وانه لا يوجد تأثير للوحدات الاقتصادية في ذلك .

ويجب الإشارة إلى انه عند حساب باقي المجمعات النقدية يتم احتساب فقط تلك النسبة من القاعدة النقدية التي تكون بحوزة الجمهور, بالنسبة للنقود القانونية التي تكون لدى المصارف في شكل احتياطات لديها أو لدى البنك المركزي يجب إعادها .

2- المجمع النقدي M1:

يضم هذا المجمع بالإضافة إلى الجزء من القاعدة النقدية الذي يكون بحوزة الجمهور الودائع تحت الطلب لدى كل من البنوك التجارية, مراكز الشيكات البريدية و الخزانة. تسمى الودائع تحت الطلب كذلك بالنقود الكتابية وتتميز بالسيولة العالية حيث يمكن للجمهور السحب منها أو استخدامها في إتمام معاملاتهم وتسوية ديونهم عن طريق أدوات مختلفة مثل الصك , تنشأ النقود الكتابية اما نتيجة قيام الجمهور بإيداع النقود القانونية لدى البنوك أو قيام هذه الأخيرة بتقديم قروض لزيائنها عن طريق جعل حساباتهم لديها دائنة بقيمة القرض.

¹ بزواوية مُجد : الطلب على النقود في الجزائر، مرجع سابق الذكر ص، ص 46-48

3- المجمع النقدي M2:

يحتوي هذا المجمع بالإضافة إلى مكونات المجمع M1 على الودائع لأجل، تتمثل في هذه الأخيرة في الأموال التي يودعها الجمهور لدى البنوك مع امتناعهم عن طلبها قبل مرور مدة معينة من الزمن. من الودائع لأجل يمكن ذكر الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية وكذلك الودائع القصيرة الأجل في خزانة العمومية.

تتميز الودائع لأجل بأن تحويلها إلى الوسائل الدفع (نقود قانونية زائد النقود الكتابية) ينطوي على تكاليف مثلاً لتنازل عن الأسعار الفائدة المحققة و نظراً لأن هذه التكاليف تكون عادة ضعيفة فإنه ينظر إلى هذه الودائع على أنها بدائل جد قريبة لوسائل الدفع.

يسمى المجمع M2 أيضاً بالكتلة النقدية بالمفهوم الأوسع ويستطيع البنك المركزي مراقبته بواسطة القاعدة النقدية لأنه يوجد لدى الجهاز المصرفي الذي يقع تحت رقابته.

4- المجمع النقدي M3: يضم هذا المجمع بالإضافة إلى مكونات المجمع M2 الودائع لأجل المحتفظ بها لدى المؤسسات المالي الغير مصرفية لا تخضع لرقابة البنك المركزي مثل سندات الخزينة المكتتبية من قبل القطاع الغير مصرفي.

المطلب الثاني : مقبلات الكتلة النقدية :

تعتبر الكتلة النقدية المتداولة (الأموال النقدية المتاحة زائد أشباه النقود) المملوكة للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية (مشروعات زائد عائلات) بمثابة ديون على الجهة المصدرة لها والمتمثلة في الجهاز المصرفي (البنك المركزي + باقي المصاريف) ، يقوم هذا الأخير بعملية خلق النقود وأشباه النقود من خلال عملية تنفيذ العمليات الاقتصادية الحقيقية يقوم الجهاز المصرفي في المقابل بعملية تدمير النقود عندما يقوم بعكس ذلك أي استرجاع نقوده.

تقوم عملية خلق النقود أو تدميره كل العناصر التالية :

1. الذهب والعملات الأجنبية :

إن رصيد الذهب والعملات الأجنبية المعتبر هو ما يوجد في طرف الأصول من ميزانية البنك المركزي يستعمل الذهب في التسويات الدولية عندما يحصل عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات لاقتصادية حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية يتعلق الأمر بشكل خاص بالاحتياطي الدولي الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية (الدولار الأمريكي على الخصوص) و تدفق العملات الأجنبية إلى البلد نتيجة عملية التصدير أو اثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أو قروض وكذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة .

2- القروض أو التسيقات المقدمة الخزينة :

تقوم الخزينة العمومية بعملية تسير مال الدولة أي نقوم بتحصيل إيراداتها تمول نفقاتها عندما لا تتمكن الخزينة من تغطية المصاريف بالإيرادات العادية فإنها تلجأ إلى عملية الاقتراض من الجهاز المصرفي ومن القطاع الغير المصرفي غير أن القروض التي تحصل عليها وتؤدي إلى خلق النقود هي فقط تلك التي تحصل عليها من البنك المركزي.

3 القروض المقدمة للاقتصاد :

تقوم البنوك التجارية عند عدم الكفاية وسائل الدفع المتاحة لدى الجمهور بتقديم القروض إلى المنتجين والمستهلكين على السواء بهدف ضمان سير الاقتصاد يتم تقديم القروض بناء على الودائع المتاحة للبنوك ويكون ذلك بشكل مباشر من خلال فتح الحساب دائن للزبون أو بشكل غير مباشر من خلال خصم الأوراق التجارية.

خلاصة :

رأينا في هذا الفصل مفاهيم وتعريف مختلفة للنقود وتعتبر النقود على أنها وسيلة تبادل بالدرجة الأولى ، تعمل على تسهيل المبادلات ومنه تساهم في زيادة فعالية النشاط الإقتصادي بالإضافة إلى خصائصه ووظائفه ولا بد من معرفة كيفية إصدار النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية والخزينة العامة، وأيضا رأينا طرق الإصدار النقدي وتطرقنا إلى أنصار حرية الإصدار أنصار تقييد الإصدار.

وفيما يخص الطلب على النقود فتكلمنا على بعض النظريات المهمة ومنها النظرية الكمية للنقود كما يراها الكلاسيكيون على أن كمية النقود المطروحة للتداول لا تؤثر على كمية الطلب على السلع والخدمات ولا على كمية العرض وإنما تؤثر على مستوى الأسعار النقدية ، وأيضا رأينا معادلة فيشر وتطوير معادلة التبادل ،صيغة سرعة دوران الدخل ومن بين النظريات هناك النظرية الكنزية التي تحاول شرح الطلب على النقود بالدوافع الخاصة التي تفسر أسباب الاحتفاظ بالنقود كما يرى فريدمان على أن سعر الفائدة يجب ألا يؤثر كثيرا في الطلب على النقود و ثم توجب أن نتحدث عن المجمعات النقدية وأنوعها ومقابلات الكتلة النقدية .

ولما كانت علاقة الطلب على النقود بالغة الأهمية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي وسعر الفائدة ومعدلات البطالة والمستوى العام للأسعار والتضخم والتي في مجملها تؤثر على الاقتصاد ، رأينا اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية لتكون موضوع الفصل الثاني

الفصل الثاني

يعتبر الطلب على النقود من بين أهم المواضيع ذات الصلة بسياسات الإستقرار الإقتصادي, إذ تسعى هذه السياسات إلى خلق تناسب بين عرض النقود و الطلب عليها و ذلك في إطار الحد من الإضطرابات النقدية من خلال هذا إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بدراسة عمليات الطلب على النقود ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الإقتصادية و يعتبر التضخم و البطالة و سعر الفائدة من بين المتغيرات الإقتصادية المعنية بالدراسة و التي تدخل في العديد من إقتصاديات الدول من خلال تأثيرها المباشر و غير المباشر على المستوى الإقتصادي من خلال خلقها لعدة علاقات و تأثيرها على عدة جوانب إقتصادية

ومن هذا السياق قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث بارزة كالآتي

1-المبحث الأول : ماهية التضخم

2- المبحث الثاني : ماهية سعر الفائدة

3- المبحث الثالث : ماهية البطالة

المبحث الأول: ماهية التضخم

إن التضخم ظاهرة معقدة تتميز بطبيعة ديناميكية تنشأ إبتداء لسبب معين ، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والحقيقية والهيكلية ويمكن تحديد مفهوم لهذه الظاهرة واهم ما يميزها فيمايلي :

المطلب الأول: مفهوم التضخم

إذا رجعنا الى التاريخ الإقتصادي نجد أن أصل كلمة التضخم "inflation" لا تبني والمقصود به « infure » وتعني المبالغة¹ وللتضخم في الاقتصاد معاني عدة نذكر منها².

-التضخم في الاسعار: بمعنى إن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا عادي ولا طبيعي .

-التضخم في الدخل او في الجزء من الدخل القومي : كالتضخم في الأجور والأرباح مما يعني أن الاجور والأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى .

-التضخم في الرصيد النقدي: والذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود .

-التضخم في التكاليف: أي إن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوما وفجائيا .

-تضخم الأثمان المصرفي: أي الإفراط في حجم الأثمان المصرفي الممنوع للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية أو للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية³ .

وقد عرف "كينز" التضخم الحقيقي بأنه: "طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج" ويشير كينز في التعريف الذي أورده إلى سبب التضخم حيث نذهب إلى زيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في الأسعار لان عناصر الإنتاج في الظروف التشغيل الكامل وبالتالي فان الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى الزيادة في الإنتاج بل

¹-team francais « économique» monétaire et financière 'economia France 1993-p167.

²-عناية غازي حسين ،التضخم المالي ،مؤسسة شباب الجامعة ،المملكة العربية السعودية 2006-ص-ص 10-11.

³-رجاء الربيعي 'دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي' دار الأمانة -الأردن -2013-ص12

سيترجم إلى زيادة في الأسعار¹، ويعرف أيضا على انه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر ومتصاعد نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار².

و يعرف التضخم على أنه حالة من عدم التوازن في الاقتصاد نتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحيانا في وقف ارتفاع الأسعار³.

-يمكن القول أن التعريف الذي يشمل العديد من جوانب التضخم يتمحور في فكرتين

أساسيتين هما⁴

أ- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث تؤدي الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات على الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج.

ب- إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزاخم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار إن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا وسريعا، لان وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف

¹- سلمان مصطفى وآخرون "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار الميسرة الاردن 2000-225.

²-MoradBenachenhou 'inflation de valuation marginalisation ' Dar echariferAlger , sans anarroiement.

³احمد الأشقر "الاقتصاد الكلي" -دار الثقافة -الأردن -2007-ص 312.

⁴-عادل احمد حشيت "أساسيات الاقتصاد النقدي والمعري" الدار الجامعية لبنان 1992-ص.201.

تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج ، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

المطلب الثاني :أنواع التضخم

بالرغم بالاهتمام المنصب على هذه الظاهرة ، إلا أن هناك جدلا كبير حول إعطاء مفهومها شاملا لها وكنتيجة طبيعة تعددت واختلفت أنواعه ، ويمكن تصنيف هذه الأنواع على حسب المعايير التالية ¹ .

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار : وفق لهذا المعيار يمكن التمييز بين :

1-التضخم المكبوت (الكامن) :يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر الغير واضح ، نظرا للتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان ، من خلال إصدار تشريعات والضوابط الإدارية مما يعد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة ، نظرا للقيود الحكومية التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار ، بحيث يكفل عدم تجاوز من الحد الأقصى من ارتفاعاتها وتهدف من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في المستويات الأسعار ، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما التخفيف من حدتها ² .

2-التضخم الظاهر :يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون

قيام الدولة ياي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها،و وفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى ارتفاع الأسعار يميز بصورة تلقائية وبكل حرية ، ويسمى أيضا بعدة تسميات كالتضخم الصريح والتضخم الطليق ³ .

³ سعيد هتعات "دراسة اقتصادية وقيلسية لظاهرة التضخم في الجزائر -رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص دراسات اقتصادية قسم العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية غير منشورة -جامعة ورقلة -الجزائر -2005- 2006-ص-ص36-40.

² مفيد عبد اللاوي "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية -مطبعة مزوار الجزائر -2007-ص34.

³ -نبيل الروبي "التضخم في الاقتصاديات المختلفة" مؤسسة الثقافة الغربية -مصدر دون تاريخ نشر-ص26.

2- معيار حدة الضغط التضخمي: ينقسم التضخم وفقا لهذا النوع أو المعيار إلى :

1- التضخم الزاحف: ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع بطيء في مستويات الأسعار ، حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلا ، ويعد من اخف أنواع التضخم فهو لا يزيد عن 3% ولا يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي ، وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني.¹

2- التضخم الجامع: ويعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف ، بحيث ينجم عنه اثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير ، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية و وظيفتها كمخزن للقيمة ، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثماراتها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي المدخرات القومية ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة للإفراط في عرض النقود.²

3- معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية: تتحدد الاتجاهات التضخمية حسب هذا المعيار وفقا لتقسيم الاقتصادي :

- التضخم في أسواق السلع ويفرق بين نوعين من التضخم في الأسواق كمايلي³:

1- التضخم السلعي: و هو التضخم الذي يحصل في قطاعات صناعات الاستثمار ، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها ، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلا قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار ، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية .

¹ -عناية غازي حسين "مرجع سبق ذكره" ص62.

² -رجاء الربيعي "مرجع سبق ذكره" -ص 21.

³ -سليمان مجدي عبد الفتاح "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام" دار غريب -مصر 2002 -ص-ص 42-43

2- التضخم الرأسمالي: ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاعات صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلا قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، وكنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

4- معيار العلاقات الاقتصادية الدولية: حيث يمكن التمييز بين نوعين¹:

1- التضخم المستورد: ارتفاع الأسعار نتيجة أسباب التضخم العالمي من خلال الواردات مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط.

2- التضخم المصدر: ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

قد أصبح واضحا ارتفاع الأسعار لا يمثل للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعة له، وقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة، يمكن التعبير عنها من خلال الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن البحث في هذه الحالة في مجموعة العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك انخفاض في العرض الكلي فيما يلي:

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يمكن إرجاء تلك العوامل إلى مايلي²:

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعن هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق

¹ -محمود حسين الوادي واخرون "الاقتصاد الكلي" دار الميسرة -الاردن -2010-ص187.

² -بن عليعلوز "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004-ص-ص149-151.

الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرص الوصول إلى حجم التشغيل الكامل وبالتالي الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم .

2-التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

أن توسع البنوك التجارية في منح الأثمان و الاعتمادات تعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الأثمان بوسائلها المعروفة كالتخفيض سعر الفائدة ، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمارات ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبثا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين .

3-العجز في الميزانية :

هذه الطريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من اجل تحويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع ، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول أحداثه لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها ، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة ، ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تفترضه الحكومة من البنك المركزي .

إن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السلبية ،ومن قبيل الافتراض ان ذلك يسبب إنعاش الحركة الاقتصادية ، وتوفر رواج للأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل ، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغلة ، فان النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار ، والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين قيمة النقد المتداول المتمثل بالزيادة الإنفاق العام والمعروض السلمي الثابت .

4- تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة ، فهي في هذه الحالة إذا صارت الدولة إن قدرتها المالية قد ضعفت ، تلجأ إلى عملية الإصدار لتمدها بالمال اللازم والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها ، وأثناء الحرب لتسيير أموال البلاد ، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلقتة الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد .

5- الارتفاع في معدلات الأجور :

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يمكن في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

6- التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى العوامل النفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية ، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد اثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية أثارها الفعالة هي فترات الحروب ، حيث تكون الظروف مهياة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع .

ثانيا :العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال ،وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل فان عدم قدرة جهاز الإنتاج على كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها¹ .

1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل :

¹-عناية غازي حسين "التضخم المالي " مرجع سبق ذكره-ص 116

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية ، بحيث يعجز الإنتاج عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى ، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي .

2-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي :

قد يتصرف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع ، وقد يعود عدم المرونة على نقص القيمة الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية وقد يكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية .

3-النقص في الرأس المال العيني :

قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل ، مما يباعد ما بين النقد المتداول ، وبين المعرض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي .

المطلب الرابع : النظريات المفسرة للتضخم

رابعا : النظرية المعاصرة لتفسير التضخم :

إن مصدر نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج هي ظاهرة نقدية نحتة ، وهو ما يوضح "ملستون في يمان " من خلال مدرسة شيكاغو حيث يؤثر المستوى العام للأسعار في تغير النسبة بين كمية النقود وبين الناتج ، وتغير رغبة الأفراد عند الانخفاض مدخولهم في الأرصدة النقدية من خلال التغير في سرعة دوران النقود ، والتغير في كمية النقود وسرعة دوراتها للحداد تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار يتسبب متفاوتة، ليصبح مصدر التغير التضخمي زيادة الرصيد النقدي في المجتمع¹.

¹-إيمان ابراهيم اسماعيل "مصدر سبق ذكره" ص28.

المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة .

المطلب الأول : تعريف سعر الفائدة وأنواعها

يعرف سعر الفائدة على انه المبلغ الذي يدفعه أصحاب المشروعات على رأس المال النقدي المفترض من السوق النقدي أو المالي والمخصص لإقامة مشروعات جديدة أو شراء سلع إنتاجية و إضافة توسعات رأسمالية .

كما يعتبر سعر الفائدة على انه أجرة المال المفترض أو ثمن استخدام الأموال ، أو العائد على رأس المال المستثمر ، ويقال أيضا إن سعر الفائدة هو عائد الزمن من افتراض الأموال مقابل تفصيل السيولة¹.

وهناك من عرف سعر الفائدة على انه مبلغ من النقود سمعة نظير استخدام النقود لذلك يمكن نطلق عليه مجازا ثمن النقود وعلى احتساب الفائدة يلاحظ انه مجمل الفائدة تشمل العناصر الآتية:²

1. مبلغ من النقود مقابل المخاطر التي يتضمنها عقد القرض ولذلك كلما زادت درجة المخاطر كلما زاد ذلك المبلغ.

2. الفائدة الصائبة تمثل القيمة الحقيقية لاستخدام النقود .

3. تظهر أهمية الفائدة في إن أسعار الفائدة تؤثر في التنمية الاقتصادية والتوسع في النشاط الاقتصادي كما أنها تؤثر في الاحتفاظ بالمخزون بواسطة تجارة الجملة حيث ترتفع التكاليف وذلك كلما ارتفعت أسعار الفائدة كما تؤثر أسعار الفائدة في معدل الادخار.

أنواع سعر الفائدة :

1-أسعار فائدة السوق : وتنقسم بدورها إلى عدة أنواع

¹ - طاهر حردان "أساسيات الاستثمار" الطبعة الأولى - دار المستقبل الأردن - 2012-ص61.

² - إسماعيل مجد هاشم "مذكرات في النقود في البنوك - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية - لبنان - 1996-ص162.

1-أسعار فائدة السوق النقدي: سعر الفائدة هو النسبة المئوية للعائد على الاستثمار مبلغ معين لمدة محددة وتسمى الفائدة على المبلغ المستثمر بالنسبة للمستثمر فائدة مقبوضة بينما الفائدة على المبلغ المفترض فائدة مدفوعة وهي التي على أساسها تناول الأوراق النقدية التجارية قصيرة الجمل مثل شهادات الإبداع، السند لأمر... الخ¹.

2-أسعار فائدة السوق المالية :

وهي أسعار فائدة طويلة الآجل وتكون بين سنتين وعشر سنوات مثل أسعار فائدة السندات ، أسعار الفائدة التي تصدر على أساسها سندات الخزينة القابلة للتداول متوسطة الأجل .

3-أسعار الفائدة الرئيسية :

ومن أسعار الفائدة التي على أساسها بعرض البنك المركزي البنوك التجارية كما تحدد على أساسها أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك .

2-أسعار فائدة البنوك :

وهي أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك وتنقسم إلى :

1-أسعار الفائدة البسيطة: وهي الأسعار المحسوبة على أساس المبلغ المفترض أو المودع سواء حصل المفترض أو المودع على الفوائد بصورة دورية أو تركها ليحصل عليها في المدة بحيث الإنصاف الفائدة إلى الأصل عن تسديد المبلغ وعليه يبقى المبلغ الذاتي نحتسب عليه الفوائد ثابت طوال مدة العرض أو الوديعة².

2-أسعار الفائدة المركبة: وهي الفائدة التي تضاف نهاية كل فترة زمنية غالى المبلغ الذي أنتجها وتحسب الفائدة في نهاية الفترة التالية على المبلغ الأصلي والفائدة معا وهكذا³.

¹ -خالد امين عبد الله ،اسماعيل ابراهيم الطراد،ادارة الاعمال المصرفية المحلية والدولية -الطبعة الاولى -دار وائل الاردن -2011-ص399

² -طاهر جردان "اساسيات الاستثمار" مرجع سبق ذكره ص61.

³ -طارق الحاج "صادك التمويل" الطبعة الاولى -دار الصفاء الاردن 2010 -ص85.

3- أسعار الفائدة المحددة إداريا :

هذه الأسعار تحدد من طرف السلطات الوصية والمتعلقة ببعض أنواع التوظيف أو الاقراض التي تسبقه من امتيازات خاصة وتنقسم إلى ¹.

1-أسعار الفائدة المدينة: من بين أسعار الفائدة المدينة نجده مثل في فرنسا الفائدة التي تطبق على الدفاتر لصناديق الادخار .

2-أسعار الفائدة الدائنة: من أسعار فائدة تكون متحفظة نسبيا على مستواها التوازني تطبق على بعض القطاعات والهيئات المالية بهدف تشجيعها تقوم الحكومة بدفع ذلك الهامش بين سعر الفائدة المطبق وسعر التوازني .

المطلب الثاني: خصائص سعر الفائدة

-يتميز أسعار الفائدة بالخصائص التالية ²:

1-متغير نقدي يؤثر على كل من العرض والطلب على النقود ويؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى دخول الأفراد والشركات.

2-ثمن سلعة النقود، فإذا اعتبرنا الأجر والثمن من سلعة العمل والربح هو ثمن سلعة رأس المال، والإيجار هو ثمن التخلي عن العرض فالنقود عندما يقرضها الفرد للبنك سوف يحصل على ثمن لذلك فان سعر الفائدة تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة .

3-يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار ويشجع الادخار إذا كان مرت عليه ويشجع الاستثمار بحيث يوفر العوائد لأصحاب الأموال ويوفر الربح للمستثمرين.

4-يحقق سعر الفائدة التوازن بين العرض والطلب، فإذا ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة وإذا ازداد عرض النقد يخفض سعر الفائدة.

¹- بلال وبلوطة - "اثر تغير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008-مذكرة ماجستير الجزائر 3-الجزائر 2011-ص78.

²-علي كنعان "النقود والصرف والسياسة النقدية" جامعة دمشق سوريا 2011ص385

5- يساهم سعر الفائدة في زيادة معدل النمو الاقتصادي أي أن سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم الأمر الذي يؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل ويزيد حجم الإنتاج مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو ويطراً التحسن على الدخل.

المطلب الثالث : نظريات سعر الفائدة

يمثل سعر الفائدة نقطة اختلاف فيما بين الاقتصاديين والباحثين على اختلاف مناهجهم ومدارسهم لذلك لأنه لا يزال إلى وقتنا الراهن مجال للدراسة والتحليل مما أدى إلى ظهور نظريات عديدة تفسر وتحدد سعر الفائدة .

1- النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة :

تعرف هذه النظرية أيضا بنظرية الادخار و الاستثمار لسعر الفائدة ومن رواد هذه النظرية ريكاردوا وقد تم تطوير هذه النظرية و تنقيحها بواسطة اقتصاديين مثل pigouwales و Tanssing لقد اعتبر الكلاسيك سعر الفائدة بأنه من الامتناع عن الاستهلاك الحالي و ثمن لعرض رأس المال النقدي حيث يمثل عرض رأس المال الادخار بينما يمثل الطلب على رأس المال الاستثمار ويتكفل سعر الفائدة تلقائيا بتخفيف التوازن بين العرض والطلب على رأس المال¹.

حيث ارتكزت النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة على أساس أن الادخار ذو علاقة طردية مع سعر الفائدة حيث انه يميل إلى الارتفاع كما ارتفع سعر الفائدة بمعنى أن الأفراد إذا أرادوا التنازل عن مبلغ معين في الوقت الحالي فانه من الضروري بالنسبة لهم الحصول على المبلغ الإضافي على المبلغ الأصلي وهذا الفرق يسمى سعر الفائدة ، أما ثمن الادخار كما اعتبر الكلاسيك أن الاستثمار يرتبط مع سعر الفائدة بعلاقة عكسية مشيرة إلى ارتفاع الطلب على رأس المال وهذا نتيجة افتراض تناقص

¹ - سعو الطيب وآخرون، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص - حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004 دراسة العلوم الإدارية المجلد 38 - العدد الثاني - الأردن 2011 ص322.

الإنتاجية الحدية لرأس المال بسبب زيادة حجم رأس المال ، وعلى ذلك لابد من انخفاض سعر الفائدة إذا ما أريد لحجم الاستثمار أن يرتفع¹.

2- نظرية الأرصدة المعدة للإقراض " النظرية النيوكلاسيكية "

تعرف هذه النظرية أيضا بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة حيث تم صياغة النظرية من طرف الاقتصادي السويدي الشهير وكسيل وقد تم تطوير هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين هم (Eailindahl-bertilchlin-Hasen)².

ويرتبط هذه النظرية بواقع العلاقات في السوق النقدية ، حيث تعبر عن الوظائف الحميمية لهذا السوق وحسب النظرية فقد ركز روادها على فكرة الأموال المقدمة للإقراض أو الاقتراض و تحليل يتوقف أيضا على قواعد العرض والطلب والتفاعل بينهما وخلق أثمان توازن مواجهة هذا التقابل ، أم العرض الأساسي للأموال القابلة للإقراض يتوقف على المقدرة الاقتصادية للأشخاص "أفراد ومشروعات" ممن يدخرون جزء من أموالهم ويخصصونه للإقراض ويقدمونه في الأسواق النقدية لهذا الغرض حيث إن هذا الجزء من المال المخصص للإقراض يرتبط مع سعر الفائدة علاقة متزايدة طردية فزيادة سعر الفائدة معناها أن يزيد هذا الجزء ، كما إن انخفاض سعر الفائدة يقلل من كمية الأموال المقدمة أو المعروضة في الأسواق ورحب أصحابها في استقلالها والحصول على عائد مقابل هذا الاستغلال، بينما الطلب على الأموال القابلة للإقراض فهو يأتي بصفة أساسية من جانب الأعمال والمشروعات ، والتي تدخل عن الأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار وهذا الطلب يرتبط مع سعر الفائدة علاقة عكسية .

يمكن أن زيادة سعر الفائدة سوف يقلل من كمية النقود المطلوبة لإقراض الاستثمار ، كما أن انخفاض سعر الفائدة سوف يدفع المشروعات إلى زيادة طلباتها على هذه الأموال ، كما افترضت

¹ -بن محمود سكيمة -دروس في الاقتصاد السياسي -الطبعة الأولى -دار المكية -الجزائر 2006 ص414

² -سمير فخري نعمة -العلاقات التبادلية بين الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات *دار البازوزي -الأردن 2011- ص41.

هذه النظرية أن الادخار العادي لا يكفي لموافاة كافة الاحتياجات التمويل وفي هذه الحالة لا تستطيع السلطات النقدية زيادة كمية الأموال المعروضة في السوق النقدية وذلك عن طريق الإصدار الجديد الذي يقوم به البنك المركزي "زيادة كمية النقود القانونية" أو تقوم به البنوك التجارية "خلق نقود الودائع" حيث إصدار النقود القانونية يساهم في زيادة سيولة الاقتصاد وبالتالي زيادة إيداعات البنوك التجارية ، حيث تزايد قدرة هذه الأخيرة على خلق الأثمان والقيام بعملية التمويل.¹

3- النظرية الكينزية: يطلق عليها أيضا تفصيل السيولة لكنيز ، وتعد هذه النظرية جزء متكامل من

نظريته العامة للطلب الكلي الفعال ، حيث اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية على عكس الكلاسيك حيث أن سعر الفائدة في نظر كينز هي ليست كما للامتناع على الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة و حسب كينز تؤثر أسعار الفائدة في تكلفة الاستثمار الى جانب العوامل الأخرى "الكفاية الحدية لرأس المال وتكلفة الأصل الرأسمالي" لذلك حذر كينز من ارتفاع هذا السعر بالدرجة التي تؤدي الزيادة تكلفة الاستثمار والانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال مما ينتج عنه تخفيض في حجم الاستثمار عن المستوى المطلوب ويوجه انه يمكن القول إن كينز اعتقد إن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يكون له دور هام في زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط المتغيرات الاقتصادية²

ولقد أطلق كينز على عرض النقود اصطلاحا الكمية النقدية كما استخدم اصطلاح تفصيل السيولة للدلالة على الطلب على النقود حيث يتوقف مقدار الفائدة على قوة تفصيل السيولة ، وقد عبر كينز في نظريته عن الدوافع التي تقف وراء تفصيل الأفراد للسيولة في³:

1-دافع المعاملات "الدخل": حيث يحتفظ الأفراد بالنقود على صورة أرصدة نقدية سائلة بهدف

تسيير ومواجهة للنفقات الجارية اليومية فيما يخص احتياجاتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة تمتد بين حصولهم على دخلهم و حتى نهاية الفترة ، وهذا الدافع مطابق للدافع

¹-مصطفى رشيد شبحة -الاقتصاد النقدي والمصرفي-الدار الجامعية -مصر 1985-ص،ص330-331.

²-كاظم مجد نوازي اللشمري-النقود والمصارف -النظرية النقدية-دار زهران -الأردن -2009-ص280.

³-سعيد سامي الحلاق -مجّد محمود المعلوني -النقود والبنوك والمصاريف المركزية -دار البازوري -الأردن 2010-ص100.

الكلاسيك الوحيد في الطلب على النقود لتحويل النفقات الاستهلاكية من خلال احتفاظ الأفراد بأرصدة سائلة .

2-دافع الاحتياط: حسب هذا الدافع يحتفظ الأفراد بالنقود بغرض مواجهة الظروف والأموال الطارئة.

غير المتوقعة والتي تتطلب إنفاقا نقديا بالإضافة لاحتفاظهم بالنقود من اجل الوفاء بما في ذممهم من ديون والتزامات نقدية في فترة مستقبلية معينة .

3-دافع المضاربة:

وهنا يحتفظ الأفراد بالنقود للاستفادة من تقلبات الأسعار المتوقعة في أسواق الأوراق المالية ، حيث إذا كانت السندات مرتفعة فأنهم يعمدون إلى بيعها والاحتفاظ بالنقود السائلة ، وإذا كانت قيم السندات منخفضة فأنهم يشترون المزيد منها من خلال دخولهم النقدية او من خلال الاقتراض من السوق من اجل تخفيف أرباح في المستقبل .

وحسب كينز فان تقلبات أسعار الفائدة في السوق سوف يؤدي إلى تقلبات في الطلب على النقود حيث أن انخفاض معدل سعر الفائدة سيزيد من الطلب على النقود عند فريد مان، بعد أنها تشمل عدة أنواع من سعر الفائدة ومنها :

- سعر الفائدة على السندات "Rb"
- سعر الفائدة "العائد" على الأسهم "Re"
- سعر الفائدة العام "R".

فسعر الفائدة العام هو عبارة عن متوسط سعر الفائدة لكل من سعر الفائدة على السندات وسعر الفائدة على الأسهم ، بالإضافة الى العائد الذي يقابل رأس المال البشري ورأس المال المادي

"Rc"

إذا سعر الفائدة العام يعطي العلاقة التالية: $R=Rb+Re/2+Rc$

أم سعر الفائدة "العائد" على النقود في نظرية النقود المعاصرة فهي نسبة العوائد المتوقعة للنقود حيث يمكن قياسه كمايلي :

سعر فائدة النقود = سعر الفائدة الحقيقي للنقود + النسبة المئوية للتغير في الأسعار.

ومنه نستنتج أن فريمان في توسع في تحليله لمفهوم وشكل سعر الفائدة وربطها بالعائد المحقق من أشكال الثروة المحقق والمختلف.¹

¹- جمال بوزيدي - دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية - مذكرة ماجستير - جامعة أمّجد بوقرة - بومرداس 2012 - ص 128.

المبحث الثالث : ماهية البطالة

المطلب أول : تعريف البطالة:

تعد البطالة أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومجتمع لآخر والبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على استقرار السياسي .

1- تعريف البطالة: إذا بالشخص يتعرض لهذا المصطلح بقى بإمكانه تعريف البطالة على أنها عدم امتهان مهنة وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل اذ يمكن من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي وبعيدين عن التأويلات الشخصية .

وفي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ,والذي نص على أن العاطل عن العمل هو ذلك الشخص الذي يكون فوق سن معينة كل عمل ,قادر على العمل والراغب فيه يبحث عنه .

المطلب الثاني :أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة ,تختلف طبعة النظر إليها من خلال الجنس والعمر أو الحالة التعليمية أو المهنية¹

التقسيم التقليدي: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي :

1- البطالة الدورية: وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد تعاقبا دورية ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد².

¹ -خالد زواوي -البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل -مجموعة النيل -العربية 2004-ص19.

² -احمد الأشقر -مرجع سبق ذكره -ص 301.

-ومن بين طرق معالجتها استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية لغرض سيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي ونقص الضرائب وزيادة ومعدل عرض النقود إلى جانب الكفاءة الصربية¹.

2-البطالة الاحتكاكية: هناك بعض الناس العاطلين عن العمل لأنهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من الحصول على عمل يلاءم كفاءتهم ولكن عندهم خيارات تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة ،وربما يكونوا على معرفة بان هناك عمل معين سيتوفر قريبا وهم منتظرون ويطلق على هذا النوع من البطالة مصطلح "البطالة الاحتكاكي " وللسبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو ان الفرد في فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة² .

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة بما كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها وذلك لان سوق العمل يتميز بطبيعة الحركية كما أن تدفق المعلومات لا يتم بصورة ممكنة ،ولان بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت³

3-البطالة الهيكلية

تسمى البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي ، اي في النسبة الصناعية ، وتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي فيجد العامل مهارته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة⁴.

¹-مدحت العزيمي -اقتصاديات العمل -الطبعة الأولى -دار وائل للنشر والتوزيع ب ع 2007-عمان ص193.

²-ابراهيم طلعت -البطالة والجريمة-دار الكتاب 2004 الجزائر ص-ص 119-120.

³-نعمة الله نجيب إبراهيم -نظرية اعتماد العمل -الدار الجامعة للطباعة والنشر -1997-مصر ص-ص 167-168.

⁴-البشير عبد الكريم -تصنيفات البطالة ومحاولة العباس الهيكلية المحيط به من خلال عفن التسعينات -مجلة اقتصاديات افريقيا -الطبعة الأولى -الجزائر 2004 ص152.

فينتج عن هذه التغيرات الهيكلية انخفاض الطلب على بعض المهن وارتفاع الطلب على مهن أخرى، وأصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها يتعرضون إلى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم¹.

أنواع أخرى من البطالة :

نلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل :

1- البطالة المصنعة: وهي في حالة الناقصة كما ونوعا ، والعمالة الناقصة كما في حالة استعمال الفرد أسبوعيا عدد من الساعات اقل من عدد الساعات الاقتصادية كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من 4 ساعات يوميا ، والعمالة الناقصة نوعا هي حالة استعمال الفردي للعمل دون مستوى مؤهلات وخبرات ، كما هو الحال لخريجي الكثير من الجامعات الذين يعملون بإعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة ونحوه انتظار العمل أحسن وأفضل².

2- البطالة السافرة :

تم في وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول من أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه ، والبطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه ، خاصة وان قطاعات الاستيعاب في سوق العمل³.

3- البطالة الموسمية :

وهي مرتبطة بحالة الطقس أو المتغيرات الموسمية في العرض وهي صفة بعض القطاعات الاقتصادية وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات منها ما يجعل في نهاية

¹- احمد الأشقر - مرجع سبق ذكره ص 301.

²- احمد الأشقر - مرجع سبق ذكره ص 302.

³- أسامة السيد عبد السميع - مسألة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية - طبعة أولى - دار الفكر الجامعي 2008 - ص 5 - ص 9.

كل عام دراسة حيث يشكل الطلبة وخصوصا خريجي الجامعات ، ضغطا على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي¹.

4-البطالة الاختيارية :

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل الاغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الجور المتاحة من بعض المسؤولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائفهم كانوا يحصلون منها على أجور عالية غير هذا النوع من البطالة يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع².

5-البطالة المتبقية: في جميع المجتمعات تقريبا ،يوجد عنصر بوصف بالبطالة المتبقية وتتألف هذه البطالة من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت ،أنهم من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع مستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج الحديثة وما يستدعيه العمل المنتظم من الدقة والانضباط في السلوك³.

6-بطالة الفقر: هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية والطالب في هذه البطالة إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر ،وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا هذه "دول الإرسال" والدول الموظفة لهذا العمالة "دول الاستقبال"⁴.

¹-يونس سالم عبد الغني الطروانة -التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدل تحاني الأردن -دار الكنوز المعرفة العلمية 2009-عمان -ص 59.

² -علي عبد الوهاب نجا -مشكلة البطالة واثار برامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية -الدار الجامعة الإسكندرية 2005-مصر ص30

³ -مُحَمَّد عزيز -مُحَمَّد سالم الكبيبة -البطالة مشكلة اقتصادية -طبعة أولى -دار الكتب الوطنية فار يونس 1997-بنغازي ص25.

⁴-التسيري عبد الريم -مرجع سبق ذكره -ص147.

المطلب الثالث : أسباب البطالة وأثارها

تمثل قصتي البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم والتي كانت تحدد تماسكو استقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية التي تعاني من آثار السلبية للبطالة التي تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى كما على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات سرية التي تعد من ضمن الطاقات العاطلة من هذا المنطلق ،سوف نتناول في هذا المطلب أسباب هذه المشكلة والآثار المترتبة عليها سواء اجتماعية ،سياسية ، اقتصادية، لان هذه المشكلة لم تنتج عن سبب واحد بل عن عدة أسباب .

1- الأسباب الاقتصادية :في الدول المتقدمة

سير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي وقد ازدادت نسبة البطالة مع ظهور الثورة العلمية التكنولوجية .

البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم إرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات العرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسبة البطالة فيها.

بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن روح الكسر بأقل عمالة ممكنة مما دفع الكثير نم الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية وكان طبيعة أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري¹

في الدول النامية :

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن قتل السياسات الاقتصادية.

¹- هابل عبد المولى طشطوش، البطالة-المسببات والنظر رؤية اقتصادية سامية للعلاج ،ملتقى دولي-إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة -المسيلة 15-16 نوفمبر ص4

-إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية.

-قتل نظام التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف.

-ارتفاع الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيد العاملة.

-تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها الى التقشف .

-عدم نجاح القوانين المحضرة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي .

2- الأسباب الاجتماعية :

-ارتفاع معدل النمو السكاني في الكثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على

استيعاب الخريجين الجدد سنويا سوق العمل .

-الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والت تعبي على الفرد العمل في وظائف صعبة مما

يخلق كم كبير من العاطلين على العمل.

-تراجع معدلات هجرة الأيد العاملة خارج البلاد مما يؤدي إلى انتكاسات داخل الدولة وبالتالي

عجز الاقتصاد المحلي على أتعابها .

3- الأسباب السياسية :

-تلعب الظروف والإحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف مرحلة النشاط الاقتصادي

في كثير من القطاعات.

-عدم العمالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأغنياء ويتعطل منهم اقدر

وإنهاء على تولي الوظائف .

- استثمار الحكومات لأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن.¹

- تركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.

- تباين التوزيع السكاني فاعلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.²

أثار البطالة :

إن البطالة من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لا يمكن إهمالها والبطالة تشكل السبب الرئيسي معظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديد واضحا على الاستقرار السياسي والشريط الاجتماعي.³

01- الآثار الاقتصادية :

- انخفاض الإنتاج الفعلي على الإنتاج المحتمل من جراء تعطل إعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.⁴

- ظهور الكساد الاقتصادي على السلع الموجودة في المجتمع لان الزواج لدى أي مجتمع مرتبط بان هناك إنتاج لدى أفرادهم والإنتاج مرتبط بالعمل.

- تكلفة إعالة العاطلين تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل .

¹ - هابل عبد المولى طشطوش - مرجع سبق ذكره - ص5

² - بن عزة مُجَّد - شليل عبد اللطيف - دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل - البطالة في الجزائر - ملتقى دولي - إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة - 15-16 - نوفمبر - ص2.

³ - زكرياء سعد الدين الاندي - البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية - أسس المواجهة - دار الكتاب الحديث 2009 - الجزائر - ص-ص - 39-40.

⁴ - مدحت القرشي - مرجع سبق ذكره.

-خسارة الإنفاق على التعليم حيث إن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء التعطل عن العمل.¹

-انخفاض حجم الإيرادات لدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة.²

2- الآثار الاجتماعية :

-البطالة فن تقود بعض الأشخاص إلى القيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه يقود بعض الأشخاص إلى ارتكاب جرائم.³

-البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي وسيئ لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسانيا مضطربا.⁴

-التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع رغبات والحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل المتمثلة في الرعاية والصحة والتعليم والإطعام والإيواء.⁵

-تأخر سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور.⁶

3- الآثار السياسية:

-توسعت أعيان البطالة نتيجة إلى تأثر الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما

¹ -اسامة السيد عيد السميع -مرجع سبق ذكره -ص 53 .

² -صحت القرشي -مرجع سبق ذكره -ص202.

³ -ابراهيم طلعت -مرجع سبق ذكره -ص143.

⁴ -اسامة السيد عيد السميع -مرجع سبق ذكره -ص47.

⁵ -عزب سليمة -دراسة قياسية للمشكلة البطالة في الجزائر -مذكرة ماجستير -جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان 2008-ص32.

⁶ -سليم عقون -قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية -مذكرة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير،جامعة فرحات عباس -سطيف 2009-ص14.

يتعلق بمسألة الشفافية حيث أن انتشار البطالة تؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة¹.

-البطالة ممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.

-تؤدي بالشخص العاطل إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو .

-تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل².

-ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء و اللامبالاة .

-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغير الحكومات قيما³ .

المطلب الرابع : تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

1-تفسير الكلاسيك للبطالة : لعل من أهم الأفكار التي سادت الفكر الاقتصادي المعاصر تلك

التي تقول بأن الإقتصاد إذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو

التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل ،هذه الفكرة التي نادي بها وتبناها

الاقتصاديون الكلاسيك منذ نصف الثاني من القرن الماضي .

وكانت محور النقد الذي جاء به "جون منارد كينز"فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة ، قوامها

إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

1-مسلمات النظرية الكلاسيكية:

من المسلمات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في الدخل والعمالة والإنتاج من شأن أي زيادة في

المستوى الجاري للإنتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل القومي ، ومن ثم فإن الزيادة

في الدخل القومي سنخلق من خلال آليات السوق المنافسة مستويات مطابقة تماما من الإنفاق

¹-حباية عبد الله -حباية صهب-الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة-ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة -المسيلة 15-16-نوفمبر ص7.

²-اسامة السيد عيد السميع -مرجع سبق ذكره -ص56.

³-سليم عقون -مرجع سبق ذكره -ص15.

الكلي، ومن إنتاجية النظرية، فإن هذه المسلمات قد وجدت تفسيراً لها من خلال ما يعرف بقانون "سامي" نسبة إلى الاقتصاد الكلاسيكي "جون باتستيساي".

ويذهب هذا القانون إلى أن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائماً مقدار مساءً بعدله من الطلب الكلي، وبأن من شأن المنافسة الحرة والغير مقيدة أن تعمل على تحقيق العمالة لكافة من أراد الإنتاج ومن بينها العمل .

رغم إن الكلاسيك استدعى من تحليلهم إمكانية حدوث أتعاب إفراط الإنتاج وبالتالي حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فأفهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث بطالة اختيارية تنشأ بسبب عدم مرونة جهاز الأسعار أو الجهل بمتطلبات السوق، كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الإخاطر التي تقع بفعل رجال الأعمال عند تقدير إجماع الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توفر مرونة الأسعار¹.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود اختيارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظراً لرفض المتعطلين عن العمل بالجر السائد في السوق، أو البطالة احتكاكية تلك التي تتواجه نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى².

2- النظرية الكينزية:

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير لنظرية الكلاسيكية حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض وإن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، والميل الاستهلاكي ومقدار الاستثمار، وإذا أن الميل الاستهلاكي، ومقدار الاستثمار، هم اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، وليس العكس،

¹ - رمز بارزكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - دار النشر والطبع 1997 - الكويت - ص 194.

² - علي عبد الوهاب نجا - مشكلة البطالة واثار برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها - دراسة تحليلية تطبيقية - الدار الجامعية - الإسكندرية 2005 - مصر ص 34.

والطالب عن العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور إلى أن تغيرات الأجور تتأثر وتتأثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل لشغل والميل للاستثمار.

وبالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية ، إلا انه اقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع¹.

من ناحية أخرى يرى كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لان انخفاضها أسبوعيا إلى انخفاض دخل العمال ، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعفن مشكلة تصريف السلع بالأسواق وعليه فان وجود البطالة يكمن فيما يلي :

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل هي إلا حالة خاصة جدا، وان الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ومن اجل زيادة تشغيل العمال يجب دفع حجم الطلب والذي بدوره ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

3- النظرية الحديثة :

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي للسوق بحيث يوجه أما سوق تنافسي كامل للعمل - كما هو الحال من الكلاسيك والنيو كلاسيك - او سوق تنافسي غير كامل للعمل كما هو الوضع عند كينز غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقه من تأويلات سبعينات القرن الماضي .

هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم حيث تعايشت الظاهرتان معا وهوما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي "SIAGNATIONIFLATION" ولذا قد ظهر عدد من نظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة في التطوير والتعديل من خلال إدخال قروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة ولعل أهم هذه النظريات :

¹- لعيشي ليلمي ، ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000 ص4

1- نظريات البحث عن العمل :

ظهرت هذه النظريات في السبعينيات، تركز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصنف وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق للعمال من أجل التنقل أو لشراء المحلات حيث تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :

-التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات الأزمنة

-الباحثون على علم بالتوزيع الإجمالي أو الاحتمالي للأجور المختلطة

-هنا كحد أدنى للأجور لن يقبل الباحث الوصول أو الحصول على أقل منهم ويقبل أعلى منه

-البطالة اختياري حسب هذه النظرية وهي تحدث سبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل

البحث وجمع المعلومات على أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم و الأجور المعطاة¹

والواقع إن نظرية البحث على عمل لا تفسر حقيقة البحث على المعلومات فرص العمل وعلاقة معدلات البطالة المرتفعة، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة وخاصة في الآجال الطويلة¹.

وبالرغم مما أضافته هذه النظرية على تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون آخر على أن ذلك مشوبا بكثير من أوجه القصور ويوجه إلى هذه العديدة من الانتقادات².

1. عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، بالرغم من رغبة الأفراد في البحث

عن العمل نلاحظ أن الجانب الأكبر يرجع استغناء أصحاب العمل عنهم .

2. إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتنقلهم وتقل في حالة بقائهم

متعطلين .

¹-مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل " التجربة الجزائرية " طبعة، طبعة اولى ، حامد للنشر 2008 ، عمان ص245.

²-علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 4-50.

3. من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

4. تعجز عن تفسير المحددات السياسية للبطالة واستمرارها في الآجل الطويل .

2- نظرية اختلال التوازن :

ظهرت هذه النظرية على الفرنسي "ملينفود MALINVAUD" عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينيات تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات لذلك فان هذه النظرية تعبر على آلية من آلية التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وهي تدريب العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة ,بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة :

النوع الأول :يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل , حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج يمكن تصريفه .

النوع الثاني :يكون في حالة الطلب على السلع يكون اكبر من عرضها مع ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وذلك سبب انخفاض مرد ودية المشاريع الإنتاجية الإضافية نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية¹

¹-شلابي فارس,دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة ,مذكرة ماجستير جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004,ص31.

خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض الإطار النظري للتضخم و سعر الفائدة و البطالة من خلال تقديم مفهوم لكل من هذه المتغيرات بالإضافة إلى إعطاء أنواع وأسباب و خصائص و أهم النظريات المفسرة لها كما خصصنا لكل منها إطار مفهومي دقيق وواضح يشمل كافة جوانب هذه المتغيرات من أجل توضيح و تسهيل عملية الدراسة لعلاقة و مدى أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود .

إن عملية الطلب على النقود تقوم على عدة متغيرات اقتصادية مثل التضخم و البطالة و سعر الفائدة حيث يتأثر الطلب على النقود بها و بالتالي يؤثر في وضع البلد و الإقتصاد بصفة عامة و من هذا المنطلق سنحاول القيام بدراسة تحليلية للمتغيرات التي تطرقنا إليها سابقا من ما سنعرضه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

تمهيد :

من خلال ما تم صياغته في الجانب النظري للطلب على النقود وعموميات حول بعض المتغيرات الدراسية (البطالة ، التضخم ، سعر الفائدة) والتي تعتبر مؤشرات جوهرية ومهمة لمعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري ومن خلال هذا سوف نحاول في هذا الفصل معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر في شكل نماذج رياضية إحصائية ، وذلك بالاعتماد على نموذج الارتباط المتعدد، ويتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، والتي يتم اختيارها بناء على العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية وفيما يخدم أهداف الدراسة لذا سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود بالاعتماد على برنامج **EViews** وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول : دراسة تحليلية لبعض متغيرات الدراسة

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لمدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

المبحث الأول: دراسة تحليلية لبعض متغيرات الدراسة

من خلال دراسة تحليلية لبعض المتغيرات الاقتصادية والاعتماد على إحصائيات من سنة 1990-2016 اثر هذه المتغيرات على الطلب على النقود كمايلي:

المطلب الأول: التضخم في الجزائر 1990-2016

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 العديد من التغيرات الهيكلية والمؤسسية في مستويات عديدة مما نجم عنها ارتفاع وانخفاض في المستوى العام للأسعار وهذا ما يوضحه الجدول أدناه

الجدول 1-3 : تغير التضخم في الجزائر 1990-2016 .

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	16.65	29.78	0.34	1.38	3.91	4.52	8.89	3.25	2.90	4.40	4.80

Source : <https://www.ons.dz>

1- تحليل تغيرات معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016

من تقارير بنك الجزائر نلاحظ أن معدل التضخم في إرتفاع إلى أن وصل إلى غاية 31.67 % كأقصى حد له سنة 1992 , و يرجع ذلك إلى عدة أسباب و المتعلقة بالإجراءات التي إتخذتها السلطات في إطار برنامج الإستعداد الإئتماني الأول كما عرف إرتفاعا سنتي 1994-1995 حيث بلغ أرقام قياسية تضر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى 29.05 % و 29.78 % على التوالي ، ويعود ذلك على الحصول إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7% بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول سنة 1994 و ما نجم عنه من الزيادة في الإصدار النقدي و الطبيعة للسلسلة الصارمة في إطار إتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الإختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر المتركة على تحرير الأسعار هو الإرتفاع في معدلات التضخم

-أما خلال الفترة 1996-2000 فشهدت إنخفاضاً مهماً من 18.86% سنة 1996 إلى أدنى معدل لها 0.34 % سنة 2000 ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ

يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة و تحرير الأسعار

2- تحليل تغيرات معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2001-2016

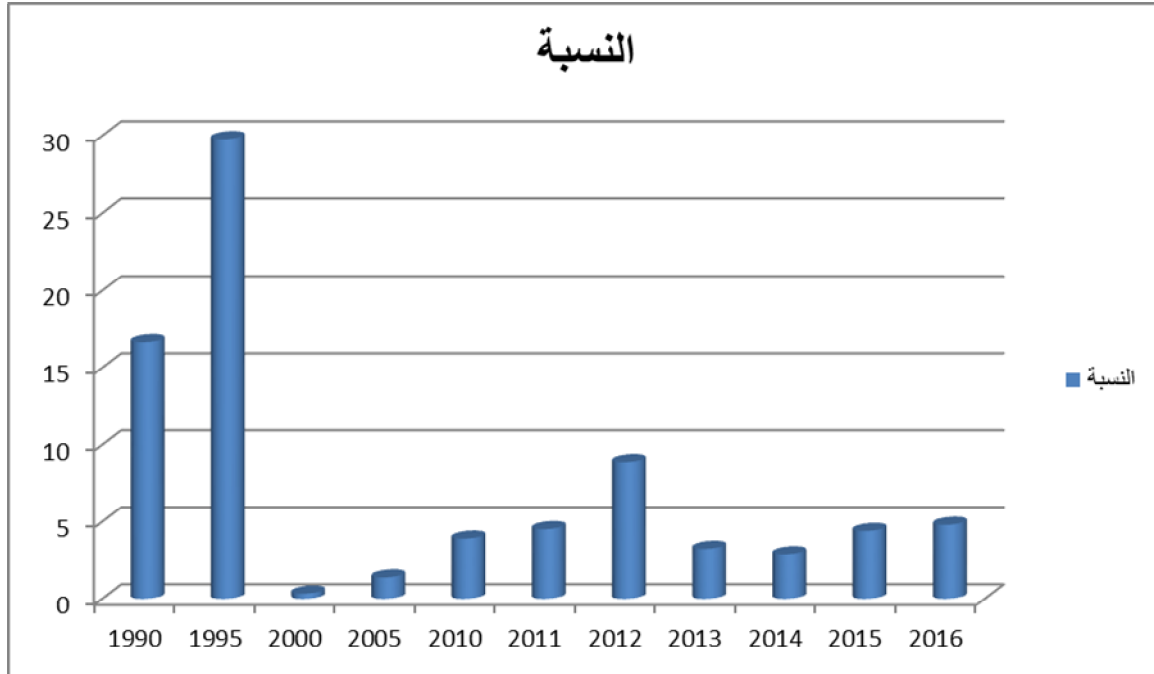
تميزت هذه الفترة بعودة الحياة الاقتصادية و الراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية و تسجيل الخزينة العمومية للموارد المالية الضخمة ، تم ضخ جزئ لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج و الإستثمار ، بداية من المخطط التنموي الأول حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك 4.23% سنة 2001 ، كما بلغت الزيادة في الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دينار نهاية هذه السنة وهذا يمثل سنة مهمة لمباشرة برنامج الإنعاش الإقتصادي، في عام 2001 إنخفض معدل التضخم إلى 1.42% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار، حيث تم الانتقال سنة 2002 من نظام ذو أربع معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%) كما عرف بين الفترة 2005-2006 تقلصا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، وعرفت سنة 2005 قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير ب 150 مليار دولار لدعم النمو مما أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي للسياسة النقدية التوسعية ظهرت في شكل نزعة تضخمية قدرت ب 3.67% سنة 2007 و 4.52% سنة 2008 و هذا الإنحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 5.73% حققتها الجزائر سنة 2009¹ حيث تباطئ المستوى العام للأسعار ب 3.91% سنة 2010، بلغت نسبة التضخم في الجزائر 8.89% سنة 2012 مقابل 4.52% سنة 2011 حسب معطيات رسمية نشرها الديوان الوطني للإحصاء مضيفا أن معدل الأسعار عند الإستهلاك إرتفع من جهته 9% مما زاد نسبة التضخم لسنة 2012 لتسجيل زيادة تقارب 100% بالمقارنة مع عام 2011 ، وعرف معدل التضخم في الجزائر تباطئ جيد في سنة

¹ <http://www.mf.gov.dz> وزارة المالية

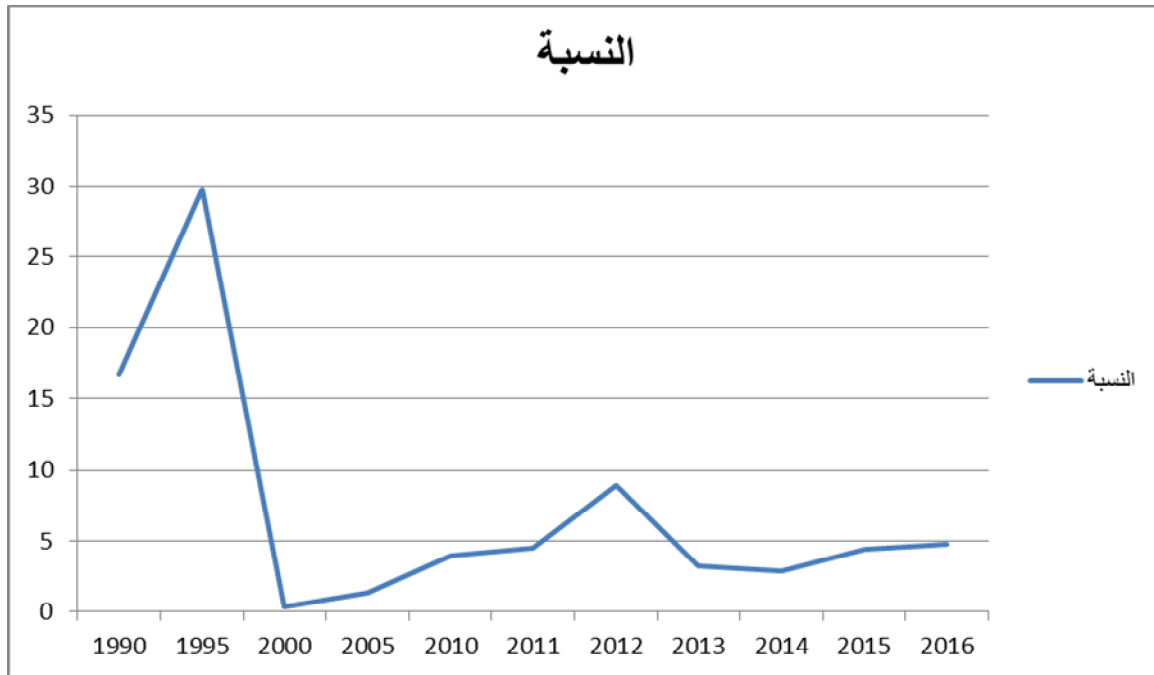
الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

2014 حيث سجل نسبة 2.9 % مقابل 3.25 % سنة 2013 كما وصلت وتيرة التضخم في الجزائر إرتفاع لتبلغ 4.4 % سنة 2015 وشهدت سنة 2016 إرتفاعا قدر ب 4.80 % .



شكل رقم 3-1 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-1990



شكل رقم 3-2 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-1990

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في
الجزائر خلال الفترة 1990-2016

المطلب الثاني: البطالة في الجزائر 1990-2016

جدول رقم 2-3 معدل البطالة في الجزائر 1990-2000 (المرحلة الأولى)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة%	14.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02	29.29	29.80

المصدر: cnes,commission « prospectes de développement économique et social» rapport regards Sun la politique monétaire en Algérie ,2005p 152

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت تطور سريع خلال سنوات 1990-2000 وهي فترة محل الدراسة ، والتي تميزت بإتباع الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية والخاصة أمام هذا الواقع المأسوي وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توظيف النمو كما سوف نرى .

جدول رقم 3-3 معدل البطالة في الجزائر 2001-2016 (المرحلة الثانية)

السنوات	النسبة %
2001	27.30
2002	25.70
2003	23.72
2004	17.65
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30

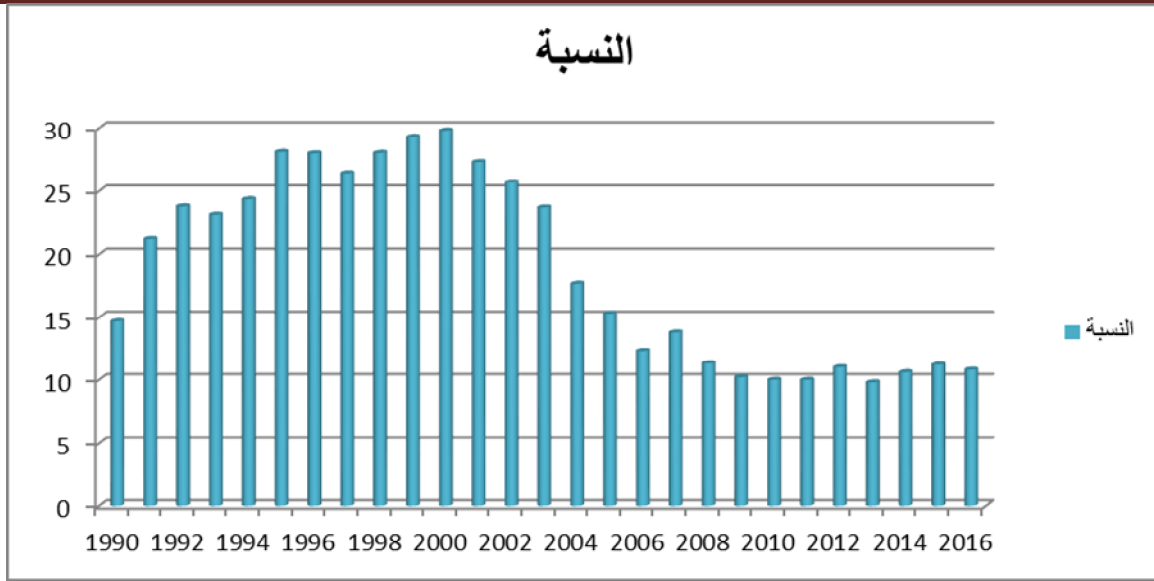
10.20	2009
10	2010
10	2011
11	2012
9.8	2013
10.6	2014
11.2	2015
10.8	2016

المصدر: cnes,commission « prospectes de développement économique et social» rapport regards Sun la politique monétaire en Algérie ,2005p 152

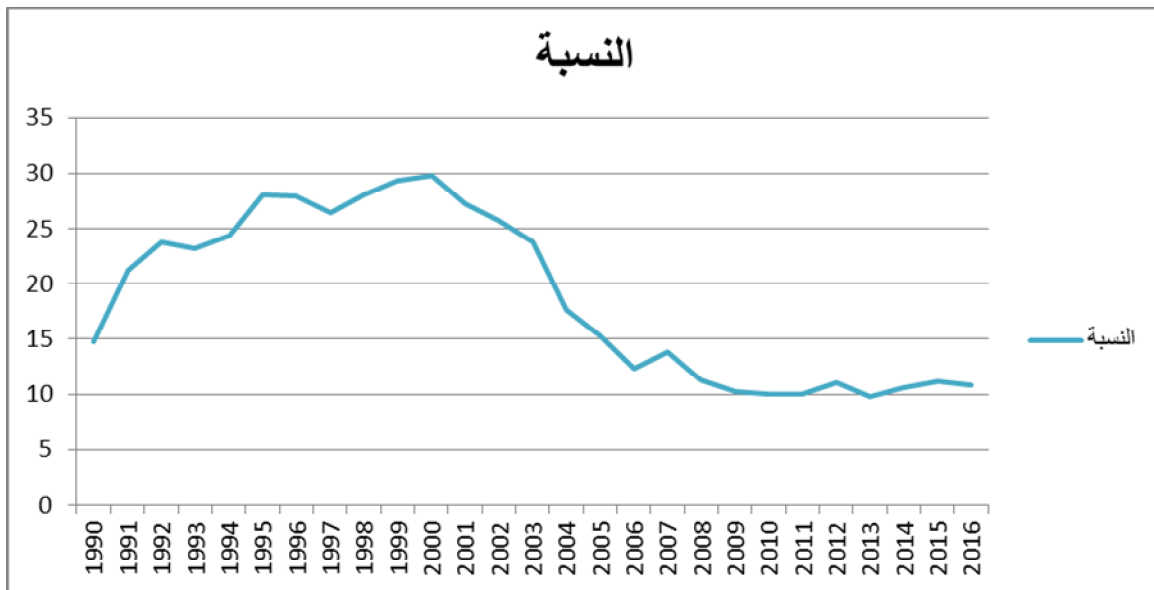
نلاحظ من خلال الجدول أن خلال الفترة 2001-2010 ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية مما ساهم في تحسن بعض المؤشرات اقتصاد الكلي.

إن إتباع الجزائر لعدة برامج تنموية وإعطاء الأولوية لمكافحة البطالة ، والتي ساهمت في نقص معدلات البطالة بحيث انخفضت نسبتها إلى 15.3 % سنة 2005 و 10.2 % سنة 2009 و 10 % سنة 2010 ، كما بلغت 11% سنة 2012 وهذا راجع الى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة

الجزائر خلال الفترة 1990-2016



شكل رقم 3-3 تطور معدل البطالة في الجزائر 2016-1990



شكل رقم 3-4 تطور معدل البطالة في الجزائر 2016-1990

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

المطلب الثالث : سعر الفائدة في الجزائر 1990-2016

1- جدول 3-4 تطور الفائدة الاسمية في الجزائر 1990-2016

السنوات	سعر الفائدة الاسمية	السنوات	سعر الفائدة الاسمية
2003	08.00	1990	16.88
2004	08.00	1991	17.5
2005	08.5	1992	17.5
2006	07.5	1993	.20.13
2007	07.7	1994	20.42
2008	08.00	1995	18.58
2009	08.00	1996	16.67
2010	08.00	1997	11.5
2011	08.00	1998	10.75
2012	08.00	1999	10
2013	08.00	2000	9.5
2014	08.00	2001	8.58
2015	08.00	2002	8.13
2016	08.00		

المصدر: <http://www.bank.of.algeria.dz> Site internet

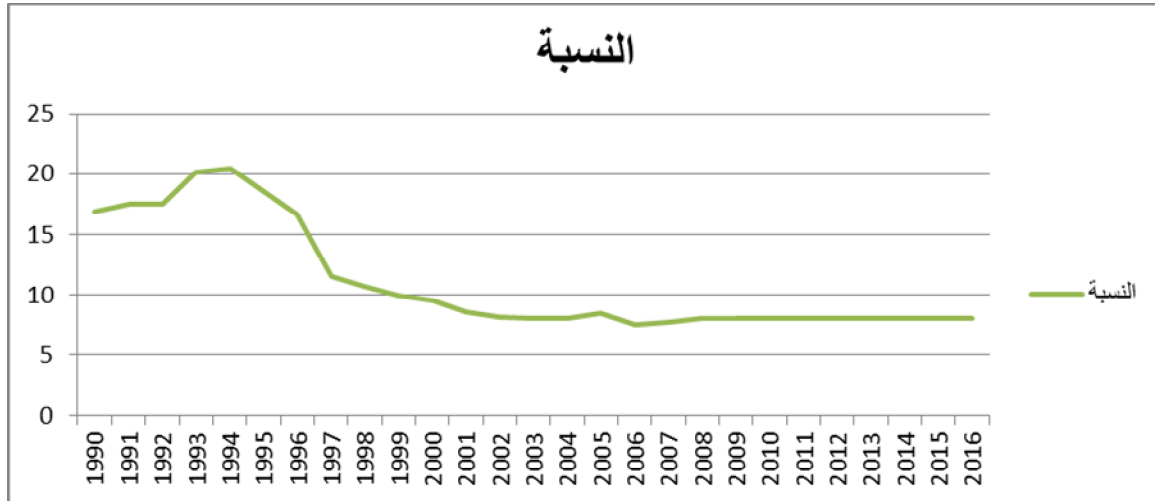
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن سعر الفائدة الاسمي عرف مرحلتين من التطور والمرحلة التي تمتد من 1990-1996 والتي تتميز بارتفاع معدل الفائدة الاسمية بشكل كبير فبعد ما كان سنة 1990 ،

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

16.88 % أصبح سنة 1996 في جدول 16.67 %

ما المرحلة الثانية فف انفض فيها سعد الفائدة الاسمي 11.5 % سنة 1997 الى 77 % سنة 2007 استقر سعر الفائدة الاسمي خلال الفترة الممتدة من 2008-2016 معد ثابت قدر ب %8



شكل رقم 3-5 تطور معدل سعر الفائدة الاسمي خلال فترة 1990-2016

الجدول رقم 3-5 تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي	السنوات	سعر الفائدة الحقيقي
2003	-0.19	1990	-10
2004	-3.78	1991	-13.2
2005	-7	1992	-13.2
2006	-2.3	1993	-13.2
2007	1.51	1994	10.13
2008	6.71	1995	-7.90
2009	21.57	1996	-4.04

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

2010	-6.99	1997	8.5
2011	-8.31	1998	15.10
2012	0.41	1999	0.095
2013	8.12	2000	-11.71
2014	8.45	2001	11.74
2015	14.92	2002	7.2
2016	7.50		

Site internet [http://data ,abankadawli.org/indiatorl](http://data.abankadawli.org/indiatorl)

تحليل تغيرات سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة 1990-1996 كان سالبا وهذا راجع إلى نسبة التضخم أكبر من سعر الفائدة الاسمي وحتى لا تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على رفع المعدلات الفائدة الاسمية

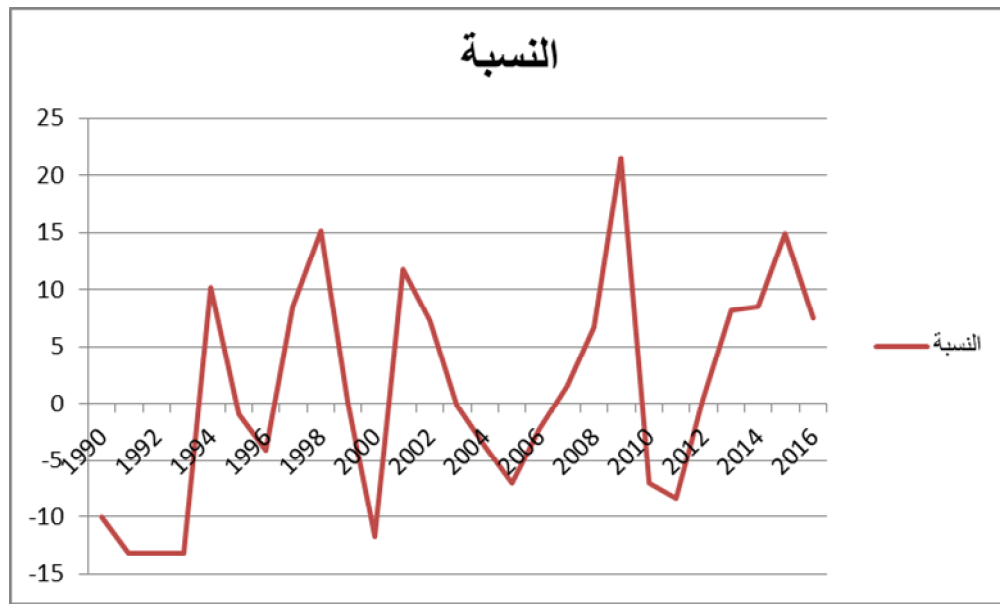
أما من خلال الفترتين نلاحظ أن هناك الارتفاع في نسبة معدل الفائدة الحقيقي حيث بلغت 8.5 % سنة 1997 و 15.10 سنة 1998 ، ثم انخفضت تماما خلال الفترة 1999-2000 بمعدلات سالبة قدر ب 0.095 ، سنة 1999 ، 11.71 سنة 2000 وهذا راجع إلى السعر الفائدة الاسمي كان أكبر نسبة التضخم وكذلك نتيجة لتحقيق البنك المركزي لأهدافه دائما فيما يخص القدرة 2001-2002 ، فقد عرفت مستويات موجبة وصلت بمعدل 11.71 % سنة 2001 و 7.2 % سنة 2002 وهذا راجع لان سعر الفائدة الاسمي أكبر من نسبة التضخم

في حين انخفض معدل الفائدة الحقيقي أخرى وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003-2006 وجاء بقيم سالبة سبب ارتفاع نسبة التضخم سعر الفائدة الاسمي ليعود سعر الفائدة الحقيقي في الارتفاع مرة أخرى سنة 2007 وعرف ارتفاعا يقدر ب 1.51% لينخفض من جديد سنة

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

2008 بمعدل سالب قدر ب 6.71 % أما في سنة 2009 ارتفع معدل سعر الفائدة الحقيقي 21.57 % وخلال الفترتين 2010-2012 عاد معدل سعر الفائدة الحقيقي إلى الانخفاض بمعدلات سالبة سنة 2010-2011 و 0.41 % سنة 2012 أما خلال الفترة 2013 - 2015 نلاحظ إلى هناك ارتفاع مستمر في معد سعر الفائدة الحقيقي وهذا راجع إلى زيادة سعر الفائدة الاسمي عن نسبة التضخم وبعدها انخفض إلى 7.05 % سنة 2016



شكل رقم 6-3 تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي خلال فترة 1990-2016

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

يعتبر الارتباط من بين أدوات التحليل الوصفي الذي يهدف إلى معرفة ما إن كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: عموميات حول الارتباط المتعدد

يعتبر الارتباط من الأدوات التي تفسر قوة اتجاه العلاقة بين متغيرين.

أولاً: تعريف الارتباط

الارتباط هو ذلك الأسلوب الذي يفسر درجة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين X و Y دون النظر إلى السببية بينهما. فقد يرتبط هذين المتغيرين بعلاقة خطية أو غير خطية وقد لا تكون بينهما اي علاقة على وجه الإطلاق.¹

الارتباط بمعناه العلمي هو التغير الإقتراني. أو هو النزعة إلى إقتران التغير في ظاهرة بالتغير في ظاهرة أخرى، تهدف معاملات الارتباط إلى قياس الإقتران القائم بين أي ظاهرتين قياساً علمياً إحصائياً دقيقاً.²

يقسم الإحصائيون العلاقة بين المتغيرات حسب الطريقة التي يتم فيها قياس مفردات هذه المتغيرات وهي:³

-علاقة إرتباطية: تهتم بمفهوم الارتباط (correlation) وهي العلاقة بين المتغيرات التي يمكن قياس مفرداتها أو التعبير عنها بصورة رقمية (عددية)، كما في العلاقة بين درجات القلق ودرجات التحصيل، ويستخدم فيه معامل إرتباط بيرسون ومعامل الارتباط سبيرمان.

¹ منى عطاءالله الشويلات، محمد حسين محمد رشيد (القادري)، مبادئ الإحصاء والإحتمالات ومعالجتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص195.

² السيد عبد الحميد عطية، التحليل الإحصائي وتطبيقاته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، 2011، ص35.

³ إبراهيم أبو عقيل، مبادئ في الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص140.

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

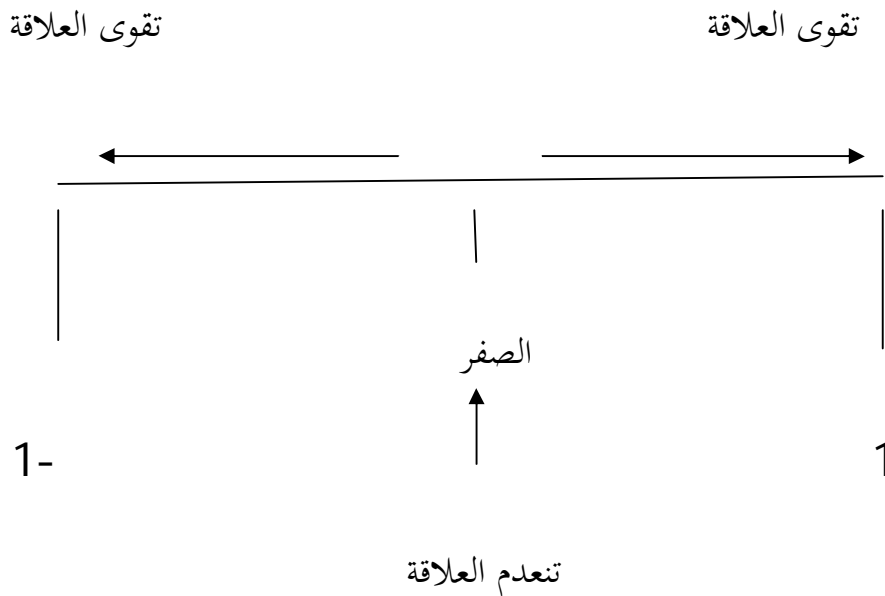
-علاقة إقتزانية: تهتم بمفهوم الإقتزان (association) وهي العلاقة بين المتغيرات التي يمكن قياس مفرداتها أو لا يمكن التعبير عنها بصورة رقمية بل بصورة وصفية فقط كما في العلاقة بين الجنس ورأي الطالب حول تقديم وجبة الإفطار اليومية، ويستخدم فيه معامل الإقتزان (فاي)

-علاقة توافقية: تهتم بمفهوم التوافق (contingency) وهي العلاقة بين متغيرين أحدهما يمكن التعبير عن مفرداته بصورة رقمية والآخر بصورة وصفية، كما في العلاقة بين جنس الطالب وتحصيله، ويستخدم فيه معامل التوافق

ثانيا: القوة الإرتباطية:

إن قيمة معامل الإرتباط عادة تتراوح بين $(-1, +1)$ ، مروراً بالصفري، فكلما إبتعدت درجة الإرتباط عن الصفر بإتجاه $(+1)$ أو (-1) فإن العلاقة تقوى، وكلما إقتربت من $(+1)$ أو (-1)

أيضا تقوى العلاقة والشكل التالي يوضح ذلك:¹



وكلما إقتربت من الصفر ضعفت العلاقة، وعندما تكون مساوية للصفر فإنها تنعدم العلاقة الخطية.

¹، مرجع سابق الذكر، ص 137. إبراهيم ابو عقيل، مبادئ الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

ثالثا: خصائص الارتباط

هناك عدة خواص لمعامل الارتباط:¹

1- يعتبر معامل الارتباط (r_p) قيمة مجردة لا تتأثر بوحدة المتغيرات.

2- تتراوح قيمة (r_p) بين -1، 1 أي أن $-1 \leq r_p \leq 1$.

3- إذا كانت $r = 1$ فيقال بأن هناك علاقة طردية (موجب) تام.

4- إذا كانت $1 - r = p$ فيقال بأن هناك علاقة عكسية (سالب) تام.

5- إذا كانت قيمة r_p تتراوح بين الصفر والواحد فإنه يقال أن هناك ارتباط طردي يكون ضعيفا كلما كانت قيمة (r_p) قريبة من الصفر وتزداد قوة العلاقة كلما إقتربنا من الواحد.

6- إذا كانت قيمة r_p تتراوح بين -1، والصفر فيقال بأن هناك ارتباط عكسي يكون قويا كلما كانت قيمة r_p قريبة من -1 وتضعف كلما إقتربت من الصفر.

7- إذا كانت $r_p =$ صفر فلا يوجد علاقة خطية بين المتغيرين.

معامل الارتباط الخطي:

إن دراسة الارتباط تظهر إلى أي حد يمكن أن يتحرك متغيران معا، وذلك بإعطاء مقياس عددي يحدد درجة تلك الحركة.

ومعامل الارتباط الخطي هو مقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين. وهو يقيس مقدار التغير والتأثير الذي يطرأ على y عندما يزداد x مقدارا معيناً، إنه يعطي فكرة فيما إذا كانت y تزداد كلما إزدادت x أو انها تنقص كلما إزدادت x أو انها لا تتبع نمطا محددًا في الزيادة و النقصان.²

¹مرجع سابق الذكر، ص197.

²محمد صبحي أبو صالح، الموجز في الطرق الإحصائية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص184.

رابعاً: أنواع الإرتباطات، هناك عدة أنواع تتمثل في:¹

1- الإرتباط البسيط: وهو الذي يبحث في متغيرين إثنين فقط.

2- الإرتباط الجزئي: يبحث في العلاقة بين متغيرين إثنين من عدة متغيرات بإفترض أن بقية المتغيرات ثابتة، مثل الذكاء وتحصيل الطالب في الرياضيات، فبالإرتباط الجزئي نستطيع أن نضبط أثر الذكاء ونحدد العلاقة بينهما.

3- الإرتباط المتعدد: وهو الإرتباط الذي يبحث في العلاقة بين أكثر من متغيرين كالعلاقة بين تحصيل الطالب في السنة الأولى في الجامعة من جهة ومستوى الطالب في اللغة الإنجليزية وتحصيله في إمتحان الدراسة الثانوية العامة معاً، أو بحث العلاقة بين العمر والطول والوزن للطفل.

المطلب الثاني: الإرتباط المتعدد

تقوم الدراسة بين متغير و ظاهرة نسبية واحدة ويمكن أن تكون بين متغير و عدة ظواهر نسبية وتعرف بالإرتباط المتعدد

أولاً: تعريف الإرتباط المتعدد

يختص الإرتباط المتعدد في دراسة العلاقة بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة (y) والأخرى مجموعة الظواهر المسببة.²

ثانياً: الخطوات الأساسية لدراسة الإرتباط المتعدد

من أجل دراسة الإرتباط المتعدد يجب المرور بالخطوات التالية:³

- تحديد العوامل المؤثرة في المتغير y التابع (عدداً ونوعاً)

¹ إبراهيم أبو عقيل، مبادئ الإحصاء، دار الأسامة للنشر والتوزيع، جمع سابق الذكر، ص140.

² معتوق أمجد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص141.

³ معتوق أمجد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، مرجع سابق الذكر، ص141.

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

- إختيار المتغيرات المستقلة

- حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية

- إختيار دلالة معامل الارتباط المتعدد

- تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة

- حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى

1- إختيار المتغيرات المستقلة والهامة: يتميز الارتباط المتعدد بكثرة متغيراته والتي إذا دخلت في معادلة التمثيل زادتها تعقيدا، لذلك يحاول الباحثون الإقتصاديون الإقتصار على الهامة منها فقط في حين يتم حذف باقي المتغيرات.

2- حساب معامل الارتباط المتعدد: بين هذا المعامل العلاقة التي تربط بين المتغير التابع (المفسرة) أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) ويتم حسابه رياضيا كما يلي:¹

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2}$$
$$= 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

حيث ان $\sum e_i^2$ تمثل مجموع مربعات الفروق بين القيم الحقيقية Y_i والقيم التقديرية \hat{Y}_i

r = معامل الارتباط البسيط ويتم حسابه بأخذ الجذر التربيعي لـ r^2

حيث $-1 \leq r \leq 1$ و $r > r^2 > r^2$

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص164.

r^2 : معامل التحديد المتعدد يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير

التابع

\bar{r}^2 : معامل التحديد المعدل أو المصحح يمكن حسابه وفق الصيغة التالية:

$$r^2 = 1 - (1 - r^2) \left[\frac{n-1}{n} \right]$$

حيث n تمثل عدد المشاهدات

K عدد المعالم المقدرة

ثالثا: أنواع الارتباط المتعدد

هناك نوعان للارتباط المتعدد هما:

1- التعدد الخطي التام: إن هذه الحالة صعبة التحقق في الواقع العلمي وذلك لأنها تتحقق في حالة كون ارتباط خطي تام بين متغيرين مستقلين أو أكثر ويمكن في هذه الحالة التعبير من واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة بتركيب خطي للمتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى، ولتوضيح هذه الحالة نفترض وجود نموذج إحدار خطي متعدد يحتوي متغيرين مستقلين كما يلي:¹

$$Y_t = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + M_t$$

حيث يمكن تقدير معاملات النموذج بالصيغة التالية:

$$\hat{B} = (x'x)^{-1}x'y$$

ويكون محدد المصفوفة بالشكل التالي:

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق الذكر، ص ص 233-234.

$$|\hat{x} \quad x| = \begin{vmatrix} \sum x_1^2 & \sum x_1 x_2 \\ \sum x_1 x_2 & \sum x_2^2 \end{vmatrix}$$

$$= \left(\sum x_1^2 \right) \left(\sum x_2^2 \right) - \left(\sum x_1 x_2 \right)^2$$

عندما يكون هناك إرتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرين المستقلين يمكن التعبير عنهما كما يلي:

$$x_2 = px_1$$

حيث p عبارة عن قيمة ثابتة لا تساوي الصفر فالمحدد $|\hat{x} \quad x|$ يكون:

$$|\hat{x} \quad x| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & p \sum X_1^2 \\ \sum X_1^2 & p^2 \sum X_1^2 \end{vmatrix}$$

$$= \left(\sum x_1^2 \right) \left(p^2 \sum x_1^2 \right) - \left(p \sum X_1^2 \right) \left(P \sum X_1^2 \right)$$

$$= P^2 \left(\sum x_1^2 \right)^2 - P^2 \left(\sum x_1^2 \right)^2$$

$$= 0$$

في هذه الحالة لايمكن تقديم معالم المربعات الصغرى العادية لأنه لا يمكن الحصول على مقلوب

$$(\hat{x}x)^{-1}$$

حيث أن أعمدة مصفوفة البيانات غير مستقرة خطيا عن بعضها البعض، وهذا ما يجعل أعمدة المصفوفة $(\hat{x}x)$ بدورها غير مستقلة، وبالتالي فإن محدد المصفوفة $(\hat{x}x)$ سيكون مساوي للصفر

وتسمى هذه المصفوفة بالمصفوفة الشاذة فتنهار طريقة المربعات الصغرى تحت وطأة إرتباط الخطر المتعدد التام.

2- التعدد الخطي غير التام: إن التعدد الخطي غير التام هو الحالة الأكثر حدوثا في دراسات القياس الإقتصادي خاصة تلك التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وهذا نتيجة لتحرك هذه السلاسل في إتجاه واحد لمختلف المتغيرات الإقتصادية، حيث تكون علاقة إرتباطية بدرجات متفاوتة بين المتغيرات المستقلة، ولتوضيح ذلك نفترض النموذج التالي:¹

$$Y_t = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + M_t$$

ووجود علاقة خطية غير تامة بين متغيرين X_2 X_1 يمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

$$X_2 = pX_1 + v$$

حيث متغير v يمكن تمثيله بالمقدار الآتي: $\sum X_1 v = \sum v = 0$

وعليه يمكن كتابة محدد المصفوفة كالاتي:

$$|x \quad x| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & \sum X_1(pX_1 + v) \\ \sum X_1(pX_1 + v) & \sum (pX_1 + v)^2 \end{vmatrix}$$

$$|x \quad x| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & \sum X_1^2 + \sum X_1 v \\ p \sum X_1^2 + \sum X_1 v & p^2 \sum X_1^2 + 2pX_1 v + \sum v^2 \end{vmatrix}$$

$$= \left[p^2 \left(\sum X_1^2 \right)^2 + 2p \sum X_1 v \sum X_1^2 + \sum X_1^2 \sum v^2 \right] -$$

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق الذكر، ص235.

$$\left[P^2 \left(\sum X_1^2 \right)^2 + 2P \sum X_1 V \sum X_1^2 + \sum X_1^2 V^2 \right]$$

$$= \sum x_1^2 \sum v^2 - \sum x_1^2 v^2$$

بما أن $\sum x_1^2 > 0$ و $v^2 > 0$ فإن محدد المصفوفة $|x \quad x|$ لا يساوي الصفر وهكذا يمكن الحصول على المعكوس $(xx)^{-1}$

ومنه في حالة الارتباط غير تام يمكننا أن نحصل على المقدرات المربعات الصغرى العادية عكس الحالة السابقة ولكن تصبح قيم متدنية وهذا ما يجعل المقدرات غير معنوية مما يؤدي إلى صعوبة القيام بالتقدير أثر المتغيرات المستقلة بدقة.

المطلب الثالث: إختبار المعنويات

بالإعتماد على الارتباط المتعدد سوف نقوم بإختبار معنويات نماذج متغيرات الدراسة

أولاً: إختبار معنوية النموذج

يتم إختبار معنوية النموذج ككل بإستعمال إحصائية فيشر "F"

فإفترض أن (X_1, X_2, X_K, \dots) تمثل متغيرات عشوائية عددها (K) ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات، وأن $(R_1, R_2, R_3, \dots, R_K)$ يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (X_1) مع بقية المتغيرات (R_i) نضع فرضيتنا الإختبار الآتيتين:¹

$$H_0 = 0$$

$$H_1 \neq 0$$

¹ حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 191 192.

إن إختبار الفرضية (H_0) أعلاه هي:

$$F = \frac{R_i^2}{1-R_i^2} * \frac{n-k}{k-1} \sim F_{[(k-1),(n-k)]}$$

حيث أن: R_i يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير (X_i) مع بقية المتغيرات.

K : يمثل عدد المتغيرات

n : يمثل عدد المفردات العينية.

يتم قبول فرضية العدم (H_0) عندما تكون قيمة إحصاءة الإختبار (F) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي $[F_{cal} < F_{tab}]$ وهذا يعني قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) غير معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (α) ثم رفض فرضية العدم (H_0) عندما تكون قيمة إحصاءة الإختبار (F) المحسومة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية أي ان $[F_{cal} \geq F_{tab}]$ وهذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R_i) تكون معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية (α)

ثانيا: إختبار دلالة المعاملات

يتم إختبار معنوية المعاملات بإستعمال إحصائية ستودنت "t"

بحيث يتم حساب قيمة إحصائية ستودنت ليتم مقارنتها بالإحصائية الجدولة وذلك وفق العلاقة التالية:¹

$$t_{cal} = \frac{r\sqrt{r-m}}{1-r^2}$$

حيث: n : تمثل حجم العينة

m : هو عدد الثوابت الداخلة في معادلة التمثيل

¹ معتوق أمجد، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، مرجع سابق الذكر، ص 147.

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

T_{cal} : هي إحصائية ستودنت المحسوبة

T_{abl} : هي إحصائية ستودنت المجدولة

إذا كان $t_{cal} > t_{abl}$ هذا يعني أن المعامل معنوية.

ثالثا: إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (durbin-watson)

يعتبر هذا الإختبار الأكثر شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويعتمد هذا الإختبار على النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء، ومجموع مربعات هذه الأخطاء، ويعتمد على وجود فرضيتين مختلفتين هما:

- الفرضية العدم: وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي: $H_0: P=0$

- الفرضية البديلة: وتعني وجود إرتباط ذاتي: $H_1: P \neq 0$

ولإختبار فرضية العدم، نحسب إحصائية DW من الصيغة التالية:

$$DW = p = \frac{\sum_{i=2}^n (\epsilon_i - \epsilon_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n \epsilon_i^2}$$

ويمكن تعديل صيغة درين وتسون لتصبح¹:

$$DW = 2 - 2\hat{p}$$

$$WD = 2(1 - \hat{p})$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن DW محصورة بين 0 و 4.

حيث:

¹ حسين على بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، مرجع سابق الذكر، ص195.

- في حالة وجود إرتباط ذاتي موجب: $\hat{p}=1 \rightarrow DW=0$

- في حالة وجود إرتباط ذاتي سالب: $\hat{p}=1 \rightarrow DW=4$

- في حالة عدم وجود إرتباط: $\hat{p}=1 \rightarrow DW=2$

وتكون قيمة DW الإختيارية مجدولة بقيمتين، تشير أحدهما إلى الحد الأدنى (Lower limit) ويرمز لها بالرمز (dL) والأخرى إلى الحد الأعلى (Upper limit). ويرمز لها بالرمز (dU) حسب درجات الحرية n و k' والمستوى معنوية معين، حيث:

n تمثل عدد المشاهدات في العينة المختارة

k' تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة

ويتم الإختبار على أساس مقارنة قيمة dw المحتسبة بقيم dL و dU الجدولة لإتخاذ القرار الإحصائي المطلوب على النحو التالي:

الشكل (03-04) مناطق القبول والرفض لدارين واتسون

إرتباط ذاتي	إرتباط ذاتي موجب	الإرتباط شك	إعدام الذاتي	إرتباط ذاتي شك	إرتباط ذاتي سالب
0	d _L	d _u	2	4-d _u	4

المصدر: جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 108.

بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة إختبار DW كالتالي:¹

- إذا كان $d > DW_1$ أو $DW > 4 - d_1$ يرفض H_0

- إذا كانت $4 - d_u < DW < d_u$ يقبل H_0

- إذا كانت $4 - d_u \leq DW \leq 4 - d_1$ أو $d_1 \geq DW \geq d_u$ تكون نتيجة الإختبار غير محددة، ومن

ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

¹ شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 99.

المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطلب على

النقود في جزائري خلال الفترة 1990 - 2016

يتم هنا دراسة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود بدراسة قياسية

لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 بالإستعانة ببرنامج EViews 8

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

الطلب على النقود وتم التعبير عنه بـ " DM "

البطالة وتم التعبير عنه بـ " CH "

التضخم وتم التعبير عنه بـ " INF "

سعر الفائدة الحقيقي وتم التعبير عنه بـ " TIR "

ثانياً : دراسة الإستقرارية : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليم جعلها مستقرة

بالإستعانة ببرنامج " Eviews8 " بدرجة ثقة 95% بناءً على الفرضيات التالية :

H0 السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الأول

H1 السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H0 السلسلة تحتوي على الثابت

H1 السلسلة لا تحتوي على الثابت

النموذج الثاني

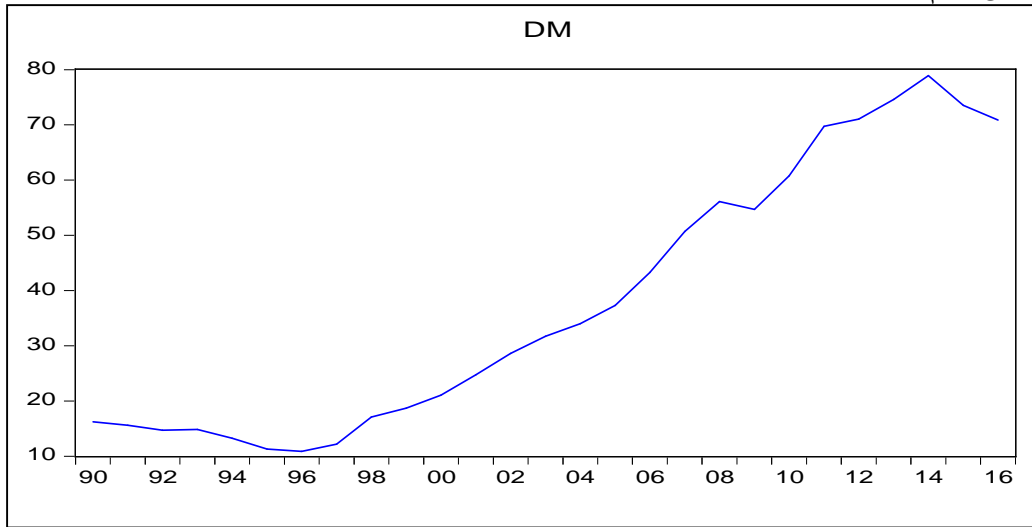
H0 السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي

H1 السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

النموذج الثالث :

1 - دراسة إستقرارية سلسلة الطلب على النقود "DM"

الشكل رقم : 3-7 تغيرات سلسلة " DM "



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار

جذر الوحدة

الجدول رقم 3-6 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DM "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t " statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-2.501043	-3.622033	0.3244
Test ADF	النموذج الثاني	0.415054	-2.981038	0.9797
Test ADF	النموذج الثالث	-0.628477	-1.956406	0.4340

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيدونت (قيمة ستيدونت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " DM " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-2.501043 < -3.595026$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا $\text{prob} = 0.3244 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " DM " فإن قيمة tC ستيدونت لهذا الأخير

($0.415054 < -2.981038$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية

$\alpha = 5\%$ وكون $\text{prob} = 0.9797 < 0,05$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه

نقبل بفرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيدونت لهذا الأخير نجد ($-0.628477 <$

1.954414) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ،

والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.4340 < 0,05$

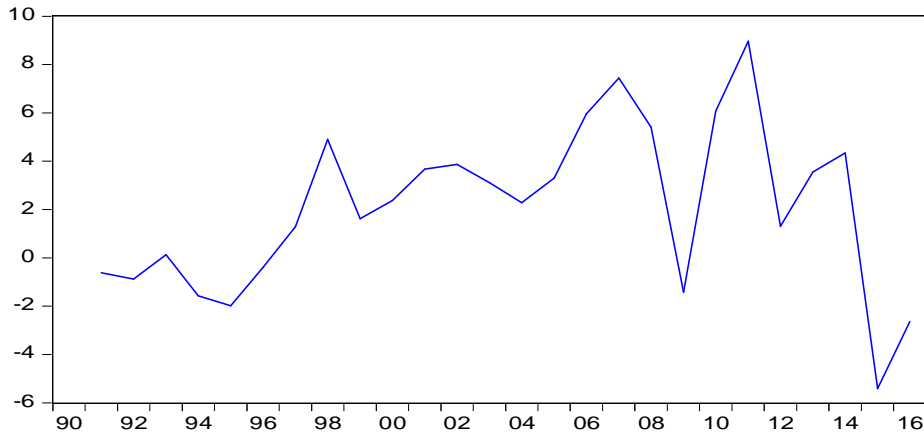
ومنه السلسلة **DM** غير مستقرة ومن نوع **DS** (ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة

الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة الطلب على النقود بدرجة إبطاء أولي " DDM "

الشكل رقم 3 - 8 - 3 تغيرات سلسلة " DDM "

DDM



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews "

الجدول رقم 3-7 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDM "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة المرجوة الاحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-0.191718	-3.622033 0.9891
Test ADF	النموذج الثاني	-2.993057	-2.986225 0.0493
Test ADF	النموذج الثالث	-0.910296	-1.956406 0.3114

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث

نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " **DDM** " أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-0.191718 < -3.603$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا $0.05 < 0.9891 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة "**DDM**" فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير

($-2.993057 > -2.98$) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.0493 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية

البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها ($-0.910296 < -$

1.95) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي

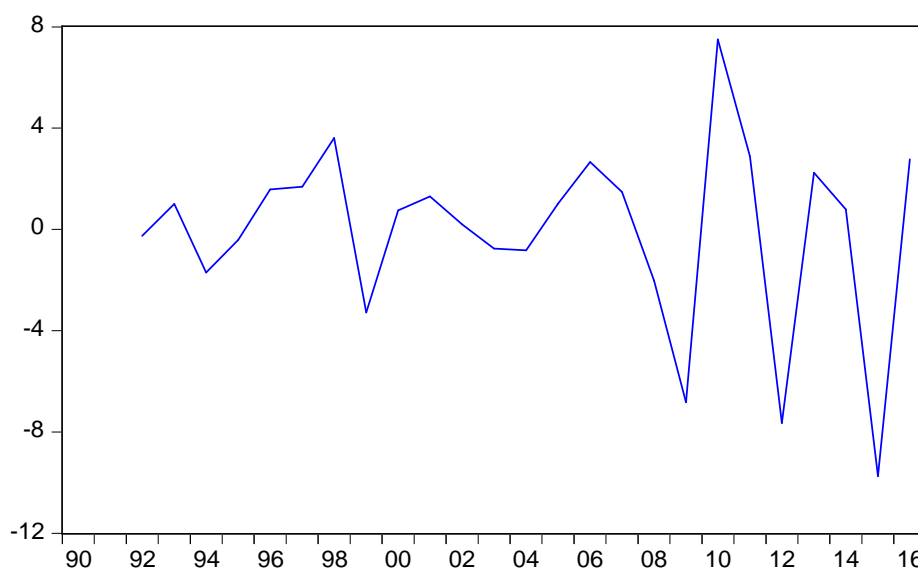
يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.3114 < 0,05$

ومنه السلسلة "**DDM**" غير مستقرة ومن نوع *DS* ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات

دراسة إستقرارية السلسلة الطلب على النقود بدرجة إبطاء ثاني "**DDDM**"

الشكل رقم 9-3 تغيرات سلسلة " DDDM "

DDDM



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews "

الجدول رقم 8-3: اختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDDM "

نوع الاختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرية الحرية	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-7.415320	-3.622033	0.0000
Test ADF	النموذج الثاني	-6.903572	-2.998064	0.0000
Test ADF	النموذج الثالث	-7.075627	-1.956406	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث

نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " **DDDM** " أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-7.415 > -3.622$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا $\text{prob} = 0.000 > 0.05$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " **DDDM** " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير

($-6.903 > -2.998$) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$\text{prob} = 0.00 > 0.05$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة

والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها ($-7.075 >$

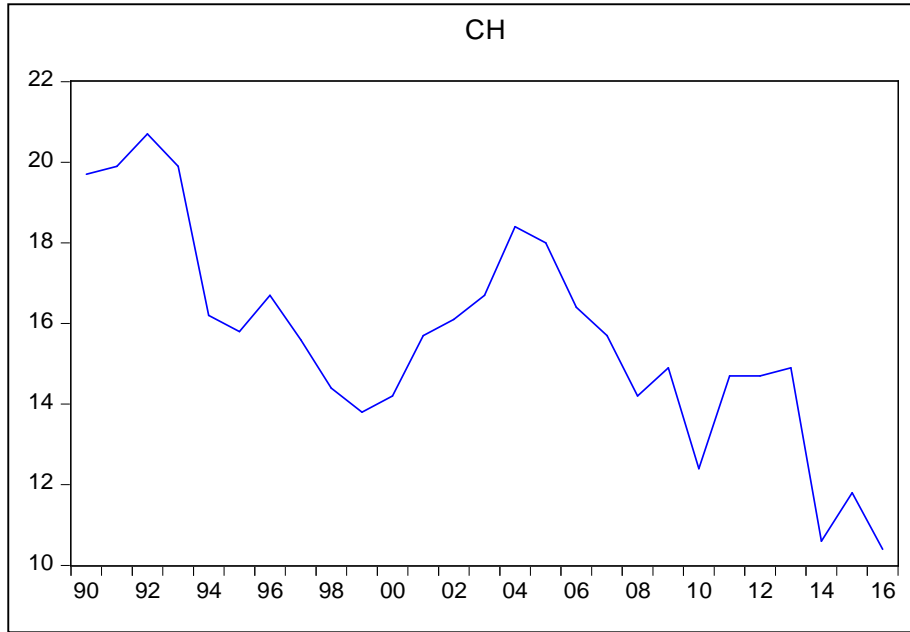
-1.95) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ،

والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.000 > 0.05$

ومنه السلسلة " **DDDM** " مستقرة

دراسة إستقرارية سلسلة البطالة " **CH** "

الشكل رقم : 10-3 تغيرات سلسلة البطالة " CH "



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار

جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد

الجدول رقم 9-3 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " CH "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF " t " statistique	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-2.231438	-3.595026	0.4538
Test ADF	النموذج الثاني	-1.280233	-2.981038	0.6230

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

Test	النموذج الثالث			
ADF		-1.360464	-1.954414	0.1568

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيدونت (قيمة ستيدونت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " CH " أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-2.231 < -3.595$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا $prob = 0.4538 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " CH " فإن قيمة tC ستيدونت لهذا الأخير

($-1.280 < -2.981$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 < 0.6230 = prob$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم

والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيدونت لهذا الأخير نجد ($-1.360 < -$

1.954) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ،

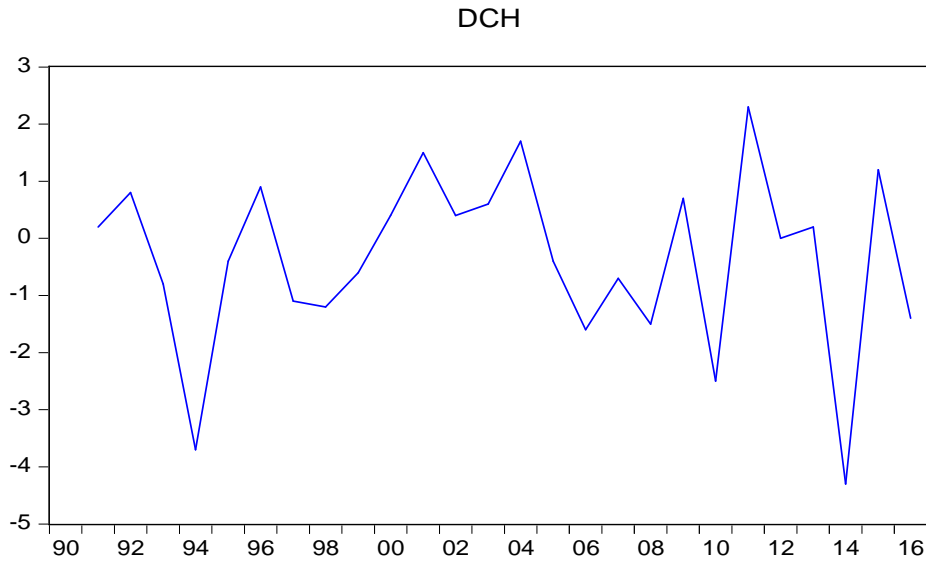
والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.1568 < 0,05$

ومنه فإن السلسلة CH غير مستقرة ومن نوع DS ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من

الدرجة الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة البطالة بدرجة إبطاء أولي " DCH "

الشكل رقم 11-3 تغيرات سلسلة " DCH "



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews "

الجدول رقم 10-3 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DCH "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-5.543577	-3.603202	0.0007
Test ADF	النموذج الثاني	-5.663664	-2.986225	0.0001
Test ADF	النموذج الثالث	-5.422714	-1.955020	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث

نجد أن قيمة tc ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " **DCH** " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-5.543 > -3.603$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الاتجاه العام ولدنا

$0.05 > 0.0007 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا

نرفض فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " **DCH** " فإن قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير

($-5.663 > -2.98$) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.0001 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية

البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير نجد ($-5.422 > -1.95$)

(أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن

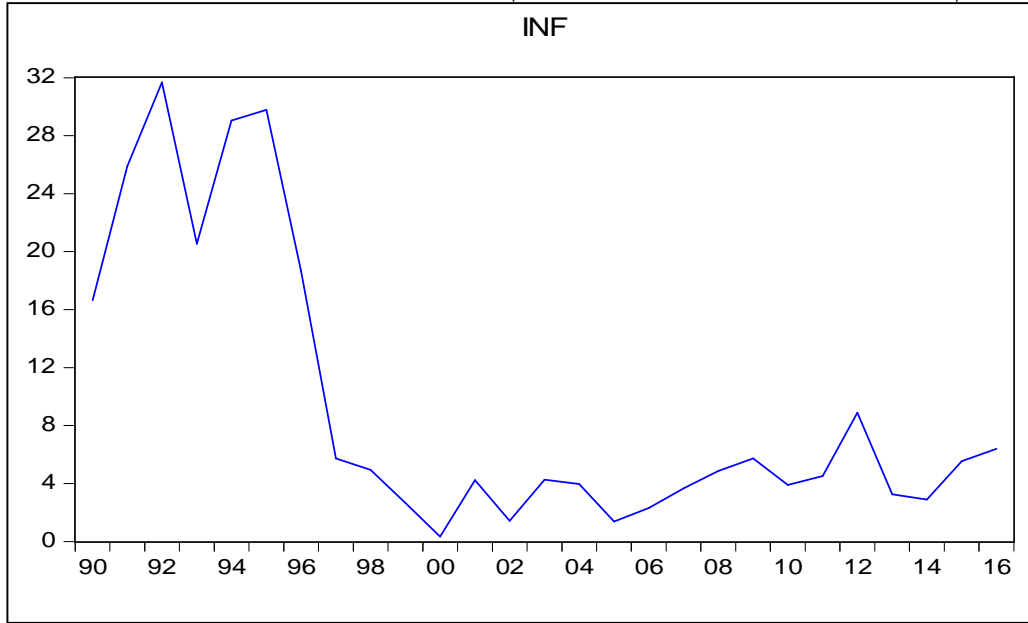
التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.000 > 0,05$)

ومنه السلسلة " **DCH** " مستقرة

المطلب الثاني : دراسة إستقرارية سلسلة التضخم وسلسلة سعر الفائدة الحقيقي

دراسة إستقرارية سلسلة التضخم " **INF** "

الشكل رقم : 3-12 تغيرات سلسلة التضخم " INF "



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين باختبار

جذر الوحدة بالاعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد

الجدول رقم 3-11 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " INF "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t " statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-1.746617	-3.595026	0.7009
Test ADF	النموذج الثاني	-1.467327	-2.981038	0.5338

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

Test	النموذج الثالث			
ADF		-1.330450	-1.954414	0.1651

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث

نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " INF " أكبر

من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-1.746 < -3.595$) وهذا ما يدل على

وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا $prob = 0.70 > 0,05$ وبالتالي فإن السلسلة تحتوي

على مركبة الاتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " INF " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

($-1.467 < -2.981$) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 < 0.53 = prob$ وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم

والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

($-1.330 < -1.954$) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى

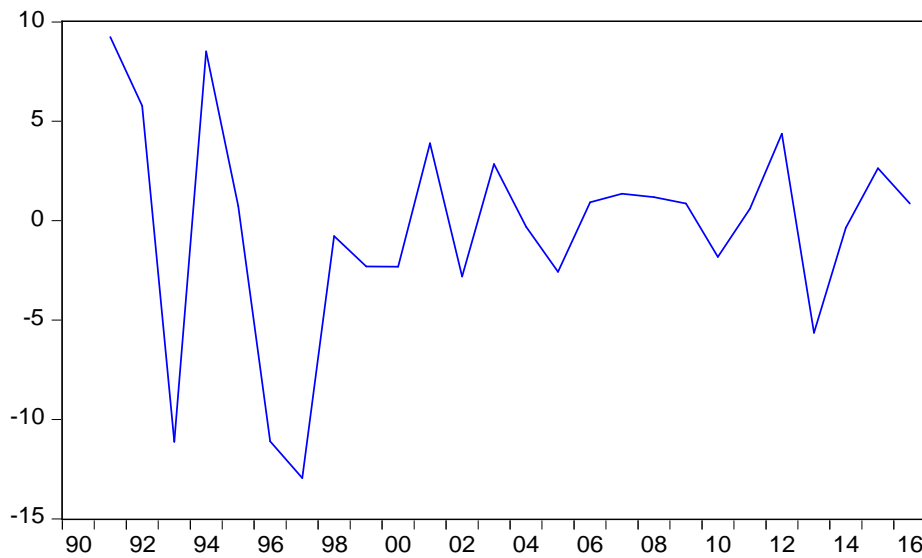
المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.16 < 0,05$

ومنه السلسلة INF غير مستقرة ومن نوع DS ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة

الأولى

دراسة إستقرارية السلسلة التضخم بدرجة إبطاء أولي " DINF "

الشكل رقم 13-3 تغيرات سلسلة " DINF "
 DINF



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews "

الجدول رقم 12-5 : إختبار الجذر الاحادي للسلسلة **DINF**

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-5.203166	-3.603202	0.0016
Test ADF	النموذج الثاني	-5.170655	-2.986225	0.0003
Test ADF	النموذج الثالث	-5.173917	-1.955020	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " **DINF** " أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-5.203 > -3.603$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا

$0.05 > 0.0016 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا

نرفض فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " **DINF** " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها

($-2.98 > -5.170$) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.0003 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية

البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها ($-5.173 >$

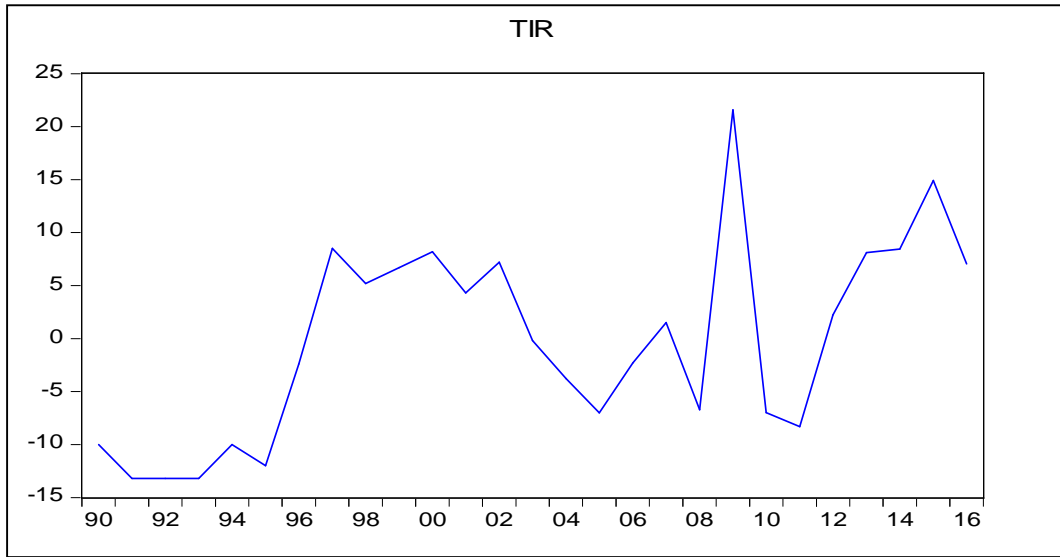
1.95) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي

يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $0,05 > 0.000 = P$

ومنه السلسلة " **DINF** " مستقرة من الدرجة الأولى

دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " **TIR** "

الشكل رقم : 14-3 تغيرات سلسلة " TIR "



المصدر : من إعداد الطالبين إعتقاداً على مخرجات " Eviews 8 "

الجدول رقم 13-3.: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TIR "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرية	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-3.624584	-3.595026	0.0471
Test ADF	النموذج الثاني	-2.991629	-2.981038	0.0489
Test ADF	النموذج الثالث	-3.066417	-1.954414	0.0036

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم اختبار مركبة الاتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث

نجد أن قيمة tC ستيودنت (قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الاتجاه العام للسلسلة " **TIR** " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($-3.624584 > -3.595026$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا

$0.05 > 0.0471 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص اختبار وجود الثابت للسلسلة " **TIR** " فإن قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير

($-2.991629 > -2.98$) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

$0,05 > 0.0489 = \text{prob}$ وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية

البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tC ستيودنت لهذا الأخير نجد ($-3.066417 > -$

1.954414) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية

$\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال $P = 0.0036 > 0,05$

ومنه السلسلة " **TIR** " مستقرة من الدرجة صفر

المطلب الثالث : تقدير النموذج

أولاً: النموذج العام للدراسة

بعد جعل السلاسل مستقرة ولوجود أكثر من متغيرين فهذا يدفعنا لتطبيق الارتباط المتعدد وعلى هذا

الأساس يمكن تقدير الشكل العام للنموذج على النحو التالي :

$$\text{DDM} = C(1)+C(2)*\text{DCH} + C(3)*\text{DINF} + C(4)*\text{TIR}$$

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

دراسة العلاقة الارتباطية بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي : بعد إدخال

الشكل العام للنموذج في برنامج " Eviews 8 " نتحصل على :

Dependent Variable: DDDM

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 19:31

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH	-0.537810	0.420009	-1.280473	0.2143
DINF	-0.272655	0.130799	-2.084537	0.0495
TIR	-0.155474	0.073627	-2.111624	0.0469
C	-0.386473	0.680551	-0.567882	0.5761
R-squared	0.326155	Mean dependent var	-0.080800	
Adjusted R-squared	0.229891	S.D. dependent var	3.703629	
S.E. of regression	3.250151	Akaike info criterion	5.340926	
Sum squared resid	221.8330	Schwarz criterion	5.535946	
Log likelihood	-62.76158	Hannan-Quinn criter.	5.395017	
F-statistic	3.388143	Durbin-Watson stat	2.244002	
Prob(F-statistic)	0.037118			

المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "

من مخرجات البرنامج

يمكن تقدير العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي على النحو التالي :

$$DDM = -0.386 - 0.537 * DCH - 0.272 * DINF - 0.155 * TIR$$

حيث -0.386 تمثل الثابت $(C(1))$ والذي لا يرتبط بالمتغيرات المفسرة والذي يكون مرتبط

بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وإعتبارها ثابتة

- 0.537 – تمثل مقدار التغير في الطلب على النقود الناتج عن تغير البطالة بوحدة واحدة

- 0.272 – تمثل مقدار التغير في الطلب على النقود الناتج عن تغير التضخم بوحدة واحدة

- 0.155 – تمثل مقدار التغير في الطلب على النقود الناتج عن تغير سعر الفائدة الحقيقي

بوحدة واحدة

التحليل الإحصائي :

1 - دراسة صلاحية النموذج

1 - 1 دراسة القوة الارتباطية بين المتغيرات :

يتم دراسة القوة الارتباطية بين المتغيرات بالاعتماد على معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

لدينا $R\text{-squared} = 0.3261$ (معامل التحديد) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة

والمتمثلة في البطالة، التضخم وسعر الفائدة الحقيقي تستطيع أن تفسر ما قيمته 32.61 % من

التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في

النموذج

لدينا $\text{Adjusted R-squared} = 0.2298$ (معامل التحديد المعدل) وهذا يعني أن

المتغيرات المفسرة والمتمثلة في البطالة، التضخم وسعر الفائدة الحقيقي تستطيع أن تفسر حقيقة ما

قيمته 22.98 % من التغير الحاصل في الطلب على النقود للجزائر

1 - 2 دراسة المعنوية الكلية للنموذج :

يتم دراسة المعنوية الكلية للنموذج بالاعتماد على إحصائية فيشر من خلال المقارنة بين قيمة

فيشر المحسوبة وقيمة فيشر الجدولة ففي حالة قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدول فهذا

يدل على صلاحية النموذج ككل

الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود في

الجزائر خلال الفترة 1990-2016

لدينل $F_{sta} = 3.388$ أما قيمة $F_{tabl} = 2.86$ وكون قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة

فيشر الجدولة فهذا يدل على مدى صلاحية النموذج في عملية التقدير وهو ما يثبتته الإحتمال

$Prob(F\text{-statistic}) = 0.037 < 0.05$ أي أن النموذج ككل معنوي وصالح لعملية

القياس

1 - 3 دراسة معنوية المعلمات :

لدراسة معنوية المعلمات يتم الإعتماد على إحصائية ستودنت ففي حالة وجود قيمة إحصائية

ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية ستودنت الجدولة فهذا يدل على مدى معنوية أو دلالة

المعلم في تفسير التغير والعكس يمكننا من رفض هذه المعلمة في تفسير التغير الحاصل

من مخرجات البرنامج السابقة نجد :

- معامل البطالة بدرجة إبطاء أولي غير معنوي كون قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أصغر من

قيمة إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يثبتته إحتمال وجود الخطأ $Prob = 0.214 > 0.05$

- معامل التضخم بدرجة إبطاء أولي معنوي كون قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة

إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يثبتته إحتمال وجود الخطأ $Prob = 0.049 < 0.05$

- معامل سعر الصرف الحقيقي معنوي كون قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة

إحصائية ستودنت الجدولة وهو ما يثبتته إحتمال وجود الخطأ $Prob = 0.0469 < 0.05$

الحد الثابت غير معنوي كون قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية ستودنت

الجدولة وهو ما يثبتته إحتمال وجود الخطأ $Prob = 0.576 > 0.05$

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن معامل سعر الصرف الحقيقي ومعامل التضخم بدرجة إبطاء أولى لهما دلالة في تفسير التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر أما الحد الثابت والبطالة فليس لهما دلالة في تفسير التغير الحاصل في الطلب على النقود

1 - 4 دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

يتم دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالاعتماد على قيم إحصائية داربين واتسن " D.W " لدينا قيمة داربين واتسن $DW = 2.24 \sim 2$ تقترب من 2 فهي بذلك تنتمي إلى المجال المقبول وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

2 - التحليل الإقتصادي :

هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود في الجزائر وكل من البطالة وسعر الفائدة الحقيقي فكلما إنخفض التضخم كلما زاد الطلب على النقود وكذلك هو الشأن بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي فكلما إنخفض سعر الفائدة الحقيقي كلما زاد الطلب على النقود وهذا يتطابق والجانب النظري فإنخفاض سعر الفائدة يشجع على زيادة الإستثمارات بزيادة الطلب على النقود لإنخفاض التكاليف وزيادة الأرباح كما أن إنخفاض التضخم يشجع على زيادة الطلب على النقود كونه يقلل من التخوفات لزيادة الإستثمارات وحسب النموذج السابق فيمكننا القول بأن إنخفاض التضخم بوحدة واحدة والمتزامن مع إنخفاض سعر الفائدة بوحدة واحدة يساهمان في زيادة الطلب على النقود بوحدة 0.427

خلاصة

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات الجزائرية للقضاء على المشاكل و العراقيل التي تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، إلا أنها لم تكن ذات فعالية كبيرة، وذلك راجع إلى العراقيل الكثيرة التي تحول دون التطور الإقتصادي في الجزائر والمتمثلة بشكل أساسي في البطالة و التضخم . .

ولهذا تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية عن الطلب على النقود في الجزائر، من خلال التعرف بداية على نسب التي وصل إليها كل من البطالة و التضخم في الجزائر، ثم تطرقنا إلى نموذج الارتباط المتعدد، وقد حاولنا تطبيق ذلك على حالة الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الطلب على النقود، وقد توصلنا في نهاية الدراسة إلى النتائج التالي:

- هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود في الجزائر وكل من البطالة وسعر الفائدة الحقيقي.
- إنخفاض التضخم بوحدة واحدة والمتزامن مع إنخفاض سعر الفائدة بوحدة واحدة يساهمان في زيادة الطلب على النقود بـ 0.427 وحدة.

خاتمة

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة الطلب على النقود ومحدداته مكانة هامة في الإقتصاد النقدي، ولقد اقتصرَت الدراسات التطبيقية الأولى في هذا المجال على تقديم قياس لسرعة التداول والعوامل المسؤولة عن سلوكها في المدى الطويل، وبعد سنوات من نشر "النظرية العامة" التي قدمها كينز عام 1936 م بدأ يظهر الإهتمام أكثر بموضوع الطلب على النقود، وإرتكزت معظم الدراسات حول قياس دالة تفضيل السيولة ومحاولة إضافة متغيرات أخرى للدالة، كما نجد أن معظم النظريات حاولت صياغة دالة الطلب على النقود باستعمال عدة متغيرات تفسيرية حيث ساعدتنا في إختيار مجموعة من المتغيرات التي استخدمناها في عمليتي التقدير والتنبؤ وذلك بعد القيام بدراسة تطبيقية لدالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث قمنا بتقدير نماذج مختلف المتغيرات الأخرى لإبراز أثرها على الطلب على الكتلة النقدية، وهذا بإستخدام نموذج الإرتباط المتعدد حيث لاحظنا أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية له علاقة عكسية مع كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم، و معدل البطالة وعليه نستطيع القول أنه من الناحية النظرية حول العلاقة العكسية بين المتغيرات مقبولة إقتصاديا، حيث نجد أن الزيادة في معدل التضخم و معدلات البطالة و سعر الفائدة له علاقة مباشرة في الكتلة النقدية، وحتى من الناحية الإحصائية أعطت المؤشرات أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية مشروح بصفة جيدة عن طريق مشاهداته السابقة والمشاهدات السابقة للمتغيرات الأخرى.

التي استخدمناها في عمليتي التقدير والتنبؤ وذلك بعد القيام بدراسة تطبيقية لدالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث قمنا بتقدير نماذج مختلف المتغيرات الأخرى لإبراز أثرها على الطلب على الكتلة النقدية، وهذا بإستخدام نموذج الإرتباط المتعدد حيث لاحظنا أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية له علاقة عكسية مع كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم، و معدل البطالة وعليه نستطيع القول أنه من الناحية النظرية حول العلاقة العكسية بين المتغيرات مقبولة إقتصاديا، حيث نجد أن الزيادة في معدل التضخم و معدلات البطالة و سعر الفائدة له علاقة مباشرة في الكتلة النقدية، وحتى من الناحية الإحصائية أعطت المؤشرات أن الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية مشروح بصفة جيدة عن طريق مشاهداته السابقة والمشاهدات السابقة للمتغيرات الأخرى.

و لمعرفة أهم العوامل التي من شأنها التأثير على الطلب على النقود في الجزائر إرتأينا إختيار ثلاث متغيرات هما سعر الفائدة و البطالة و التضخم ، و من خلال ذلك حاولنا الإجابة على إشكالية رئيسية و الأسئلة الفرعية بالإضافة إلى إختبار صحة الفرضيات المقترحة في بداية بحثنا.

و قد تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للنقود بداية من مفهوم النقود و خصائصها و وظائفها، إلى النظريات المفسرة له كما تعرضنا لمختلف المجمعات النقدية المتاحة.

كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى الجانب النظري لسعر الفائدة و التضخم و البطالة و النظريات المفسرة لهم باعتبارهم من أهم المؤشرات التي تؤثر على الطلب على النقود .

و من خلال كل ما تم دراسته بشكل عام تم تطبيق ذلك على حالة الجزائر بدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثير هذه المتغيرات الإقتصادية المدروسة على الطلب على النقود خلال الفترة الممتدة 2016-1990 و هو ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث للإجابة على التساؤل الرئيسي في المقدمة العامة.

إختبار صحة الفرضيات:

- الطلب على النقود هو طلب مشتق على السلع والخدمات هذه الفرضية صحيحة و عليه فإن الطلب على النقود يتحدد بناء على ما تشتريه تلك الكمية من النقود من السلع و الخدمات اي انه الطلب على النقود الحقيقية.
- لسعر الفائدة والبطالة و التضخم تأثير كبير في النشاط الإقتصادي و السياسة الإقتصادية على المستوى المحلي، هذه الفرضية صحيحة بما أن هذه المتغيرات الإقتصادية لها تأثيرات سلبية على النشاط الإقتصادي و السياسة الإقتصادية عندما تكون مرتفعة و العكس صحيح .
- توجد علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و سعر الفائدة مع الطلب على النقود هذه الفرضية صحيحة لما توصلنا إليه في الفصل الثالث فكلما إنخفض أحد هذه المتغيرات أو جميعها كلما زاد الطلب على النقود.

نتائج البحث:

- وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود في الجزائر و كل من البطالة و سعر الفائدة الحقيقي و التضخم فكلما إنخفض التضخم كلما زاد الطلب على النقود و كذلك هو الشأن بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي.
- إنخفاض التضخم بوحدة واحدة و المتزامن مع إنخفاض سعر الفائدة بوحدة واحدة يساهمان في زيادة الطلب على النقود بـ : 0.427 وحدة.
- المتغيرات المفسرة و المتمثلة في البطالة و التضخم و سعر الفائدة الحقيقي تستطيع أن تفسر ما قيمة 32.61% من التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر.


التوصيات و الإقتراحات:

- ضرورة القضاء على العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر و المتمثلة في البطالة و التضخم .
- بالنظر إلى الأثار السلبية التي تحملها هذه العراقيل فإنه يجب على الجزائر الأخذ بالتجربة التركية ، حيث فمثلا دولة تركيا من خفض نسبة التضخم بخفض نسبة العجز في الميزانية إلى نسبة الصفر.
- ضرورة التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية بإصدار الإحصائيات من أجل تسهيل و مصداقية الدراسات الإقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع.

آفاق البحث:

من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على النقود و البطالة و التضخم و سعر الفائدة يمكن توسيع و تطوير الدراسة إلى :

دراسة تأثير الميزانية العامة على الطلب على النقود في الجزائر.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring leaves and swirling lines in black and white.

قائمة المصادر

والمراجع

- احمد فريد مصطفى :سهير مُجَّد السيد حسن:النقود والتوازن الاقتصادي ،مؤسسة شباب الجامعة القاهرة ، 2000
- إبراهيم أبو عقيل: مبادئ في الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- احمد الأشقر :الاقتصاد الكلي -الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان -الطبعة الأولى -2002
- احمد فريد مصطفى ،سهير مُجَّد السيد حسن :النقود والتوازن الاقتصادي ،مؤسسة شباب الجامعة القاهرة ، 2000 ص 145
- أسامة السيد عبد السميع :مسألة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية -طبعة أولى -دار الفكر الجامعي 2008
- إسماعيل مُجَّد شاهين : مذكرات في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، بيروت ، 1996.
- إسماعيل مُجَّد هاشم: "مذكرات في النقود في البنوك -الطبعة الأولى -دار النهضة العربية -لبنان -1996
- أكرم حداد: ومشهور هذلول، النقود والمصاريف ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 2008
- إكن لونيس: السياسية النقدية،ودورها فيضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ،2011.
- بزاوية مُجَّد : الطلب على النقود في الجزائر : أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان الجزائر، 2010 ، دراسة قياسية.
- البشير عبد الكريم :تصنيفات البطالة ومحاولة العباس الهيكلية المحيط به من خلال عفن التسعينات -مجلة اقتصاديات افريقيا -الطبعة الأولى -الجزائر 2004

- بلال وبلوطة - "اثر تغير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008-مذكرة ماجستير الجزائر 3-الجزائر 2011
- بن عزة مُجّد - شبل عبد اللطيف: دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل -البطالة في الجزائر -ملتقى دولي -إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة - 15-16-نوفمبر
- بن علي لعزوز: "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004
- بن قفل كمال:دراسة قياسية تأثير أسعار الوردات ومستوى عرض النقود على التصميم في الجزائر مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- بن محمود سكيّنة -دروس في الاقتصاد السياسي -الطبعة الأولى -دار المكيّة -الجزائر 2006
- جمال بوزيدي -دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية-مذكرة ماجستير -جامعة أمّجّد بوقرة -بومرداس 2012
- حباية عبد الله :خباية صهب،الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة-ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة -المسيلة 15-16-نوفمبر
- حسن ياسين طعمة: إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- حسين علي بنحيت: سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- خالد أمين عبد الله،إسماعيل إبراهيم الطراد:إدارة الأعمال المصرفية المحلية والدولية -الطبعة الأولى -دار وائل الأردن -2011
- خالد زواوي:البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل -مجموعة النيل -العربية 2004
- رايس حدة:دور البنك المركزي في إعادة تجديد سيولة في البنوك الإسلامية ،للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،مصر 2009

- رجاء الربيعي 'دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي' دار الأمانة -الأردن
2013-
- رشاد الصار رياض الحلبي : النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،عمان
، 2010.
- زكرياء سعد الدين الاندي :البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية -أسس المواجهة -دار
الكتاب الحديث 2009
- سعو الطيب :،تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص -حالة الأردن خلال الفترة
1976-2004 دراسة العلوم الإدارية المجلد 38 -العدد الثاني -الأردن 2011
- سعيد سامي الحلاق :مُجد محمود المعلوني ،النقود والبنوك والمصاريف المركزية -دار البازوري -
الأردن 2010.
- سعيد هتعات: "دراسة اقتصادية وقيلسية لظاهرة التضخم في الجزائر -رسالة مقدمة ضمن
متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية -تخصص دراسات اقتصاديق قسم العلوم الاقتصادية
، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية غير منشورة - جامعة ورقلة -الجزائر -2005.
- سلمان مصطفى: "مبادئ الاقتصاد الكلي " دار الميسرة الاردن 2000
- سليم عقون :قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية -
مذكرة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس -سطيف
2009
- سليمان مجدي عبد الفتاح : "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام " دار غريب -
مصر 2002
- سمير فخري نعمة :العلاقات التبادلية بين الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان
المدفوعات *دار البازوري -الأردن 2011.
- السيد عبد الحميد عطية: التحليل الإحصائي وتطبيقاته، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية
بالإسكندرية، 2011.

- شلابي فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة ,مذكرة ماجستير جامعة الجزائر ,
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004
- شيخي مُحمَّد: طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر
والتوزيع، الأردن، 2012
- صالح مفتاح: النقود والسياسية النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة،
2005.
- صبحي تادريس فريضة :النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع 1984
- ضياء مجيد :اقتصاديات النقود والبنوك الناشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2005.
- طارق الحاج "صادك التمويل " الطبعة الأولى - دار الصفاء الأردن 2010
- طاهر حردان: "أساسيات الاستثمار " الطبعة الأولى - دار المستقبل الأردن -2012
- عادل احمد حشيت : "أساسيات الاقتصاد النقدي والمعرفي "الدار الجامعية لبنان 1992
- عزرب سليمة :دراسة قياسية للمشكلة البطالة في الجزائر -مذكرة ماجستير -جامعة ابو بكر
بلقايد-تلمسان 2008
- علي عبد الوهاب نجا :مشكلة البطالة واثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية
تطبيقية -الدار الجامعة الإسكندرية 2005
- علي عبد الوهاب نجا :مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية
تطبيقية -الدار الجامعية -الإسكندرية 2005
- علي كنعان : "النقود والصراف والسياسة النقدية " جامعة دمشق سوريا 2011.
- عناية غازي حسين ،التضخم المالي ،مؤسسة شباب الجامعة ،المملكة العربية السعودية
2006
- فليح حسن خلف : النقود والبنوك ،جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،عمان ،2006
- كاظم مُحمَّد نوارى اللشمري-النقود والمصارف -النظرية النقدية-دار زهران -الأردن -2009
- لعيثي ليلمي ،ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات،رسالة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2000.

- مجدي مُجَّد شهاب: الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،لبنان
- مُجَّد سعيد السمهوري: اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ،
الطبعة الأولى ، 2011
- مُجَّد صبحي أبو صالح: الموجز في الطرق الإحصائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،
2008
- مُجَّد عزيز - مُجَّد سالم الكبيبة -البطالة مشكلة اقتصادية - طبعة أولى -دار الكتب الوطنية فار
يونس 1997.
- محمود حسين الوادي: "الاقتصاد الكلي" دار الميسرة -الاردن -2010
- محمود خلة توفيق: الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الطبعة
الأولى الإسكندرية.
- مدحت العزيتي: اقتصاديات العمل -الطبعة الأولى -دار وائل للنشر والتوزيع ب ع 2007
- مدني بن شهرة: الاصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل " التجربة الجزائرية " طبعة ، طبعة
اولى ،حامد للنشر 2008
- مصطفى رشيد شبحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي-الدار الجامعية -مصر 1985
- مفيد عبد اللاوي: "محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية -مطبعة مزوار الجزائر -
2007
- منى عطاالله الشويلات: مُجَّد حسين مُجَّد رشيد (القادري)، مبادئ الإحصاء والاحتمالات
ومعالجتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012.
- ناظم مُجَّد نوري الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران النشر ، الاردن
،1999.
- نبيل الروبي: "التضخم في الاقتصاديات المختلفة" مؤسسة الثقافة الغربية .
- نعمة الله نجيب إبراهيم: نظرية اعتماد العمل -الدار الجامعة للطباعة والنشر -1997

- هابل عبد المولى طشطوش: البطالة-المسببات والنظر رؤية اقتصادية سامية للعلاج ،ملتقى دولي-إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة -المسيلة 15-16 نوفمبر
- يونس سالم عبد الغني الطروانة :التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدل تهاني الأردن -دار الكنوز المعرفة العلمية 2009.

الملاحق

دراسة إستقرارية سلسلة الطلب على النقود "DM"

Null Hypothesis: DM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.501043	0.3244
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 14:56
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.294219	0.117639	-2.501043	0.0229
D(DM(-1))	0.483638	0.182469	2.650521	0.0168
D(DM(-2))	-0.312947	0.247448	-1.264698	0.2230
D(DM(-3))	0.586605	0.254091	2.308641	0.0338
C	-1.356150	2.083711	-0.650834	0.5239
@TREND("1990")	0.903822	0.437908	2.063957	0.0546
R-squared	0.538394	Mean dependent var		2.436522
Adjusted R-squared	0.402628	S.D. dependent var		3.483232
S.E. of regression	2.692186	Akaike info criterion		5.038042
Sum squared resid	123.2137	Schwarz criterion		5.334258
Log likelihood	-51.93748	Hannan-Quinn criter.		5.112540
F-statistic	3.965589	Durbin-Watson stat		1.814730
Prob(F-statistic)	0.014443			

Null Hypothesis: DM has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.415054	0.9797
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 14:56
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	0.012211	0.029419	0.415054	0.6818
C	1.653934	1.276691	1.295485	0.2075
R-squared	0.007127	Mean dependent var		2.102692
Adjusted R-squared	-0.034243	S.D. dependent var		3.404045
S.E. of regression	3.461837	Akaike info criterion		5.395279
Sum squared resid	287.6236	Schwarz criterion		5.492056
Log likelihood	-68.13863	Hannan-Quinn criter.		5.423147
F-statistic	0.172270	Durbin-Watson stat		1.159045
Prob(F-statistic)	0.681789			

Null Hypothesis: DM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.628477	0.4340
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 14:56
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.019390	0.030853	-0.628477	0.5372
D(DM(-1))	0.563238	0.207267	2.717447	0.0137
D(DM(-2))	-0.237461	0.280023	-0.848007	0.4070
D(DM(-3))	0.732887	0.275311	2.662032	0.0154
R-squared	0.314538	Mean dependent var		2.436522
Adjusted R-squared	0.206307	S.D. dependent var		3.483232
S.E. of regression	3.103192	Akaike info criterion		5.259511
Sum squared resid	182.9662	Schwarz criterion		5.456988
Log likelihood	-56.48437	Hannan-Quinn criter.		5.309175
Durbin-Watson stat	1.768523			

دراسة إستقرارية سلسلة الطلب على النقود بدرجة إبطاء أولي "DDM "

Null Hypothesis: DDM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.191718	0.9891
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDM)

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 14:57

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-0.083145	0.433681	-0.191718	0.8501
D(DDM(-1))	-0.434282	0.379520	-1.144293	0.2675
D(DDM(-2))	-0.708060	0.283487	-2.497679	0.0224
C	2.320436	1.678575	1.382384	0.1838
@TREND("1990")	-0.144074	0.144740	-0.995398	0.3327
R-squared	0.486043	Mean dependent var		-0.120435
Adjusted R-squared	0.371830	S.D. dependent var		3.860915
S.E. of regression	3.060053	Akaike info criterion		5.264402
Sum squared resid	168.5506	Schwarz criterion		5.511248
Log likelihood	-55.54062	Hannan-Quinn criter.		5.326483
F-statistic	4.255590	Durbin-Watson stat		1.804522
Prob(F-statistic)	0.013448			

Null Hypothesis: DDM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.993057	0.0493
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDM)

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 14:58

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-0.588673	0.196679	-2.993057	0.0065
C	1.268673	0.784426	1.617328	0.1194
R-squared	0.280314	Mean dependent var		-0.080800
Adjusted R-squared	0.249024	S.D. dependent var		3.703629

S.E. of regression	3.209524	Akaike info criterion	5.246741
Sum squared resid	236.9240	Schwarz criterion	5.344251
Log likelihood	-63.58426	Hannan-Quinn criter.	5.273786
F-statistic	8.958391	Durbin-Watson stat	1.934958
Prob(F-statistic)	0.006495		

Null Hypothesis: DDM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.910296	0.3114
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 14:58
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-0.172384	0.189372	-0.910296	0.3735
D(DDM(-1))	-0.313908	0.212202	-1.479292	0.1546
D(DDM(-2))	-0.636061	0.224690	-2.830840	0.0103
R-squared	0.430487	Mean dependent var		-0.120435
Adjusted R-squared	0.373536	S.D. dependent var		3.860915
S.E. of regression	3.055895	Akaike info criterion		5.193129
Sum squared resid	186.7698	Schwarz criterion		5.341237
Log likelihood	-56.72099	Hannan-Quinn criter.		5.230378
Durbin-Watson stat	1.708223			

دراسة إستقرارية سلسلة الطلب على النقود بدرجة إبطاء أولي "DDDM"

Null Hypothesis: DDDM has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.415320	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDDM)
 Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 14:59
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDM(-1)	-2.242635	0.302433	-7.415320	0.0000
D(DDDM(-1))	0.744451	0.205151	3.628797	0.0018
C	2.405609	1.577152	1.525287	0.1437
@TREND("1990")	-0.164241	0.096868	-1.695527	0.1063
R-squared	0.796728	Mean dependent var		0.076522
Adjusted R-squared	0.764632	S.D. dependent var		6.145507
S.E. of regression	2.981476	Akaike info criterion		5.179485
Sum squared resid	168.8948	Schwarz criterion		5.376962
Log likelihood	-55.56408	Hannan-Quinn criter.		5.229150
F-statistic	24.82356	Durbin-Watson stat		1.832017
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: DDDM has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.903572	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DDDM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:00
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDM(-1)	-2.133595	0.309057	-6.903572	0.0000
D(DDDM(-1))	0.710398	0.213520	3.327074	0.0034
C	-0.050587	0.652167	-0.077568	0.9389
R-squared	0.765971	Mean dependent var		0.076522
Adjusted R-squared	0.742569	S.D. dependent var		6.145507
S.E. of regression	3.118089	Akaike info criterion		5.233425
Sum squared resid	194.4496	Schwarz criterion		5.381533
Log likelihood	-57.18439	Hannan-Quinn criter.		5.270674
F-statistic	32.72982	Durbin-Watson stat		1.735582
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DDDM has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.075627	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDDM)

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 15:00

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDDM(-1)	-2.134033	0.301603	-7.075627	0.0000
D(DDDM(-1))	0.711359	0.208055	3.419082	0.0026
R-squared	0.765901	Mean dependent var		0.076522
Adjusted R-squared	0.754753	S.D. dependent var		6.145507
S.E. of regression	3.043401	Akaike info criterion		5.146770
Sum squared resid	194.5081	Schwarz criterion		5.245508
Log likelihood	-57.18785	Hannan-Quinn criter.		5.171602
Durbin-Watson stat	1.735902			

" CH " دراسة إستقرارية سلسلة البطالة

Null Hypothesis: CH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.231438	0.4538
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH)

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 15:01

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.379415	0.170031	-2.231438	0.0357
C	7.012870	3.290476	2.131264	0.0440
@TREND("1990")	-0.100507	0.055601	-1.807659	0.0838
R-squared	0.180371	Mean dependent var		-0.357692
Adjusted R-squared	0.109099	S.D. dependent var		1.560813
S.E. of regression	1.473213	Akaike info criterion		3.720936
Sum squared resid	49.91822	Schwarz criterion		3.866101

Log likelihood	-45.37216	Hannan-Quinn criter.	3.762738
F-statistic	2.530744	Durbin-Watson stat	1.933136
Prob(F-statistic)	0.101531		

Null Hypothesis: CH has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.280233	0.6230
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CH)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:01
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.157784	0.123246	-1.280233	0.2127
C	2.143178	1.976696	1.084223	0.2890
R-squared	0.063926	Mean dependent var		-0.357692
Adjusted R-squared	0.024923	S.D. dependent var		1.560813
S.E. of regression	1.541241	Akaike info criterion		3.776856
Sum squared resid	57.01014	Schwarz criterion		3.873633
Log likelihood	-47.09913	Hannan-Quinn criter.		3.804724
F-statistic	1.638997	Durbin-Watson stat		2.114922
Prob(F-statistic)	0.212699			

Null Hypothesis: CH has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.360464	0.1568
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CH)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:02
 Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.025729	0.018912	-1.360464	0.1858
R-squared	0.018076	Mean dependent var		-0.357692
Adjusted R-squared	0.018076	S.D. dependent var		1.560813
S.E. of regression	1.546642	Akaike info criterion		3.747752
Sum squared resid	59.80255	Schwarz criterion		3.796140
Log likelihood	-47.72077	Hannan-Quinn criter.		3.761686
Durbin-Watson stat	2.297960			

" DCH " بدرجة إبطاء أولي دراسة إستقرارية سلسلة البطالة

Null Hypothesis: DCH has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.543577	0.0007
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DCH)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:03
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH(-1)	-1.171827	0.211385	-5.543577	0.0000
C	-0.333640	0.716370	-0.465737	0.6460
@TREND("1990")	-0.007190	0.045327	-0.158621	0.8754
R-squared	0.582881	Mean dependent var		-0.064000
Adjusted R-squared	0.544961	S.D. dependent var		2.422615
S.E. of regression	1.634214	Akaike info criterion		3.932368
Sum squared resid	58.75444	Schwarz criterion		4.078633
Log likelihood	-46.15460	Hannan-Quinn criter.		3.972936
F-statistic	15.37134	Durbin-Watson stat		1.987550
Prob(F-statistic)	0.000067			

Null Hypothesis: DCH has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.663664	0.0001

Test critical values:	1% level	-3.724070
	5% level	-2.986225
	10% level	-2.632604

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DCH)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:03
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH(-1)	-1.171514	0.206847	-5.663664	0.0000
C	-0.434198	0.326452	-1.330053	0.1965

R-squared	0.582403	Mean dependent var	-0.064000
Adjusted R-squared	0.564247	S.D. dependent var	2.422615
S.E. of regression	1.599207	Akaike info criterion	3.853511
Sum squared resid	58.82164	Schwarz criterion	3.951021
Log likelihood	-46.16889	Hannan-Quinn criter.	3.880556
F-statistic	32.07709	Durbin-Watson stat	1.986368
Prob(F-statistic)	0.000009		

Null Hypothesis: DCH has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.422714	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720
	5% level	-1.955020
	10% level	-1.609070

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DCH)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:04
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCH(-1)	-1.116428	0.205880	-5.422714	0.0000

R-squared	0.550284	Mean dependent var	-0.064000
Adjusted R-squared	0.550284	S.D. dependent var	2.422615
S.E. of regression	1.624627	Akaike info criterion	3.847611
Sum squared resid	63.34589	Schwarz criterion	3.896366
Log likelihood	-47.09514	Hannan-Quinn criter.	3.861134
Durbin-Watson stat	1.951370		

دراسة إستقرارية سلسلة التضخم " INF "

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.746617	0.7009
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:05
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.253930	0.145384	-1.746617	0.0940
C	4.544391	3.782676	1.201369	0.2418
@TREND("1990")	-0.187298	0.188931	-0.991360	0.3318
R-squared	0.119930	Mean dependent var		-0.394231
Adjusted R-squared	0.043403	S.D. dependent var		5.362594
S.E. of regression	5.244928	Akaike info criterion		6.260567
Sum squared resid	632.7132	Schwarz criterion		6.405732
Log likelihood	-78.38737	Hannan-Quinn criter.		6.302369
F-statistic	1.567149	Durbin-Watson stat		1.624699
Prob(F-statistic)	0.230115			

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.467327	0.5338
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:05
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.154802	0.105499	-1.467327	0.1553
C	1.075020	1.435240	0.749018	0.4611
R-squared	0.082325	Mean dependent var		-0.394231
Adjusted R-squared	0.044088	S.D. dependent var		5.362594
S.E. of regression	5.243048	Akaike info criterion		6.225486
Sum squared resid	659.7491	Schwarz criterion		6.322263
Log likelihood	-78.93132	Hannan-Quinn criter.		6.253355
F-statistic	2.153047	Durbin-Watson stat		1.734154
Prob(F-statistic)	0.155271			

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.330450	0.1651
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 06/16/18 Time: 15:06

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.099672	0.074916	-1.330450	0.1954
R-squared	0.060873	Mean dependent var		-0.394231
Adjusted R-squared	0.060873	S.D. dependent var		5.362594
S.E. of regression	5.196813	Akaike info criterion		6.171670
Sum squared resid	675.1715	Schwarz criterion		6.220059
Log likelihood	-79.23171	Hannan-Quinn criter.		6.185604
Durbin-Watson stat	1.796570			

دراسة إستقرارية سلسلة التضخم بدرجة إبطاء أولى " DINF "

Null Hypothesis: DINF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.203166	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DINF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:07
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.012517	0.194596	-5.203166	0.0000
C	-2.764245	2.280864	-1.211929	0.2384
@TREND("1990")	0.141363	0.144548	0.977963	0.3387
R-squared	0.556822	Mean dependent var		-0.335200
Adjusted R-squared	0.516533	S.D. dependent var		7.488522
S.E. of regression	5.206905	Akaike info criterion		6.250015
Sum squared resid	596.4609	Schwarz criterion		6.396280
Log likelihood	-75.12519	Hannan-Quinn criter.		6.290583
F-statistic	13.82071	Durbin-Watson stat		2.222484
Prob(F-statistic)	0.000130			

Null Hypothesis: DINF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.170655	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DINF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:07
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.004299	0.194231	-5.170655	0.0000
C	-0.781511	1.043968	-0.748596	0.4617
R-squared	0.537555	Mean dependent var		-0.335200
Adjusted R-squared	0.517449	S.D. dependent var		7.488522
S.E. of regression	5.201969	Akaike info criterion		6.212570
Sum squared resid	622.3910	Schwarz criterion		6.310080
Log likelihood	-75.65712	Hannan-Quinn criter.		6.239615
F-statistic	26.73567	Durbin-Watson stat		2.140461
Prob(F-statistic)	0.000031			

Null Hypothesis: DINF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.173917	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DINF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 15:08
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-0.992277	0.191785	-5.173917	0.0000
R-squared	0.526288	Mean dependent var		-0.335200
Adjusted R-squared	0.526288	S.D. dependent var		7.488522
S.E. of regression	5.154107	Akaike info criterion		6.156643
Sum squared resid	637.5556	Schwarz criterion		6.205398
Log likelihood	-75.95803	Hannan-Quinn criter.		6.170165
Durbin-Watson stat	2.109504			

" TIR " دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي

Null Hypothesis: TIR has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.624584	0.0471
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TIR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 19:34
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.726746	0.200505	-3.624584	0.0014
C	-5.766121	3.726879	-1.547171	0.1355
@TREND(1990)	0.450104	0.246612	1.825151	0.0810
R-squared	0.363768	Mean dependent var		0.655769

Adjusted R-squared	0.308444	S.D. dependent var	9.617430
S.E. of regression	7.997842	Akaike info criterion	7.104388
Sum squared resid	1471.206	Schwarz criterion	7.249553
Log likelihood	-89.35704	Hannan-Quinn criter.	7.146190
F-statistic	6.575170	Durbin-Watson stat	2.050118
Prob(F-statistic)	0.005515		

Null Hypothesis: TIR has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.991629	0.0489
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TIR)
 Method: Least Squares
 Date: 06/16/18 Time: 19:35
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.532810	0.178100	-2.991629	0.0063
C	0.402480	1.645097	0.244654	0.8088

R-squared	0.271620	Mean dependent var	0.655769
Adjusted R-squared	0.241271	S.D. dependent var	9.617430
S.E. of regression	8.377267	Akaike info criterion	7.162724
Sum squared resid	1684.286	Schwarz criterion	7.259501
Log likelihood	-91.11541	Hannan-Quinn criter.	7.190592
F-statistic	8.949845	Durbin-Watson stat	2.215720
Prob(F-statistic)	0.006330		

Null Hypothesis: TIR has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.066417	0.0036
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TIR)
Method: Least Squares
Date: 06/16/18 Time: 19:35
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.535053	0.174488	-3.066417	0.0051
R-squared	0.269804	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.269804	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	8.218240	Akaike info criterion		7.088292
Sum squared resid	1688.487	Schwarz criterion		7.136680
Log likelihood	-91.14779	Hannan-Quinn criter.		7.102226
Durbin-Watson stat	2.204778			

الملخص:

يعتبر الطلب على النقود من بين أهم المواضيع ذات الصلة بسياسات الإستقرار الإقتصادي، إذ تسعى هذه السياسات إلى خلق تناسب بين عرض النقود و الطلب عليها وذلك في إطار الحد من الإضطرابات النقدية و تأثيرها السلبي في الناتج الحقيقي ومن هنا يتبين الدور الذي تلعبه النقود في النظام الإقتصادي، كما يتبين أيضا العلاقة السببية الموجودة بين الطلب على النقود وبين البطالة و التضخم و سعر الفائدة، وعلى هذا الأساس قمنا في هذه المذكرة باستخدام نموذج الإرتباط المتعدد لدراسة قياسية من أجل معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على الطلب على النقود في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : النقود، المتغيرات الإقتصادية، النماذج القياسية، الإرتباط المتعدد، الطلب على النقود.

Résumé:

La demande d'argent est l'un des thèmes plus importants liés aux politiques de stabilité économique, ces politiques visent à créer une adéquation entre l'offre de monnaie et de la demande dans la limite de la crise de la monnaie et l'impact négatif sur La production réelle et de là peut être vu le rôle de l'argent dans l'économie